**جامعة محمد بوضياف المسيلة**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قـــسم العلوم السياسية**

# الترتيبات الأمنية للصين في منطقة الساحل الإفريقي

# (دراسة في الوسائل والأهداف )

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص : علاقات دولية

**إعـــداد الطالبة:**

شهرزاد بودوخة

**إشـــراف الأستاذ:**

سليم عشور

لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الدرجة العلمية | الجامعة الأصلية | الصفة |
|---|---|---|---|
| إسماعيل زروقة | أستاذ محاضر "أ" | جامعة مسيلة | رئيسا |
| سليم عشور | أستاذ محاضر "أ" | جامعة مسيلة | مشرفا ومقررا |
| فاطمة الزهراء حشاني | أستاذ محاضر "أ" | جامعة مسيلة | مناقشا |

السنة الجامعية : 2021/2020

*ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بودوخة شهرزاد ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 109738939 والصادرة بتاريخ 2018/06/28

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: التنمية السياحية في مدينة الجلفة ومنطقة الساحل الغربي

دراسة بالوسائل والأفاق

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2021/06/06

توقيع المعني (ة)

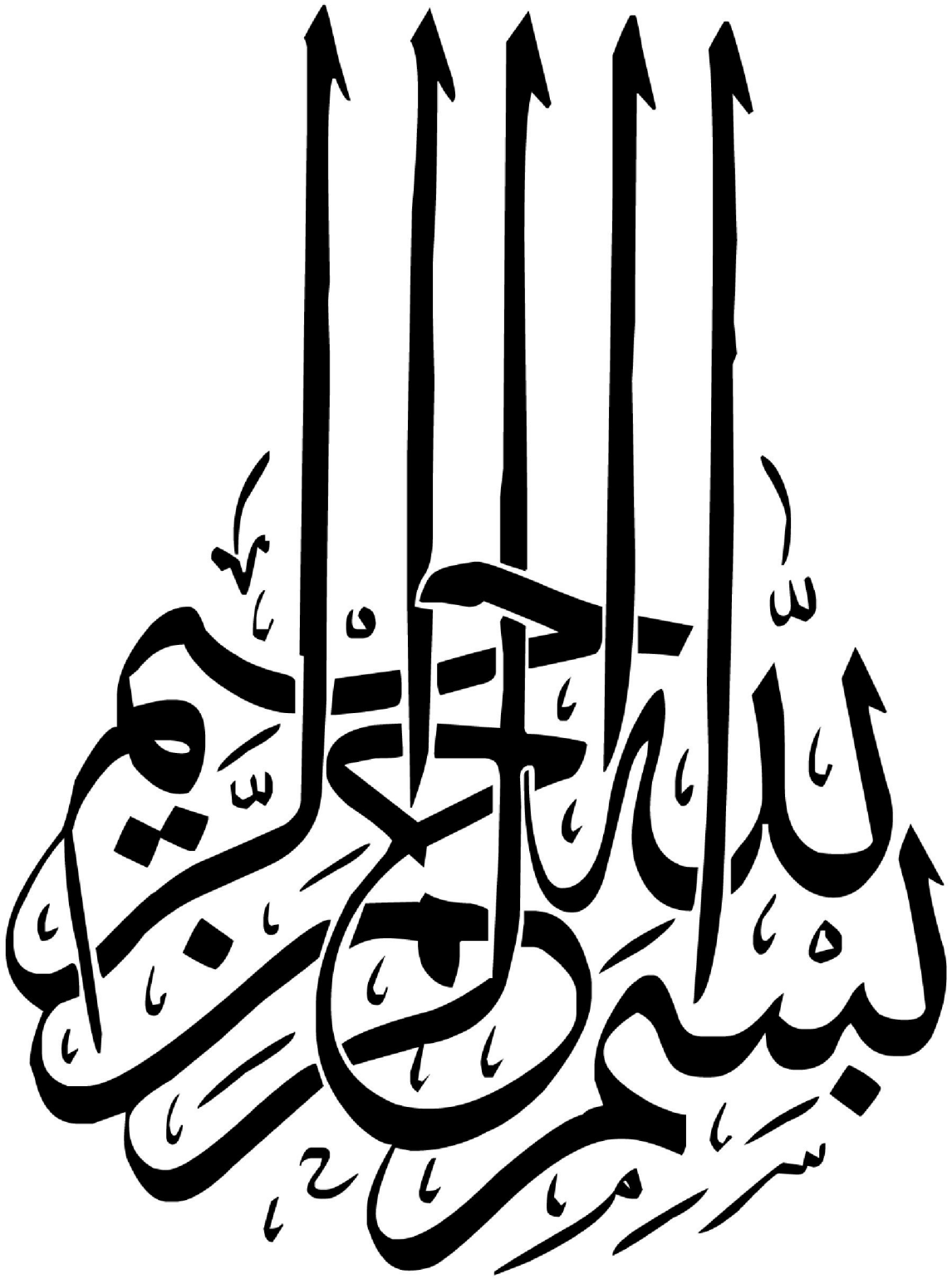
بسم الله الرحمن الرحيم

# إهـــــــداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، إلى والدي الحبيب الذي كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي وجميع مراحل دراستي، أطال الله في عمره .

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز أمي الحبية

إلى إخوتي رمزي وعصام و زوجاتهم كل باسمه وأختاي هالة وفهيمة

إلى ابنة أخي رنيم وأيلا رفيف وإلى ابن أختي يونس رعاهما الله

إلى زملاء العمل، وصديقات الدرب

**أهدي ثمرة هذا الجهد**

# شـــــكـــــر و تـــقـــديـــر

**الحمد لله حمدا كثيرا، على توفيقه ونعمه التي لا تعد ولا تحصى .**

**أتقدم بكل عبارات الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل الدكتور عشور سليم على قبوله الإشراف على هذا العمل، وكل ما قدمه من نصائح .**

**كما أتقدم بالشكر إلى الأخ الزميل الأستاذ سعدون نور الدين أستاذ العلوم السياسية بجامعة سطيف على الدعم الذي قدمه لي بشكل متواصل.**

**كذلك أتقدم بالشكر الجزيل إلى الصديق الدكتور رامي صالح المصري أستاذ العلوم السياسية بجامعة فلسطين الذي لم يبخل عليا من توصيات وتوجيهات بشكل دائم.**

**وأشكر كل أصدقائي الأوفياء والزملاء الأعزاء الذين ساندوني في انجاز هذا العمل، شكرا جزيلا .**

**والشكر موصول إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة العلمية .**

## خـــــطـــــة الـــــــدراســـة :

**مـــــقـــــدمـــــة:**

**الـــــفـــــصـــــل الأول: الإطار ألمفاهيمي والنظري للدراسة**

***المبحث الأول***: الإطار المفاهيمي و النظري للأمن و تطوره

المطلب الأول : مفهوم الأمن لغة واصطلاحا

المطلب الثاني : النظريات الكبرى المفسرة للأمن في العلاقات الدولية

المطلب الثالث : مفهوم التهديدات الأمنية

***المبحث الثاني***: الواقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول : التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني : طبيعة التركيبة السكانية في الساحل الإفريقي

المطلب الثالث : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

***المبحث الثالث***: الصعود السلمي العالمي للصين و تحولها إلى قوة عظمى

المطلب الأول : الاتجاهات النظرية المفسرة للصعود الصين

المطلب الثاني : مؤشرات و مقومات التجربة التنموية للصعود الصيني

المطلب الثالث : استعادة الصين رؤيتها الإقليمية حول دول الجوار وتموقعها في القارة السمراء

**الـــــفـــــصـــــل الـــثـــاني: المخاطر الأمنية الراهنة في الساحل الإفريقي و تداعيات الاهتمام الصيني**

***المبحث الأول***: التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول : مظاهر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني : أسباب التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثالث : انعكاسات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

***المبحث الثاني***: المنطلقات الموجهة للاهتمام الصيني بمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول : بداية إدراك دخول الصين الساحة الإفريقية

المطلب الثاني : طبيعة تطور العلاقة بين الصين و الساحل الإفريقي

المطلب الثالث : الأهمية الإستراتيجية الدافعة لتواجد الصين في الساحل الإفريقي

***المبحث الثالث***: فضاءات و مصالح اقتصادية و تجارية صينية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول : منتدى التعاون الصيني الإفريقي كآلية لتدعيم التعاون الاقتصادي

المطلب الثاني : واقع التبادل التجاري و الاستثماري بين الصين و الساحل الإفريقي

المطلب الثالث : الدور الصيني المتنامي في الساحل الإفريقي

**<u>الفصـــل الثالث</u>: البراغماتية الصينية بين متطلبات القوة و إلزامية الأمن وتطلعاتها مستقبلا نحو منطقة الساحل الإفريقي**

***المبحث الأول*** *: الترتيبات الأمنية لتنفيذ و صنع السياسة الخارجية* الصينية في الساحل الإفريقي

المطلب الأول : أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه الساحل الإفريقي

المطلب الثاني : وسائل و آليات تنفيذ السياسة الخارجية الصينية تجاه الساحل الإفريقي

المطلب الثالث : اعتماد الصين على دبلوماسية نفطية ناعمة في إفريقيا

***المبحث الثاني:*** موقع إفريقيا من إستراتيجية الحزام و الطريق *الصينية في القرن الواحد و العشرون*

المطلب الأول : التأصيل التاريخي و الفكري لمبادر الحزام و الطريق تجاه إفريقيا

المطلب الثاني : أدوات إستراتيجية الحزام و الطريق الصينية في إفريقيا

المطلب الثالث : مبادرة الحزام و الطريق بين التحديات و الأفاق

***المبحث الثلث***: الرؤية المستقبلية للتعاون مع دول الساحل الإفريقي لمواجهة التحديات المشتركة

المطلب الأول : نظرة تقييميه حول علاقات الشراكة و التعاون بين الصين و الساحل الإفريقي

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه الوجود الصيني في الساحل الإفريقي

المطلب الثالث : السيناريوهات المستقبلية المتوقعة للصين وعلاقته بالساحل الإفريقي

**خـــــاتـــمـــة:**

# مقدمة

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي تشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام وأهمية الفواعل الإقليمية والدولية، خلافا ما كانت عليه من قبل حقبة الحرب الباردة، حيث كانت تعيش تهميشا وتخلفا استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا .

هذه الأهمية المتزايدة التي أضحت تتمتع بها هذه المنطقة، خصوصا أنها تتربع على موارد اقتصادية هامة وثروات طبيعية جد غنية، لكن كل هذا جعلها تعيش مشاكل عديدة سواء داخل أو خارج إقليمها، فهي معرضة دائما لتهديدات أمنية لا تماثلية، هذا ما مهد إلى إعادة النظر في ترتيباتها الأمنية من طرف القوى الكبرى، ومن بين هذه الدول نذكر الصين، والتي أصبحت تتبوأ مكانة في النظام الدولي بعد زوال القطبية الثنائية وظهور التعددية ، فبمعدلات نموها الأعلى من نوعها في العالم، ووزنها الاستراتيجي على المستوى الإقليمي والعالمي، ومؤسساتها العسكرية المتوجه نحو التحديث، وارثها الحضاري والتاريخي والثقافي الكبير، أصبحت محل اهتمام في محاولة معرفة السر الكامن وراء الصعود الصيني المتنامي، واستشراف مستقبل القوة الناعمة الصاعدة بدل القوة الصلبة، بالتالي غدت قوة اقتصادية وتجارية هائلة.

وقد أدركت الصين أهمية القارة الإفريقية في وقت مبكر، ولم تتردد في السعي لتقوية وربط العلاقة مع القارة الإفريقية عامة، والساحل الإفريقي خاصة .

فراحت تبحث عن آليات ووسائل إستراتيجية محكمة بعيدة عن الحروب السياسية من اجل ترتيب الأمن من جهة وتحقيق أهداف ومكاسب من جهة أخرى في مجال مصادر الطاقة والمواد الخام اللازمة، بالتالي نفوذها الاقتصادي غطى حدود جوارها الإقليمية، ليسعى إلى مناطق أخرى واسعة من العالم .

فقد أصبحت الصين تدرك أن الأمن القومي والاستقرار السياسي والثقافي والاجتماعي يتم من خلال خلفية اقتصادية، وتنامي نزعة تنافسية بين الدول الكبرى في مجال امن الطاقة واحتكار الأسواق.

**أولا / مبررات اختيار الموضوع:**

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها :

**أ / مبررات ذاتية :**

-نظرة ذاتية حول الأهمية الجيوسياسية للساحل الإفريقي على الرغم مما يعانيه من تهديدات أمنية وأزمات

-محاولة معرفة الأسباب الكامنة وراء تنافس الدول الكبرى حول هذه المنطقة رغم تخلفها، أو لأنها غنية بالثروات الطبيعة تحاول استغلالها لخدمة مصالحها

-محاولة اكتشاف حقيقة اهتمام الصين المتزايد بدول الساحل الإفريقي .

ب/ **مبررات موضوعية:**

– يعتبر موضوع الصعود الاستراتيجي الصيني موضوعا جديدا في العلاقات الدولية بشكل عام وارتباطه بدول الساحل الإفريقي بشكل خاص وهذا من خلال التعاون في مجال المبادلات التجارية والعسكرية متخذة في ذلك وسيلة جديدة وهي القوة الناعمة

– لا ننسى كذلك المصالح المتنامية في منطقة الساحل بامتلاكها مصادر أولية، هذا ما مهد لوجود تنافس شديد بين الدول الكبرى المتسارعة لربط علاقات جيدة معها وإمكانية استغلال هذه الثروات .

– إلى جانب تفاقم الأزمات الداخلية وتفشي ظاهرة انعدام الأمن اللاتماثلي، جعل الساحل الإفريقي مرشح لإعادة النظر في ترتيباته الأمنية ، خصوصا من قبل الصين، فقد أولت اهتمام ذو أوجه متعددة اقتصادية سياسية، أمنية، وثقافية .

**ثانيا / أهمية الموضوع :**

تكتسب هذه المذكرة أهميتها على مستويين علمي وعملي :

أ/ **الأهمية العملية :**

يكتسب الموضوع أهمية عملية في كونه يقدم دراسة عن العلاقة بين الصين والساحل الإفريقي وهدف من التواجد في هذه المنطقة، وأيضا دراسة الإستراتيجية الصينية من زوايا مختلفة داخلية وخارجية

– طبيعة ودور الصين في النظام العالمي الذي أصبح شديد التنافس مع القوى الكبرى بالتالي اكتسب مرتبة عالمية وهذا التنافس أدى بالصين إلى التوجه نحو البحث عن أقاليم أخرى للتوسع في المجال الاقتصادي والتبادل التجاري، ومن بين هذه الأقاليم نذكر الساحل الإفريقي.

ب / **الأهمية العلمية:**

تكمن الأهمية العلمية في كونها تسلط الضوء على مفهوم الحديث في العلاقات الدولية الذي آثار جدلا واسعا على المستوى الدولي، آلا وهو الصعود السلمي للعملاق الصيني و مقومات نجاحه وخصوصية المسار الاقتصادي، والاستراتيجة الاقتصادية التي بدأت في فترة الحرب الباردة،

واستمرت بقوة في فترة النظام الدولي فوجدت الصين نفسها أمام تنافس دولي شديد مع الدول الكبرى حول البحث عن المصادر الأولية، وبالتالي التوجه إلى القارة الإفريقية فكان لابد لها الاهتمام بهذه القارة بالأخص الساحل الإفريقي وهذا حسب دراستنا، وذلك لتحقيق مساعي لكلا الطرفين والحد من التهديدات الأمنية، خصوصا وأن صحراء الساحل الإفريقي تعد مصدر رئيسي لهذه التهديدات المتخطية للحدود الوطنية .

**ثالثا / أهداف الدراسة:**

إن لكل دراسة أهداف قيمية تضفي عليها صيغة علمية، والتي تهدف إلى تحقيق أمرين رئيسين:

– السعي وراء الكشف عن الحقيقة الكامنة وراء التوجه والاهتمام الصيني بالساحل الإفريقي.

– البحث عن الآليات والأدوات التي تتعامل من خلالها الصين مع منطقة الساحل الإفريقي.

**رابعا / الإشكالية:**

بفعل التحولات الدولية الراهنة وبفعل المكانة الجيوسياسية لدول الساحل الإفريقي بالنسبة لدول الصين جعلت الإستراتيجية الأمنية للصين تعتمد على المنطلقات المحددة في توجهها لذا اتخذت الترتيب الأمني أولا ثم التعاون الاقتصادي في مجال الطاقة ثانيا، والتبادل التجاري والثقافي ثالثا، وذلك كذريعة لرصد الأهداف المرجوة والاعتماد على الوسائل المتبعة للوصول إلى ما تصبو إليه، فالغاية تبرر الوسيلة .

وهذا ما عكفت المذكرة على دراسته، ومن هنا ينبع التساؤل الرئيسي الذي مفاده :

**ما هي طبيعة التصورات والآليات المتحكمة في مضامين الترتيبات الأمنية للصين في منطقة الساحل الإفريقي ؟**

**التساؤلات الفرعية :**

- ما هي العوامل التي غيرت من الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي حتى أصبحت محل اهتمام لتواجد دول الصين ؟
- ما هو دور الصين في معالجة الترتيبات الأمنية في الساحل الإفريقي ؟
- ما هي أدوات و محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الساحل الإفريقي ؟
- ما هي الأبعاد الإستراتيجية الهادفة للتعاون الاقتصادي بين الصين و إفريقيا ؟

**خامسا / نطاق الإشكالية:**

**أ / النطاق الزماني:**

يركز الإطار الزماني في هذه الدراسة إلى الصعود السلمي للصين العملاق وذلك بعد نهاية الحرب الباردة وبروزه كقوة عظمى منافسة فسارع إلى إقامة منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2000 كأداة للتعاون الاقتصادي أو الدبلوماسي أو العسكري أو الثقافي، ثم عقد القمة الاستثنائية في عام 2006، وقد وقفت الصين بجانب معظم الدول الإفريقية في ثوراتها كالربيع العربي التي بدأت بتونس عام 2010، ودعمها لحركات التحرر، أيضا أخطار التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة، بالتالي طرأ على الساحة الدولية صعود صيني متسارع أعطى وزنا اقتصاديا ونفوذا استراتيجيا، لذلك توالت الاتصالات بين قادة الصين وقادة الدول الأفارقة إلى إبرام اتفاقيات في مجال المبادلات التجارية، والحد من انتشار ظاهرة اللاأمن في الساحل والصحراء وفشلها في بناء دولة وعدم القدرة على الإشراف على مواردها بنفسها، بالتالي وجب عليها تفعيل التعاون الإقليمي بين الدولتين للتصدي لهذه الأخطار، و تكثيف التواجد الميداني، وبالتالي غدت الصين الشريك الأول للقارة منذ عام 2013 .

ب / **النطاق المكاني** :

يحصر المجال الجغرافي للساحل الإفريقي في ثماني دول رئيسية هي = السودان، تشاد، النيجر مالي موريتانيا، بوركينافاسو، السنغال، وشمال نيجيريا، وهي في العموم دول متماثلة ومتناسقة طبيعيا وديموغرافيا، أيضا لها أوجه الشبه في عدم الاستقرار السياسي و الأمني ، وهو ما يدفع بنا إلى الاعتماد في دراستنا على هذا التصنيف لموضوع بحثنا، و سيسهل علينا كشف الحقائق والوصول إلى نتائج دقيقة .

**سادسا/ الفرضيات:**

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي :

– طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، وإمكانية توسعها عبر حدودها إقليميا وحتى دوليا، أصبح من اهتمام الدول الكبرى ومن بينها الصين .

– الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها الساحل الإفريقي خاصة النفط الذي اكتشف مؤخرا جعلت من هذه الأخيرة محطة اهتمام بالنسبة للصين .

– المؤشرات الاقتصادية والسياسية والثقافية تشكل عوامل مهمة وأساسية للسلوك الأمني الصيني

– دور الصين المتنامي في الساحل الإفريقي، والبحث عن إستراتيجية تخدم كلا الطرفين.

**سابعا / أدبيات الدراسة :**

نرى بأن موضوع دراستنا قد انصرف إلى شطرين رئيسين:

تعلق الشطر الأول بالبحث في إطار الترتيبات الأمنية للساحل الإفريقي من طرف دولة الصين الشعبية والموقع الجيوسياسي الذي يميز منطقة الساحل، وانصرف الشطر الثاني بالبحث في محددات ووسائل وأهداف الإستراتيجية الصينية في القارة السمراء .

بالتالي فالمراجع و الأدبيات التي تم تحصيلها في المادة العلمية لهذا البحث، قد تنوعت نذكر منها:

– **كتاب محرر من قبل منتدى الفكر العربي بعنوان:** العرب و الصين، آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة، الصادر سنة 2008، تم التركيز فيه على مجال العلاقات الاقتصادية و التجارية بين العرب والصين وآفاق التحديات في مجال الطاقة والنفط .

– **أطروحة دكتوراء بعنوان** : الترتيبات الأمنية للقوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي – دراسة في الوسائل والأهداف–، **للباحثة فريجة لدمية** ، بجامعة خيضر بسكرة ، الجزائر، والتي تناولت فيها كيفية معالجة المسائل الأمنية في منطقة الساحل والتنافس الشديد بين الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، والصين فكان هناك جزء مخصص للصين في الفصل الرابع، يتحدث عن الهدف الأساسي للحضور المتزايد للصين في الساحل الإفريقي .

– بالإضافة إلى مجموعة من المجلات نذكر من بينها :

مجلة قضايا آسيوية، الأستاذ **فاروق العربي**، التي تناولت موضوع، تموقع الاقتصاد الصيني بالقارة الإفريقية– البرغماتية الصفراء في القارة السمراء –، حيث تطرقت إلى كثافة العلاقات الاقتصادية بين الصين و الدول الأفارقة على انه تحول في السياسة بعيدة عن النموذج التقليدي السائد .

– أيضا أطروحة دكتوراء بعنوان : تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، للطالب **حسين قوادرة**، والذي تناول فيها مكانة الصين في النظام العالمي الجديد و دوره في القارة الإفريقية، و رغبته في إقامة شراكة مع هذه المنطقة مرتكزة على موارد الطاقة لأنها تعتبر قوة ذات ثقل اقتصادي .

– وهناك أيضا مقالات باللغة الأجنبية نذكر منها:

كتاب لـــــــــ، hamdi Bashir بعنوان : the s Security Policy in western Africa future of china'

والذي يتحدث عن مستقبل سياسة الصين الأمنية في غرب إفريقيا .

**ثامنا /المناهج المستخدمة:**

إن توظيف المناهج في الدراسات العلمية يعتبر إحدى الوسائل التي لا يقوم البحث إلا من دونها، والذي يتطلب الاعتماد على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على أكثر من منهج واحد لمحاولة الوصول إلى نتائج علمية يقينية نذكر منها:

-**المنهج التاريخي:** استخدم هذا المنهج لأجل سرد الأحداث والوقائع التاريخية بين الصين وإفريقيا منذ آلاف السنين (220 للميلاد)، حيث ذكرت إفريقيا لأول مرة في المصادر الصينية، وتم الإشارة إلى الصومال هذا بصفة عامة، أما ما يهمنا نحن في دراستنا هو العلاقة بين الصين والساحل الإفريقي والتي بدأت سنة 1991، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول النظام العالمي لقطبية واحدة، مما أدى بالصين إلى الصعود إلى الترتيب الهرمي للسلم والاهتمام بالساحل الإفريقي من أولوياته، إذن لفهم الحاضر يجب العودة إلى الماضي، كما لا ننسى أن العلوم السياسية هي محصلة لدراسات تاريخية أصلية .

- **المنهج المقارن:** اســـتخدم هذا المنهج في مقارنة العلاقة بين الصين والقوى الكبرى الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا مع الساحل الإفريقي وكيفية استغلال ثرواتها الطبيعية، حيث اشتدت حدة التنافس فيما بينها لربط علاقات مع مختلف الأقاليم واحتلال المراتب الأولى عالميا، وتعد هذه فطرة في السلوك الإنساني، وبالتالي للوصول إلى حقيقة العلاقة بينهم يجب مقارنتها بنظريتها .

- **المنهج الوصفي:** استخدم هذا المنهج في وصف العلاقة بين الصين والساحل الإفريقي والذي ساعد كثيرا في وصف وتحليل الظواهر والأحداث في مجال التعاون العسكري الأمني والاقتصادي والتجاري.

**تاسعا / مقاربات النظرية:**

لدراسة هذا الموضوع أردت تسليط الضوء على أهم النظريات المفسرة للعلاقة الإفريقية الصينية نذكر من بينها:

- **مقاربة القوة الناعمة:** لـــ جوزيف ناي لتفسير السياسة الخارجية الصينية واستراتيجيها.

- **مقاربة الاعتماد المتبادل:** لـــ جوزيف ناي لشرح جوهر العلاقة بين الصين والساحل الإفريقي في مجال التعاون و التبادل التجاري والاقتصادي.

**عاشرا / الإطار المفاهيمي:**

– **القوة الناعمة:** هي القدرة على تحقيق ما تصبو إليه الدولة من هدف معين عن طريق جعل الهدف جذابا بالنسبة للإطراف الأخرى بشكل أكبر من ممارسة العنف ضدهم أو إكراههم بشكل قسري على القيام بفعل يقود إلى تحقيق هذا الهدف .

ويعتبر " **جوزيف ناي joseph Ney** أول من تحدث عن وجود مؤشرات و معايير لما أسماه السياسة الخارجية التي لا يمكن تحقيقها تماما باستخدام الأساليب التقليدية كالقوة العسكرية أو الاقتصادية وحدها و إنما يمكن الوصول إليها باستخدام القوة الناعمة التي تتمتع بها ثقافة و مؤسسات الدولة .[1]

– **مفهوم السياسة الخارجية:** هي سلوك الدول خارج محيطها، فالسياسة الخارجية تعتبر إحدى أهم فعاليات الدولية التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي وهي مؤهلة لممارسة السياسة الخارجية لما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية، كما يعرفها "**روزنو**": على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة.[2]

– **مفهوم الإستراتيجية:** لا يمكن تصنيفها من مفاهيم ثابتة، لكونها مفهوم متعدد المتغيرات ونابع من خصوصية بيئة النظام الدولي، فإن استخداماتها المعاصرة شملت العديد من الميادين الأمنية، السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، كما يرى "**كلاوز فيتر**: أن الانتصارات العسكرية لا معنى لها مالم تكن هناك وسائل للحصول إلى أهداف سياسية، وهذا ما يؤكد أن الإستراتيجية هي فن التخطيط للعمليات العسكرية لتحقيق أهداف محددة مسبقا من قبل صناع القرار وفق الإمكانيات المتاحة للدولة .[3]

– **الدبلوماسية** : وتقاس عبر قدرة الدولة الدبلوماسية، وعدد بعثاتها في الخارج، وعدد اللغات التي يتحدث بها قادة الدولة، والدبلوماسية الشعبية للدولة.

**الحادية عشر / تقسيم الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة المتعلقة بموضوع الدراسة المراد معالجته ، ولإثبات مدى صدق الفرضية أو نفيها تم وضع خطة تتكون من مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة .

---

[1]- أمنية محسن عمر أحمد الزيات ، **السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا 1991 -2015**، المركز الديمقراطي العربي، 2016، ص 9 . تاريخ التصفح 2021/06/20
https://democraticac.de/?p=35916

[2]- محمد قروش، **السياسة الصينية تجاه دول المغرب في ظل التحولات الدولية 2001- 2010** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2017، ص 10،11.

[3]- زهيرة مزاره ، **الإستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل الإفريقي** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر، 2017/ 2018، ص 18 ، 19.

تناولت في **الفصل الأول**: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، والذي قسم إلى ثلاثة مباحث تطرقت إلى تحديد مصطلح مفهوم الأمن لغة واصطلاحا ، ثم إسقاط أهم الاتجاهات النظرية المفسرة للأمن هذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني تحدثت عن منطقة الساحل الإفريقي من مفهوم والتركيبة السكانية والخصائص التي تميزه عن غيره و موقعه الاستراتيجي، وفي المبحث الثالث تطرقت إلى الحديث عن كيفية الصعود السلمي للصين و تبوؤها مكانة في النظام الدولي و استعادة رؤيتها الإقليمية حول دول الجوار ومن بينها نذكر الساحل الإفريقي .

وفي **الفصل الثاني** :عني بتقديم دراسة حول المخاطر الأمنية التي يعاني منها الساحل الإفريقي، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، اختص المبحث الأول بالتركيز على التهديدات والمشاكل التي تعاني منها هذه المنطقة في بناء دولتها، مما فتح المجال للاهتمام بهذه المنطقة ومن بين هذه الدول الصين حيث سارعت إلى ربط علاقات نفعية اقتصادية مع الساحل في مجال الطاقة والمواد الأولية حيث أثبتت دور فعال وهذا ما سنجده في المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث سندرس العلاقة الموجودة بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية .

وقد خصص الفصل الثالث إلى دراسة يراغماتية للصين بين متطلبات القوة ووجوب إلزامية الأمن وتطلعاتها مستقبلا إلى الأفق نحو منطقة الساحل الإفريقي والذي بدوره قسم إلى ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول تحدثت عن السياسة الخارجية الصينية و الترتيبات الأمنية في تنفيذها، أما في المبحث الثاني قد خصص إلى توضيح مبادرة الحزام والطريق خلال القرن الواحد والعشرون وموقع إفريقيا من هذه الإستراتيجية، أما في المبحث الثالث تطرقت إلى الحديث عن التحديات ومستقبل وآفاق تطور العلاقات الصينية الإفريقية والصعوبات التي تواجه كلا الطرفين .

وفي الأخير الخاتمة و هذا من خلال دراستي لهذا الموضوع خرجت بعدة استنتاجات .

**الثانية عشر / صعوبات الدراسة:**

هناك ندرة في المراجع المعنية بدراسة الترتيبات الأمنية الصينية في الساحل الإفريقي وهذا راجع لكون الموضوع حديث حيث أصبح واقعا ملموسا، خصوصا نلاحظ قلة المراجع باللغة الأجنبية الفرنسية والانجليزية ، وما توفر من تلك المراجع في اغلبه مذكرات و مجلات .

# الفصل الأول

## الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

**المبحث الأول** : الإطار المفاهيمي والنظري للأمن وتطوره

**المبحث الثاني**: الواقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي

**المبحث الثالث**: الصعود السلمي العالمي للصين وتحولها إلى قوة عظمى

تتمثل أهمية هذا الفصل في إبراز الارتباط المتواجد بين الصين والساحل الإفريقي في مجال التعاون، وذلك من خلال عرض موجز حول التعرف بالساحل الإفريقي ومكانة الصين في العالم، وسيتم التطرق في المبحث الأول إلى وضع إطار مفاهيمي و نظري للأمن والتهديدات الأمنية وإسقاط أهم النظريات المفسرة للأمن

أما في المبحث الثاني يتم إبراز أهمية الساحل الإفريقي من موقع جيواستراتيجي هام بامتياز جعله محل أطماع و تنافس بالنسبة للدول الكبرى وتحديد موقف الصين من هذه المنطقة .

وفي الأخير سنتناول في المبحث الثالث الصعود السلمي للصين وتحولها إلى قوة عظمى وتجاورها ومتوقعها في القارة السمراء

**المبحث الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للأمن وتطوره**

من خلال هذا المبحث يتم التطرق إلى تعريف الأمن مفاهميا ولغويا، ثم إسقاط أهم النظريات الكبرى المفسرة للأمن في العلاقات الدولية، وبعدها سنتحدث عن معنى التهديدات الأمنية وأشكالها .

ولهذا سوف ندرس في هذا المبحث:

**المطلب الأول: مفهوم الأمن لغة واصطلاحا**

**أولا/ الأمن لغة:** إن مفهوم الأمن قديم جدا، ففي النص القرآن الكريم على سبيل المثال جاء في قوله تعالى: ﴿الّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَ آمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾،[1]وقوله تعالى: ﴿وَلَيُبَدِلَنَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنـــًا﴾،[2] وفي قوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ اللّه مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَة مُطْمَئِنَةٌ يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ الله فَأَذَاقَهَا الله لِبَاسَ الجُوعِ و َالخَوفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونْ﴾،[3] وجاء على لسان نبينا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم حديث قال فيه: من أصبح منكم آمنا في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا" قوله : (من أصبح منكم )أي :أيها المؤمنون، ( آمنا )أي :غير خائف من عدو(في سربه) أي : في نفسه، وقيل: السرب هو الجماعة، فالمعنى: في أهله وعياله. وقيل بفتح السين أي: في مسلكه وطريقه وقيل بفتحتين أي : في بيته.[4]

---

1- **القرآن الكريم** ، سورة قريش ، الآية 04- 05
2- **القرآن الكريم** ، سورة النور ، الآية 53
3- **القرآن الكريم** ، سورة النحل ، الآية 112
4- يحيى محمد لمين مستاك،**التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3 ، 2020/2019 ، ص 33،34

هذا دل على أن مفهوم الأمن في الأصل هو ضد الخوف والفزع، أي الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وبالغير، ومنه جاء الإيمان وهو التصديق والوثوق وما ينجلي عنهما من راحة النفس. وذهبت معاجم اللغة العربية، خاصة على لسان العرب لابن منظور، في نفس هذا المنطق واعتبرت مصدر كلمة * أَمَنْ *من فعل أَمَنَ، أَمْنًا، أَمَانًا، وأَمَنَة، وهو نقيض الخوف.[1]

إلا أنه هناك من يذهب إلى أن كلمة "الأمن" ذو أصول لاتينية، وردت بمصطلح **Asphalia** الذي يدل على الأمن واليقين والسلامة. وبالرجوع إلى قاموس اللغة الفرنسية **Potit la rous se** فإن "الأمن" Sécurité – Securitas–De Securus يقصد به تلك الحالة التي تعمها الثقة والهدوء لدى الشخص الذي يعتقد أنه في مآوى عن الخطر كما هو الحال الذي ينتج عن غياب فعلي للخطر سواء إن كان ماديا أو معنويا، وفي قاموس أوكسفورد **Oxford** اعتبر كلمة "الأمن" غامضة ولينة في تعريفها، إلا أنه إعتمد على تعريف **Wolfer's** للأمن: بمعناه الموضوعي، فهو يقيس عدم وجود تهديدات للقيم المكتسبة، أما بمعناه الذاتي ،فهو غياب الخوف من مهاجمة هذه القيم. أما في المعجم السياسي الألماني **Lexikon der Politik** فإنه يعرف الأمن": بأنه غياب أو تجنب انعدام الأمن.[2]

وكما جاء في القواميس والمعاجم الغوية العربية، مثل القاموس المحيط، لـــ «الفيروز آبادي» فإن الأمن: ضد الخوف، امن كفرح، أمنا وأمانا بفتحهما، وأمنا وأمنة محركتين وإمنا بالكسر، فهو أمن وأمين.[3]

كما وردت الكلمة بالانجليزية **SCURITY** بمعنى أمن وطمأنينة أي أن الأمن في جوهره الخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية سواء كانت تتعلق بالفرد أو المجتمع أو الدولة، فمصطلح أمن بمفهومه لقي العديد من الجدل من طرف المفكرين عبر مختلف الأزمنة التاريخية إلى غاية الوقت الحـــالي فقـــد اختلف المفكرين في وضع تعريف جامع مانع للأمن يحيط بجوهره في مجال الدراسات الأمنية.[4]

وفي الأخير نصل إلى أن الأمن له معنيان، نفسي و مادي، فالجانب النفسي يتمثل في تأرجح الأفراد، بما في ذلك العاملون في المجال الأمني – والقادة السياسيون والمجتمعات بين الأمن والخوف والطمأنينة والاضطراب نتيجة، لما يتعرضون له أو يتهيأ لهم أنهم سيتعرضون له من تهديدات

---

1- عشور قشي ، **نظرية مركب الأمن الإقليمي** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص دراسات إقليمية جامعة الجزائر 3 ، 2016/2015 ، ص 19

2- حنان لبدي، **التحولات الدولية الراهنة و تأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014 ، ص 25

3- زهيرة مزارة، المرجع السابق، ص 35

4- المرجع نفسه، ص36.

وأخطار فيولد لديهم الخوف والرعب والاضطراب النفسي أما الجانب المادي فيتمثل في الاعتداءات والجرائم، كما يشمل الأجهزة الأمنية والمؤسسات القضائية والعدلية والاحتياطات الأمنية والمادية على المستوى العام والخاص، والاجتماعي والفردي.[1]

**ثانيا / الأمن اصطلاحا:**

الأمن مسألة هامة ورئيسية في حياة الدول والشعوب والأفراد والمؤسسات على حد سواء فالأمن نقيض الخوف، فكان لازما العمل على إيجاده والحفاظ عليه لما له من أهمية في حماية قدرات الدولة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فانعدام الأمن يعني فناء الأمة ومكتسباتها وبالتالي القضاء على كيانها بسبب انتشار الفوضى. هناك تعريفات متنوعة للأمن، يركز بعضها على الجانب العسكري خاصة المرتبطة بمفكري القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إذ اقتصرت هذه التعريفات على قدرة الدولة على صد العدوان الخارجي عن طريق القوة العسكرية. إلا أن مفهوم الأمن توسع بعد الحرب العالمية الثانية لينتقل من المفهوم الضيق التهديدات الصلبة المتمثلة في الجانب العسكري إلى المفهوم الموسع الذي يشمل مختلف التهديدات السياسية، الأمنية، الاجتماعية الاقتصادية والبيئية.[2]

وتجدر الإشارة التطرق إلى بعض المفكرين الذين تحدثوا عن الأمن من الجانب العسكري نذكر من بينهم جياكومو لوسـياني ( Giacomo Luciani) "الأمن الوطني هو القدرة على مقاومة والتصدي لكـل عدوان أجنبي". هذا التعريف يعتبر أن امن الدولة مرتبط بما تملكه من قوة عسكرية للتصدي للتهديدات الخارجية.

عرف عبد الوهاب الكيالي الأمن بمنظوره التقليدي على أساس أنه " تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي هذا التعريف يحاول أن يربط الأمن بسلامة الدولة داخليا وخارجيا.

فرانك تراجرو فرانك سـيموني (Frank N.Tragrer et Frank Simonie)" الأمن الوطني هو ذلك الجزء من سياسة الحكومية، الذي يعني خلق الشروط الملائمة وطنيا و دوليا لحماية وتوسيع القيم الحيوية ضد أعدائها الحقيقيين أو المحتملين هذا التعريف هو الآخر يركز على أن أمن الدولة لا يتحقق إلا بضمان جزء من سياسة الدولة على المجال العسكري.[3]

1- زهيرة مزارة، المرجع السابق، ص 35
2- المرجع نفسه ، ص 35
3- حنان لبيدي، المرجع السابق، ص ص 22-26

وقد استخدم مصطلح الأمن لأول مرة بشكل رسمي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عندما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن الوطني الأمريكي الذي اهتم بدراسة كل ما يهدد البلد وكان الأمن مرتبط بالحروب، ثم أصبح الأمن مرتبط بطريقة تسيير الموجات التحريرية التي شهدها العالم الثالث، ثم أصبح متعمقا بكيفية تأمين الموارد الحيوية للشعوب الغربية بعدما أصبح العرب يستخدمون البترول كورقة ضغط وعندما اشتد الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي أصبح الأمن مرتبط بكيفية الوقوف في وجو الأخ، وبعد نهاية الحرب الباردة أصبح الأمن مرتبط بكيفية مواجهة الفوضى العالمية التي سببها انهيار المعسكر الشرقي، ومن هنا أصبح كل طرف يبحث عن الوسيمة المناسبة لضمان أمنه.[1]

وفي هذا الصدد كذلك نذكر بعض المفكرين:

تعريف **هنري كيسنجر** بأنه :" أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.[2]

**ميكائيل ديلون** "Michael DILLON" "الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف فالأمن مفهوم غامض بتضمن في الوقت ذاته الأمن واللاأمن، ما عبر عنه "ديلو ب: (in)security، حيث يعتبر أن المنظور للأمن يعتمد على مدى التهديد و بإجراءات المجابهة فهو يراه وسيلة .

وعرفها باري بوزان 1998" (Burry BUZAN) الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية للتهديدات والانكشافات قد تبرز في أي منطقة من العالم، سواء أكانت عسكرية Military أو غر عسكرية non-military، لكن لتصنف هذه التهددات ضمن نطاق الدراسات الأمنة، يجب وضع مؤشرات محددة والتي من خلالها تم التفرقة بن التهددات الأمنة والمشكلات المنعكسة عن مسار صنع السياسات العامة، والتي تعج انعكاسات طبيعية، ومنه فان التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث وكل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فان التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي

1- راضية ياسمينة مزاني، "التحديات الأمنية لمنطقة الساحل الافريقي"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية** ، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 3-2019، ص 221

2- عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمن للعلاقات الدولية**، دون طبعة، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011 ، ص 23

تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد ومصدره وحدته.[1]

ويرى الباحث **كينيث والتز** "،أن الدولة تستخدم القوة لتحقيق أهدافها بموجب الفوضى ولذلك فقد تم تعريف الأمن من خلال لغة المصالح. فارتباط الأمن بالمصلحة الوطنية يحدد لها كيفية تعامل واستخدام الدولة إمكانياتها المادية لاحتواء ومواجهة أي تهديد خارجي، والذي يمكن أن يعرض استقرارها السياسي ووحدتها الوطنية للخطر.

ويعرفه "روبرت مكنمار"بأنه: حالة عدم استقرار أخذت تسود مساحة كبيرة من سطح الكرة الأرضية إذ توجد علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار وبين الوضع الاقتصادي للدول؛ إذ يمكن للقوات العسكرية أن تساعد على توفير القانون والنظام، ولكن لابد أولا من توفير القاعدة الصلبة للقانون والنظام في المجتمع السياسي حتى تصبح درعا تحقق التنمية.[2]

يمكن القول بأن الأمن هو الحالة التي يسود فيها الثقة والطمأنينة، المبنية على معطيات ذاتية وموضوعية نحو حماية الوحدة الوطنية للدولة من أي خطر أو عمل إجرامي سواء كان داخليا أو خارجيا.

من هنا يمكن تحديد أبعاد ومستويات الأمن:

أولا / **مستويات الأمن:**

**أ/ الأمن على مستوى الدولة:**

إن أمن الدولة مرتبط بقياس قدرة الدولة أو النظام على التواصل مع مختلف الفئات الاجتماعية والسيطرة عليها، وهذا لا يعني أنه يقتصر على قدرتها في قمع منافسيها وخصومها بالقوة، وإنما يتوقف على امتلاكها لما يسميها كل من **ادوارد عازار وتشونغ** "برنامج الأمن" أو الاندماج أو التماسك المجتمعي وذلك من خلال امتلاكها لوسائل الإكراه، وقدرة الأجهزة الأمنية في التحكم في أي اختلال أمني داخل حدود الدولة وإدخال المتغيرات كالشرعية والقدرة على وضع السياسة الأمنية.

1- بن زيان بن يطو، **التهديدات الأمنية الجديدة للجزائر عبر دول الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير (غير منشورة )، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر3، 2017/ 2018 ، ص 4،5.

2- زهيرة مزارة، المرجع السابق، ص 36

أما انعدام الأمن فهو يتعلق بضعف المؤسسات الداخلية على أداء وظائفها و ضعف سياستها الخارجية الصعب أن نفصل قضايا أمن الدولة عن الأمن في دول الجوار مثل ما يحصل في دول الربيع العربي؛ إذ نجد أن الانفلات الأمني داخل دولة يؤثر سلبا على استقرار وأمن الدولة المجاورة.[1]

ب / **الأمن على مستوى الأفراد** :

ويقصد به أن الأفراد هم موضوع الأمن، أي التركيز على حقوق الإنسان الفردية وتعزيز سيادة القانون، بمعنى أن الأفراد يتمتعون بالحق في مطالبة السلطات بمنحهم جميع حقوقهم ورفع القيود على الحريات خاصة فيما يتعلق بمجالات التحرر من التعذيب أو السجن غير المشروع، أو الحماية من العنف اليومي، والحرمان من الحصول على الخدمات العامة. ويتضح ذلك من تأكيد الأمين العام السابق للأمم المتحدة "خافيير بيريز دي كويلار" يقوله :" نشهد بوضح تحولا في المواقف العامة تجاه الاعتقاد بأن الدفاع عن المظلومين باسم الأخلاق "وإنما ينبغي تجسيدها في وثائق قانونية .

ويمكن القول بأن تصريح الأمين العام للأمم المتحدة يعتبر تحديا واضحا للإدعاء بأن سيادة الدولة تسعى لتوفير وحماية الأمن لمواطنيها .

ج / **الأمن على مستوى النظام الدولي:**

على المستوى الدولي يعني ذلك قدرة الدول والمجتمعات الحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضد القوى التي تعتبرها معادية لا يستطيع أي باحث فهم الأمن القومي من أي دولة معينة دون فهم النمط الدولي من الترابط الأمني الذي هو جزء لا يتجزأ منه، وبعبارة أخرى أن العلاقات بين الدول تتسم بالخوف التي يمكن أن تمثل طائفة من الصداقة أو التحالفات لذلك يرى "بيوزان" أن أي نظام سياسي دولي يتسم بالفوضى، وهو ما يعني غياب الحكومة الشاملة، وعدم التمكن من وضع قواعد أو سياسات تنظم العلاقات بين الدول.[2]

**ثانيا / أبعـــاد الأمن:**

ا/ أمن اقتصادي: Sécurité économique يتعلق بمدى توافر الدخل وكفايته واستقراره ويهدده الفقر.

ب/ أمن غذائي:Sécurité alimentaire أي أن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول على الغذاء الأساسي و يتهدده الجوع و المجاعة .

1- المرجع نفسه، ص 38
2- زهيرة مزارة، المرجع السابق، ص 39، 40

ج/ أمن صحي:Sécurité Sanitaire ويقصد به توافر الخدمة والرعاية الصحية بأسعار في المتناول وقدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمة وتتهدده مختلف الأمراض والأوبئة.

د / أمن بـــيئي:Sécurité Environnement ويعني كفالة السلامة البيئية للبشر، وتوفير الحماية لهم من التهديدات البيئية.

ه/ أمن شخصي Sécurité Personnelle ويعني حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف الجسدي.

و/ أمن مجتمعي :Sécurité Sociétal ويقصد به شعور الفرد بانتمائه للجماعة والمجتمع، سواء كانت أسرة، أو مجتمعا محليا، أو منظمة أو جماعة قومية أو عرقية يمكن أن توفر له المساندة وغالبا ما يتهدد هذا النوع من الأمن النزاعات الاثنية أو الطائفية .

ز/ أمن سياسي: Sécurité Politique ويؤكد هذا البعد على احترام حقوق الإنسان الأساسية، وكفالة حرية الممارسة السياسية للمواطنين وتعريف المواطنين بهذه الحقوق والحريات وكفالتها من خلال الدساتير والقوانين وتأكيدها من خلال الممارسة الواقعية للنظم الحاكمة وفيما بين الجماعات داخل الدول.[1]

**أمن إنساني: Sécurité Human** الأمن الإنساني محورها الإنسان وهو يخـــص نوعيـــة حيـــاة البشـــر ، كيـــف يعيشـــون في المجتمـــع وكيف يمارسون بحرية مختلف خياراتهم، فالأمن الإنساني يضع الفرد في مركز التحليلات، وذلك من خلال تحديد مجموعة واسعة من الظروف التي تهدد بقاءه، ورفاهيته وتحديد العتبة التي تكون فيها الحياة الإنسانية مهددة.[2]

**المطلب الثاني: النظريات الكبرى المفسرة للأمن في العلاقات الدولية**

تعتبر الدراسات الأمنية من الحقول التنظيرية المهمة في تفسير للواقع الدولي بشكل عام والواقع الأمني بشكل خاص فالدراسات الأمنية كانت تتطور بفعل التطورات الدولية سنحاول أن نتعرف على أهم المقاربات الأمنية التقليدية والحديثة.

**أولا / النظريات التقليدية:**

**– المنظور الواقعي (الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة):**

1- فريجة لدمية، **الترتيبات الأمنية للقوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسة مقارنة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2020/2019، ص 29 ، 30

2- صفية ادري، "الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي (نحو بناء مقاربة تعددية متساندة )"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، العدد 13 ، 2018، ص 575

هذا الفكر يرجع إلى اليونان والصين، حيث ورد في جذور النظرة التي أسسها "تيوسيديد" حول الأمن والقوة التي استقاها من الحرب التي دارت بين أثينا واسبرطة حيث قال: "إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تستمدها وفي الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع فعله". فالواقعيون هم الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية إذ لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية وإقامة تحالفات عسكرية دولية. أما الواقعيون الجدد أضافوا فكرة تتعلق بأن الدول تسعى لكسب القوة ليس فقط من أجل القوة وإنما من أجل الدفاع عن أمنها الأمني لحفظ بقاءها، كذلك للتقليص من مخاطر المأزق الأمني إذ يقول "**كينيث وولتز**" في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء، الربح، القوة ". وبالتالي الاتجاه الواقعي يقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضد أي تهديد خارجي، والقوة هي المؤشر الأساسي لتحقيق الأمن حيث يقول **كينيث وولتز** " إن التنافس من أجل الرفاهية والأمن والتنافس أدى ويؤدي دوما إلى النزاع.[1]

**– المنظور الليبرالي (الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة):**

إن الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي يعتبران من أهم التصورات الليبرالية للأمن، مفهوم الأمن القومي وهو التصور الواقعي بمفهوم آخر الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول، إذن وجود فاعلين غير الدولة عكس المنظور الواقعي، ويقوم تصورهم على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر.

ولليبرالية مجموعة مبادئ تعتمد على أفكار"إيمانويل كانط عندما اقترح تكوين فدرالية، وكذلك "وودرو ويلسون في تصوره لعالم يسوده السلام، وهو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم والأمن .

1- محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دون طبعة، بيروت: دار النهضة العربية ، د س ن، ص 6

هذه المؤسسات تخلق لنا تشابك وتعاظم بين الوحدات حيث أن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي فالليبراليون أضافوا الجماعات المسلحة والنزاعات الاثنية كفواعل للأمن.[1]

**ثانيا / النظريات الحديثة:**

أثبتت فترة ما بعد الحرب الباردة أن المنظور الواقعي لم يعد قادرا على التكيف مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد الحديثة ولمواكبة هذا التغيير يتوجب توسيع المنظور الأمني وبناء تصور جديد لواقع الأمن وعليه فقد شهدت البيئة الأمنية في هذه الفترة بروز منظومة مفاهيمية مغايرة تماما للمفاهيم التي كانت سائدة في المقاربات الأمنية التقليدية.

**-الأمن من منظور النظرية البنائية:**

تستمد النظرية البنائية جذورها من تحليلات وأعمال " إيميل دوركهايم" الذي ركز على المجتمع بوصفه نظاما مستقلا بذاته يصبح تأثيره كبيرا ومباشرا في الأفراد، ومن أهم الباحثين الذين أعادوا صياغة مفهوم الأمن نذكر "**كراوس ويليامز**" و"**كنودسن**".

يشير كل من الباحثين"**بول فيوتي**"و"**مارك كوبي**"أن البنائية اتخذت منحى مغايرا في معالجة القضايا الدولية خاصة فيما يتعلق بالمصلحة الوطنية، والهوية، والأمن القومي، إذ أن الأمن لم يعد يقتصر على أمن الدولة فقط إنما اتسع ليشمل القوى الفاعلة غير الدولاتية.[2]

ركز الباحث "**أمانويل أدلر**"في تعريفه للبنائية على دور الهوية والقيم في تحديد المصلحة الوطنية وتشكيلها فهو يرى أنها نظرية اجتماعية تبحث في دور المعرفة والفاعل العارف في تحديد الواقع الاجتماعي و تشكيله والهدف هنا هو فهم دور العلاقة بين مجموعة التفاعلات الفردية من قبل الفاعل والبناء الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية .[3]

لذلك يمكن اعتبار أن الدولة غير آمنة في حالة نشوب الصراعات الداخلية أي صراعات الهوية الجماعية «فالمعضلة الأمنية» تكمن في كيفية إيجاد حلول للمشاكل التي تنشر الفتنة بين المجتمعات مما يؤدي إلى تعقيد أزمة الهوية داخل الدولة.

---

1- بن زيان ين يطو، المرجع سبق ذكره ، ص 32

2- ثامر كامل الخزرجي ، **العلاقات السياسية الدولية و الإستراتيجية و إدارة الأزمات**، ط1، الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2005 ، ص 28.

3- زهيرة مزارة، المرجع السابق، ص 53

أما"**الكسندر وندت**" أعطى مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون فهو يطرح مفهوم **الجماعة الأمنية** كبديل لحالة الفوضى الدولية، هذه النظرية انتقلت من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد وأن سوء النية أو الإدراك السيء هو سبب النزاع، فبتغيير الإدراك يتحقق السلم والأمن لأنه مرتبط بالفرد وإدراكاته.[1]

**-الأمن من منظور النظرية النقدية :**

دخلت النظرية النقدية إلى حقل الدراسات الأمنية في بداية التسعينيات على يد "**كين بوث** والتي تطورت مع أعمال "**كيث كروز** " و"**مايكل ويليامز**" إذ ركز المنظرون النقديون على الأفراد كموضوع مرجع للدراسات الأمنية النقدية، إذ يتم التوضيح والتركيز على أمن الدولة.

التي يقع على عاتقها حماية الأفراد بمعنى التركيز على حقوق الإنسان الفردية، وترقية حكم القانون من قبل مؤسسات الدولة لحماية الأشخاص.[2]

يقول: " كين بوث" (طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأنه مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أن هناك التزاما بالانعتاق). أي بمفهوم تحرر الشعوب فبرز لنا من خلال هذه النظرية الأمن الإنساني الذي يمكن تعريفه بأنه: (التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفـــــراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، والبحث عن سبيل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو ما لا يمكن تحققه بمعزل عن أمن الدولة.[3]

ويعتبر "**باري بوزان**– مدير معهد بحوث السلام بكوبنهاغن–الوحيد الذي ذهب بعيدا في نظرته لإعادة الصياغة للاختبار والتفكير في الأمن، إذ أكد أنه إلى جانب القطاع للأمن فإن القطاع السياسي، القطاع الاقتصادي، القطاع الاجتماعي والقطاع العسكري البيئي، تبقى ميادين أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على المستويين الإقليمي والعالمي، و يقول **بوزان** : الأمن هو التحرر من كل تهديد(، فهذا التعريف هو جامع لأنه يقصد كل تهديد أو خطر يؤثر في الإنسان، هذا و يرى أن

1- بن زيان ين يطو، المرجع سبق ذكره ، ص 33

2- سيد أحمد قويجلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن**، ط1، عمان، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية،2014 ، ص 19

3- بن زيان ين يطو، المرجع سبق ذكره ، ص .34

لتعريف الأمن والإحاطة بمختلف عناصره بطريقة دقيقة لا بد من تحديد موضوعه المرجعي Referent object للإجابة على السؤال "أمن ماذا؟" ويجيب بوزان: أمن الدولة، لكن ليست الدولة، الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، لأن هناك مواضيع مرجعية أخرى قد تبرز بناء على بروز ما يهددها، لذا تبنى بوزان في تحليله للقضايا والمواضيع الأمنية ثلاث مستويات للتحليل: الأفراد، الدول والنظام الدولي، وعلى هذا الأساس يميز **بوزان** بين التهديدات الحقيقة والتهديدات الزائفة.[1]

وبالتالي يمكن القول أن هذا المنظور النقدي الحديث، حاول أن يثبت بأن الحفاظ على مفهوم ضيق للأمن أصبح غير مبرر لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تميز البيئة الأمنية على المستويات العالمية الإقليمية والمحلية، وحاول تقديم إطار نظر مفهوماتي قادر على تفسير وفهم الأحداث، الظواهر والسلوكيات الدولية لما بعد الحرب الباردة.

ونخلص إلى أن التعاريف المختلفة للأمن تطورت من أمن الدولة إلى أمن الأفراد نتيجة الأحداث والظواهر المدخلة على العالم حيث انتقلت التعاريف إلى أن الأمن الإنساني الأولى من أمن الدول وحماية الأفراد من التهديدات المختلفة مسعى ضروري في ظل تطور الرؤى الأكاديمية للأمن.[2]

1- المرجع نفسه، ص35.
2- المرجع نفسه، ص38.

**الشكل رقم (01): الأمن والمفاهيم المفاهيم المجاورة له :**

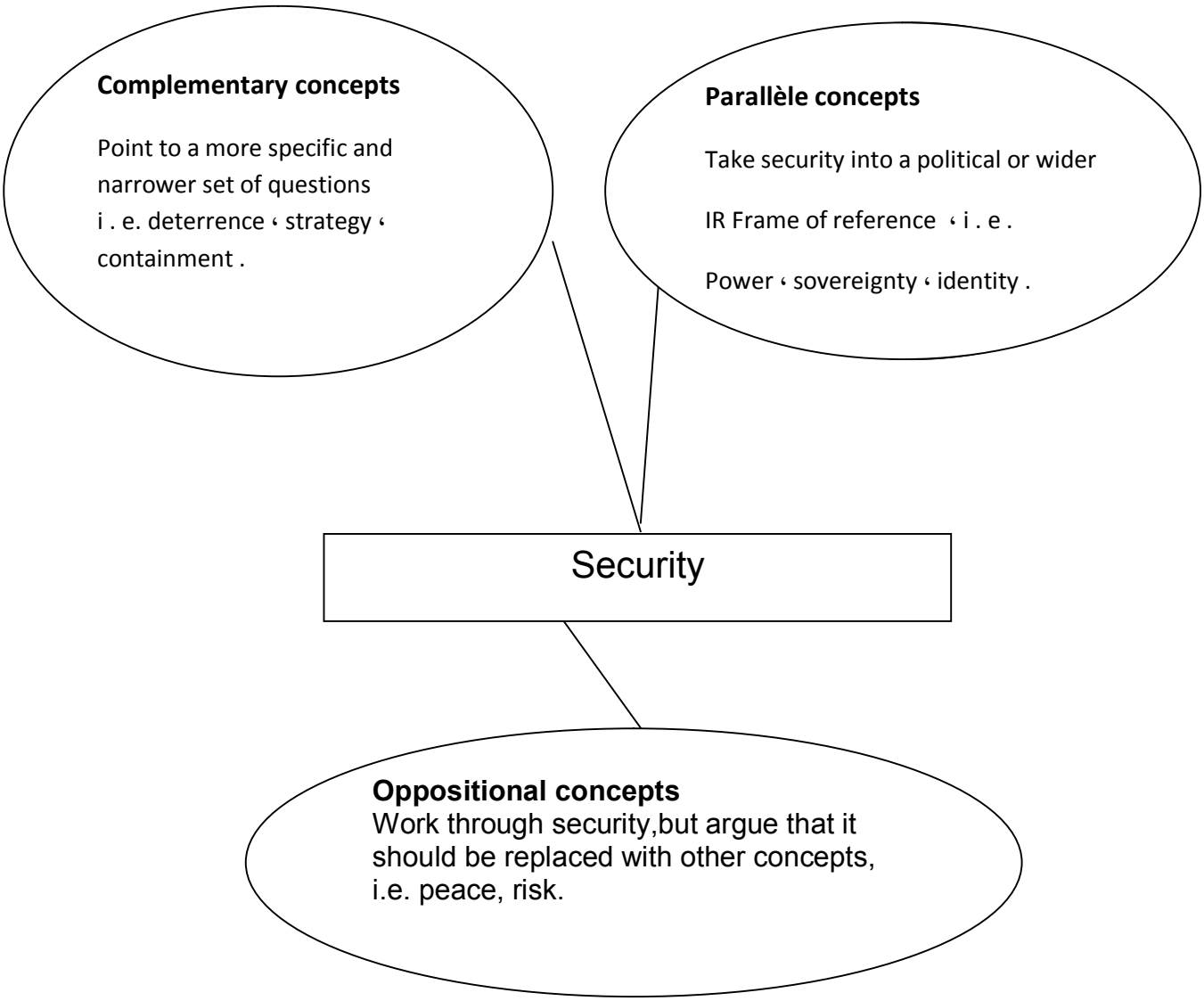


**المصدر:** بتصرف الباحثة نقلا عن :

Barry Buzan, Lene Hansen, The Evolution Of International Security Studies(UK: Cambridge University perss . 2009) .p 14

هذا الشكل يظهر المستويات الثلاث التي توازي مفهوم الأمن، و تساهم إما في الذهاب بعيدا نحو مزيد من التقنين لإستقلالية المفهوم، بما يعني استقلالية علم الدراسات الأمنية أو بالعودة نحو إعادة ترتيب مكانة مفهوم الأمن ضمن الحقل المعرفي لنظريات العلاقات الدولية ( يوضح مفهوم الأمن ومستوياته، وأيضا النظريات الكبرى في حقل العلاقات الدولي ).

**المطلب الثالث: مفهوم التهديدات الأمنية :**

يعتبر مفهوم التهديد الأمني من المفاهيم الأساسية في الدراسات الأمنية، فدراسة التهديدات الأمنية مرتبطة أساسا بوحدة التحليل الرئيسية للتهديد الفردي، الجماعي، القومي، الإقليمي والعالمي مرورا

بتحديد مصادر التهديد الداخلية والخارجية وصولا إلى السياسات والإجراءات الأمنية، التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها والإستراتيجية المقترحة.

**أولا / من الناحية اللغوية:** التهديد الأمني هو ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر، فالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجسا .

ثانيا / **من الناحية الإستراتيجية:** فهو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف للتهديد، وتتنوع توجهات الباحثين والدارسين في تصنيف طبيعة التهديدات الأمنية ويمكن تقسيمها إلى **الأشكال التالية:**

-**التهديدات الفعلية:** تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو بالتهديد.

-**التهديدات المحتلة:** وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع .

-**التهديدات الكامنة:** وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرتبة .

-**التهديدات المتصورة:** هي تلك التهديدات التي لا توجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية، لكن النظرة المستقبلية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجة متفاوتة .

يمكن أيضا أن نذكر **عناصر تحليل التهديد الأمني:**

إن دراسة التهديدات الأمنية تستدعي تحديد طبيعة المصادر وأنواع التهديدات بالإضافة لأبعادها ونطاقها وهذا ما يدفعنا للتطرق للعوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات الأمنية عبر مختلف مستويات الأمة وهي بمثابة أجندة لفهم وتحليل التهديدات الأمنية .

-**طبيعة التهديد:** يقصد به نوعه و أبعاده سواء السياسي، الاقتصادي والعسكري والجغرافي .

**مكان التهديد:** اتجاهاته ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي، سواء مباشر أو غير مباشر.[1]

-**زمان التهديد:** تأثيره الحالي أو المستقبلي ومدى استمراريته ثابت أو متغير.

– درجة التهديد: قوته و خطورته، فكلما زادت درجة قوة التهديد تطلب تعبئة شاملة للقوة الإقليمية.

1- نصير خلفة، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية" الجزائرية، **مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية**، المجلد 3،العدد2 ،2018، ص478، 479

نصل إلى أن هذه التهديدات عرفت في السابق فهي كانت تستهدف القطاع العسكري أو الاقتصادي أو السياسي للدول، أما حاليا فقد ظهرت تهديدات جديدة تمس أمن الدول المتقدمة وحتى تقريبا نفس القطاعات لكن بطريقة مختلفة وهي التهديدات القادمة من قبل ما يسمي بالدول الفاشلة، وهذا لأن المشاكل التي تعاني منها هذه الدول لا تشكل خطرا على المستوى الداخلي فقط للدول المعنية، وإنما أضرارها تمتد على المستوى الإقليمي والعالمي لأن طبيعة هذه المخاطر ليست عسكرية وإنما مخاطر من نوع آخر، ولا يمكن حتى للدول المتطورة أن تتفادى تأثيرها أو منعها من الوصول إلى حدودها فالأمر لا يتعلق بمشاكل اقتصادية أو هجوم عسكري إنما الأمر يتعلق بتهديدات لا تماثلية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وغيرها.حيث أن كل هذه التهديدات لا يمكن إيقافها أو الحد منها، إلا إذا اتخذت تدابير صارمة.[1]

وهذه التهديدات تمس الأمن الإنساني بالدرجة الأولى فهي تعد مصادر جديدة عابرة للحدود والتي تؤثر على الفرد مباشرة، وهي تشمل العناصر التالية:

- مشاكل الأفراد في التنقل مثل اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.
- عدم الاستقرار والأمن الاقتصاديين مثل الفقر والجوع والكوارث الطبيعية .
- الإرهاب والجرائم المنظمة مثل الاتجار في الأسلحة والمخدرات والأشخاص .
- اندلاع النزاعات المسلحة الدولية والداخلية

بالتالي هذه التهديدات مجرد أمثلة لقائمة طويلة، والتي تقبل ظهور أخرى جديدة، من هنا فانه من اللازم أن نتعامل مع هذه التهديدات باعتبارها عناصر ذات أولوية للأمن الإنساني نظرا لكون قائمة التحديات والتهديدات طويلة .[2]

**المبحث الثاني: الواقع الجيوسياسي لمنطقة للساحل الإفريقي**

من خلال هذا المبحث سنتطرق أولا إلى وضع مفهوم شامل خاص بمنطقة الساحل الإفريقي نتحدث فيه عن الموقع الجغرافي وأهم الخصائص، ثم نذكر طبيعة التركيبة السكانية، وبعدها نبرز واقع الساحل الإفريقي لما له من أهمية سياسية واقتصادية وأمنية .

ولهذا سوف ندرس في هذا المبحث:

---

1- راضية ياسمينة مزاني، المرجع سبق ذكره، ص 222

2- سميرة سلام، **تهديدات الأمن الإنساني في البلدان العربية**، ط 1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2020، ص 15،16.

**المطلب الأول: التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي**

يواجه تعريف إقليم الساحل الإفريقي تحديات منهجية عدة إذ بالرغم من الاهتمام البحثي الملحوظ مؤخرا بهذه المنطقة إلا أنه لم تتشكل صورة واضحة في البحوث السياسية والأمنية حول هذا الفضاء على عكس أقاليم ومناطق أخرى كالشرق الأوسط وإقليم شرق أسيا ومنطقة القرن الإفريقي، الأمر الذي يجعل من محاولة ضبط قائمة الدولة المشكلة لهذا الإقليم أمرا في غاية الصعوبة، لذا سنحاول ضبطه لغويا و اصطلاحا .

**أولا / الساحل الإفريقي لغويا:**

كلمة الساحل لغة معناها الجانب من اليابسة المتصلة مباشرة بالبحر، أما اسم الساحل الإفريقي فقد جاء كنتيجة لتشبيه الصحراء الإفريقية بالمحيط نظرا لشساعة المساحة التي تشغلها، وقد استعمل المؤرخون العرب في العصور الوسطى لفظ الساحل الإفريقي، للدلالة على الشاطئ الجنوبي.[1]

**ثانيا / الساحل الإفريقي اصطلاحا:**

تعددت التسميات التي أطلقت على الساحل الإفريقي فقد عرفت المنطقة بتسميات عدة أهمها:

بلاد السودان، بلاد السيبة، الصحراء الكبرى، الساحل الإفريقي، الساحل الصحراوي بالإضافة إلى مصطلح السهل الإفريقي .

**بلاد السودان:** تسمية عربية قديمة كانت تطلق من طرف الجغرافيين العرب على المنطقة العازلة بين أفريقيا البيضاء بما تشمله من المغرب العربي وأفريقيا السوداء والتي بها مملكة غانا إبان الفتح الإسلامي لغرب أفريقيا التي كانت عاصمتها مدينة أودغست.[2]

أما **بلاد السيبة** : فتعبر عن المناطق الجغرافيا الخارجة عن السلطان أو حدود الممالك التي قامت في شمال إفريقيا إبان العهد العثماني أي أن المصطلح التاريخي* بلاد سيبة * "يشير إلى المجال الذي لم يكن مؤمنا أو خاضعا في تسييره لسلطة مركزية قوية ولم تكن توجد فيه أجهزة لأي سلطة مركزية كانت أو جزئية والتي تهدف إلى استتباب الأمن و الحفاظ على الأرواح و الممتلكات وهو الوضع الذي دفع إلى بالعديد من القبائل إلى التكتل و عقد تحالفات لضمان مناطق نفوذها .

1- خالد بشكيط، **المقاربة التنموية في مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة )، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2018 /2019 ، ص 17

2- فريجة لدمية، المرجع السابق، ص 68

**أما الصحراء الكبرى** : فهي أوسع صحاري العالم حيث تمتد شرقا من البحر الأحمر، عبر النيل حتى المحيط الأطلسي غربا ومن الجنوب إلى الشمال بين بلدان أفر يقيا الشمالية وبلاد السودان وهي تشكل مساحة ربع القارة الأفريقية.[1]

**أما بالنسبة للساحل:** فتتضارب وجهات النظر حول أصل هذه المنطقة فمنهم من يرى أنها تسمية قديمة أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة الجغرافية التي تمتد من الحافة الجنوبية للصحراء إلى منطقة الغابات الإفريقية، ومنهم من يرى أن أصل التسمية فرنسي ارتبط بالوجود الفرنسي بالمنطقة وتشبيه الصحراء بالبحر، وهي الفكرة التي كانت قد طرحتها فرنسا الاستعمارية في مفاوضاتها مع جبهة التحرير الوطني، وقد تكرر تشبه الصحراء بالبحر في الكثير من كتابات المخابرات الفرنسية فمثلا دعا الأميرال الفرنسي «**جون دوفرسك**» في مداخلة له بباماكو في 2013/02/16 إلى ضرورة التفكير في الاستلهام من قانون البحار لتطبيقه على الصحراء والأقطاب، دون إغفال تشبيه الصحراء بالمحيطات معناه تطبيق قوانين شبيه بقانون البحار.

أما مصطلح **السهل الإفريقي:** ظهر في الكتابات العربية والمخطوطات القديمة التي أ رُخت لتاريخ المنطقة، خصوصا إبان الفتح الإسلامي في القرنين السابع والثامن الميلادي حيث أصطلح التعبير الآتي: السهل الإفريقي وغرب إفريقيا، ويفترض أن الترجمة الصحيحة لكلمة Sahel إنما هي ترجمة لكلمة السهل.[2]

**ثالثا / الساحل الإفريقي جغرافيا:**

تمتد منطقة الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، مشكلة بذلك حزاما مناخيا وبشريا متميزا بين المجال الصحراوي شمالا وإقليم السافانا السودانية جنوبا، ويقدر امتداد هذا الشريط الساحلي بـــ7400 كلم2 من أقصى غرب القارة إلى شرقها، غير أنه من العسير تحديد امتداد هذا المجال من الشمال إلى الجنوب نظرا لتداخل الصحراء والساحل الإفريقي من جهة، وإقليم السافانا السودانية من جهة أخرى .[3]

ويتميز الساحل بالمخاطر المناخية كالجفاف، وانعدام الأمن الغذائي، وقلة الزراعة نتيجة قلة الأمطار ويصعب الانتقال فيها نتيجة عدم وضوح الحدود.

---

1- اسماعيل العربي ، **الصحراء الكبرى وشواطئها**، دون طبعة،الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1982، ص 13.
2- فريجة لدمية، المرجع السابق، ص 69. 70
3- خالد صابر شريف، "النزاعات القبلية في دول الساحل الإفريقي" ،**مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 11، العدد2، 2011، ص 360.

واعتمادا على المعيار الجغرافي يتسع الساحل ليشمل عددا من البلدان: جنوب موريتانيا ووسطها، شمال السنغال، غامبيا، جنوب مالي، النيجر وتشاد، وأقصى شمال بوركينافاسو، نيجيريا، ووسط السودان وجنوبه، أريتيريا وأقصى شمال أثيوبيا، وجيبوتي، إذ لا تنحصر المساحة الجغرافية التي تتشكل منها دول الساحل في حدود دولية واضحة كما أن المعطيات الديموغرافية في المقابل لا تتوفر إلا في إطار كل دولة على حدا.

ووفقا للمعيار الجغرافي دائما يتشكل الساحل لدى البعض من ستة دول هي: السودان، التشاد، مالي النيجر بوركينافاسو، و موريتانيا .

هناك تحديد آخر للساحل الأفريقي يجعله إقليما يغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، ليطلق بدقة على بلدان ثلاثة هي: مالي، النيجر ، تشاد و يتعلق الأمر ببلدان شاسعة جغرافيا محدودة السكان ذات بعد صحراوي فسيح، لا تتوفر على أي منفذ بحري.[1]

**رابعا/ الســـاحل الإفريقي سياسيا:**

لابد من التنبيه إلى أن المفهوم السياسي للساحل والصحراء عرفا تمددا أو اتساعا ، فهذا المفهوم لم يعد محصورا في بلدان الساحل والصحراء المعروفة وفقا للمقصود الجغرافي وإنما توسع هذا التعريف ويلاحظ أن منطقة تجمع دول الساحل والصحراء تضم عددا من البلدان الإفريقية التي لا يسري عليها المفهوم المحدد جغرافيا للساحل و الصحراء مثل إفريقيا الوسطى.[2]

سياسيا وبالرجوع إلى جميع بلدان اللجان المشتركة لمكافحة الجفاف بالمنطقة التي تأسست عام 1971 وتشمل السنغال وغامبيا وموريتانيا وبوركينافاسو، مالي، النيجر وتشاد، وأضيفت إليها جزر الرأس الأخضر وغينيا بيساو، وبالنظر للصحراء الزاحفة يمكن إضافة ليبيا، السودان، إثيوبيا، الصومال وكينيا.[3]

على أساس هذا المعيار كذلك، وضع الاتحاد الأوروبي تعريفا جد ضيق لهذه المنطقة، باشتمالها على موريتانيا، مالي والنيجر، واعتبرها كثلاثة دول ساحلية أساسية، ويضاف لها بعض المناطق من بوركينافاسو وتشاد. وهناك أيضا رأي آخر، يعتبر أن منطقة الساحل الإفريقي تضم كلا من موريتانيا في الغرب مرورا بمالي جنـــوب الجزائر، شمال بوركينافاسو، النيجر حتى شمال تشاد شرقا.

---

1- فريجة لدمية، المرجع السابق ، ص 70

2- فؤاد جدو، **دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسة مقارنة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017 /2018، ص 95

3- خالد بشكيط، المرجع السابق، ص 17

أما التعريف الأوسع والأشمل للساحل الإفريقي، فيعتبرها تلك المنطقة الشبه الجافة، التي تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر وشمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا.[1]

أما الأمم المتحدة فتجعل منطقة الساحل تمتد من موريتانيا الى أريتيريا لتشمل بوركينافاسو، وتشاد، السنغال والسودن، مالي والنيجر، نيجيريا لتشكل حزاما يفصل الصحراء الكبرى والسافانا في الجنوب .

أيضا يشار إلى أنه هناك اتفاقية معدلة لهذا التجمع اثر قمة **انجامانيا** بتشاد في فيفري تضمنت ما يفيد تحديد بلدان التجمع في بلدان الساحل و الصحراء و البلدان المتاخمة و غالبا ما تدمج بلدان التي تقسم بعض الخصائص فيما بينها. فالبعد السياسي قد وظف هنا في تحديد منطقة الساحل الإفريقي كانتماء جيواستراتيجي وليس كبعد جغرافي.[2]

أيضا هناك عدة مقاربات تحدثت عن تحديد الساحل الإفريقي نذكر من أهمما :

-**المقاربة الفرنسية:** الساحل الإفريقي هو المنطقة الممتدة من السنغال إلى تشاد وبوركينافاسو دون الجزائر وهي دول تتدرج في التصور الجيواستراتيجي لصانع القرار الفرنسي داخل منطقة سياسية جهوية هي منطقة إفريقيا الغربية الفرانكفونية، أو بمعنى آخر أغلب الدول التي كانت خاضعة لاحتلالها من قبل .

-**المقاربة الأمريكية:** تتجلى المقاربة الأمريكية في تعريف منطقة الساحل من خلال مبادرتها للمنطقة وهما مبادرة عموم الساحل (PSI) وشراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء( TSCTP) وتشمل تسعة دول هي: الجزائر، المغرب، موريتانيا، السنغال، نيجيريا، مالي والنيجر، تشاد والسودان .

-**المقاربة المغربية:** تطلق هذه المقاربة اسم منطقة الساحل الصحراوي على ذلك الحيز الجغرافي من الصحراء ، وحسب المملكة فهو يضم كل من المملكة و مالي وسنغال وتشاد والنيجر وبوركينافاسو ونيجيريا، كما تدرج جبهة البوليساريو التحريرية ضمن الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل .

1- شاكر ظريف، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى و ارتداداتها الإقليمية" ، **مجلة العلوم القانونية و السياسية** ، العدد 13 ، 2016، ص 12

2- فؤاد جدو، المرجع السابق، ص 95

-**المقاربة الجزائرية**: في العرف الجزائر منطقة الساحل الإفريقي تشمل كلا من مالي، النيجر موريتانيا الجزائر، تشاد، السنغال، بوركينافاسو؛ ونظرا لتمركز معظم التهديدات في أربع دول محددة فقد ركزت الجزائر عليها في مقاربتها العملية وهي ما تسمى بدول الميدان والتي تشمل موريتانيا، النيجر، مالي والجزائر وهو ما جسدته ميدانيا لجنة الأركان العملياتية المنشأة بتمنراست عام 2010 وضمت البلدان الأربعة.[1]

وفي الأخير نخلص إلا أن هذه الدراسة تحدد منطقة الساحل الإفريقي على أنها تشمل كل من الجزائر، مالي وموريتانيا، النيجر وتشاد، السنغال، بوركينافاسو مع الإشارة إلى انه لا يمكن التملص بين الحين والأخر من الامتداد الإفريقي ككل نظرا لارتبط واقع منطقة الساحل الإفريقي ارتباطا ووثيقا بواقع القارة الإفريقية، وتروم إلى الاهدلف نفسها في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة. فمسالة ضبط الإقليم غير خاضع فقط لتجاذبات سياسية ولكن لتجاذبات ايتمولوجية .

الشكل رقم (02) : خريطة توضح حدود ودول منطقة الساحل الإفريقي

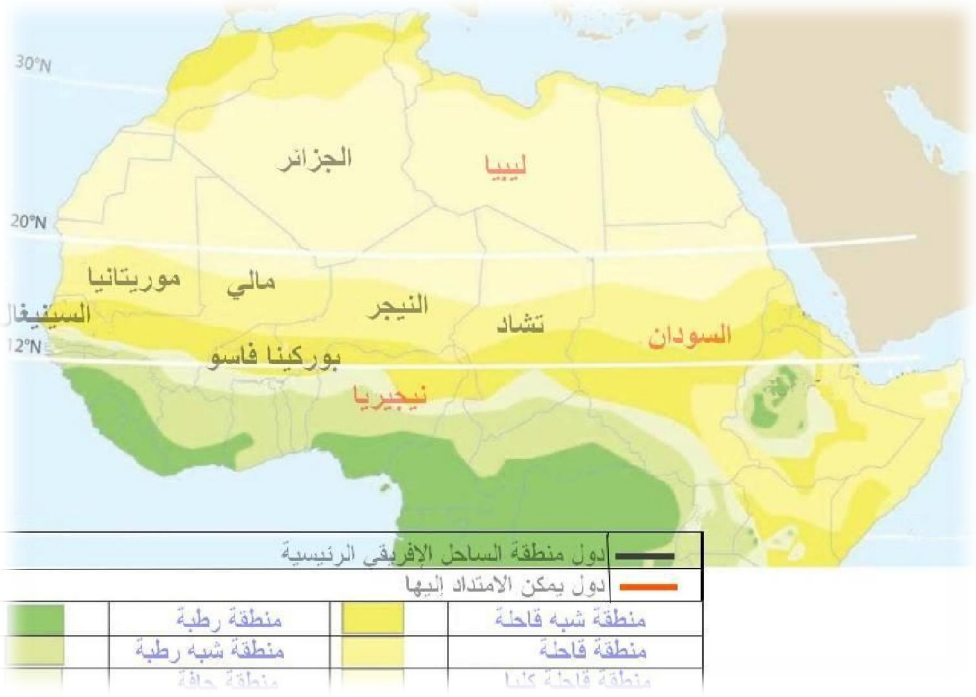


المصدر: الباحثة بتصرف نقلا عن:

*Henri Plagnol Et Francois Loncle, « La Situation Sécuritaire Dans Les Pays De La Zone Sahélienne,»* ***Rapport D'information,*** *N° 4431 Déposé Par La Commission Des Affaires Étrangères Assemblée Nationale, Paris, 6 Mars 2012 , P. 9.*

1- خالد بشكيط، المرجع السابق، ص 18،19

**المطلب الثاني: طبيعة التركيبة السكانية في الساحل الإفريقي**

تعد منطقة الساحل الإفريقي من أعقد المناطق الإفريقية من حيث التركيبة السكانية نظرا لعدة عوامل من أهمها تباين القبائل وتعدد الاثنيات المشكلة لها، هذا ما أدى إلى عرقلة وصعوبة عمليات التوحد والاندماج الاجتماعي، بحيث الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا وقبليا، جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا و حركيات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، مما ينتج عنه عدة أزمات داخلية ( مثل أزمة دارفور في السودان، أزمة الطوارق في مالي والنيجر، والاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الاثنية وحتى القبلية في تشاد .

أصبح من الصعب في الآونة الأخيرة تعداد عدد السكان الذين يعيشون في منطقة الساحل الإفريقي لتخوف هؤلاء من هذه العملية، فمن جهة نلاحظ أن المحققين لا يأبهون لذلك في ظل بيئة داخلية وإقليمية تعمها الاضطرابات، ومن جهة أخرى إهمال دول هذه المنطقة منذ عقود العمل على جمع الإحصائيات المتعلقة بالأفراد وبالطبيعة، وذلك راجع لوجود عامل يطمس جمع و تفسير البيانات وهو الحدود الوطنية .

على أساس أن مفهوم هذا الأخير يعد بالنسبة للدول الإفريقية عامة ودول الساحل الإفريقي خاصة مفهوم مستورد من أوروبا وهو ناتج عن مخلفات استعمار القارة في القرن العشرين.[1]

كذلك يتميز الساحل بارتفاع معدل النمو السكاني ويقدر أن يتضاعف عدد سكانه إذ يصل بحلول عام 2040 الى150 مليون نسمة, مما يؤثر على الأمن الإنساني بالمنطقة لاسيما الأم الغذائي, وتقدر الأمم المتحدة استمرار نمو السكان في الساحل بمعدل 9.2 مابين (2010–2020).

ووفقا لذلك تمتاز منطقة الساحل الإفريقي بكثافة سكانية منخفضة جدا يقابلها في ذلك وجود تنوع كبير في الاتجاهات الدينية و العرقية وتضم منطقة الساحل الإفريقي أكبر مساحة في القارة الإفريقية إذ تحتل السودان الصادرة بمساحة تبلغ نحو(1.865) مليون كلم2 ، وتشاد تبلغ مساحتها (1.284) كلم2، فيما تحتل المرتبة الخامسة بعد الكونغو وليبيا والنيجر تبلغ مساحتها نحو(1.26) مليون كلم2، وتحتل المرتبة السادسة في القارة السمراء تليها كل من مالي وموريتانيا.[2]

1- سليم جداي، إسماعيل زيطاري، **التنافس الدولي في السياسة العالمية** ، ط1، جزء 1، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020، ص 21،22

2- بشرى عبد الكاظم عبيد، "الصراع و التنافس الدولي و الإقليمي على منطقة الساحل الإفريقي" ، **مجلة كلية التربية للبنات**، مركز البحوث والدراسات التربوية، المجلد 29 (1)، 2018، ص 1803

وما ميز منطقة الساحل الإفريقي بتنوع اثني وعرقي، أضحى متغيرا بنيويا يؤثر كثيرا على البناء الاجتماعي إلى درجة أن المنطقة أصبحت فسيفساء إثنية واسعة وتتشكل من عدة أعراق تتباين في أنماط معيشية مختلفة فمالي تتكون عرقيا مثلا البامبارا و السونغاي ولبولس والكانوري والتوارق والعرب، بينما نجد في النيجر قبائل الهاوسا والجرما وغيرها، كل هذا التعدد الديني ليس فقط من حيث العرف بل في الجانب الديني كذالك بين مسلمين ومسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية، علاوة على ذلك أثرت أيضا الطبيعة الأنثروبولوجية المعقدة للمجتمعات المحلية في مسار البناء السياسي للدول نتيجة للهيمنة الاثنية على الفضاء العام في دول الساحل الإفريقي، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء الدول في المنطقة داخلها وحتى بين دول الإقليم ذاته ساهم بشكل كبير في خلق مشاكل التقسيم الاستعماري ، فكانت نتيجة هذا التقسيم،أن توزعت الجماعات الاثنية الواحدة على عدة كيانات سياسية، وعلى العكس من ذلك فقد ضمت الدولة الواحدة كما هائلا من الجماعات العرقية المختلفة التي لا يجمعهما إي إحساس مشترك بالانتماء إلى القومية.[1]

**الشكل (03):** جدول يوضح بطاقة فنية لدول الساحل الإفريقي (السكان، المساحة، الكثافة السكانية):

| اسم الدولة | عدد السكان في منتصف 2012(الوحدة : مليون نسمة ) | المساحة (الوحدة : مليون كلم2 ) | الكثافة السكانية (عدد السكان /المساحة ) |
|---|---|---|---|
| موريتانيا | 3.6 | 1026 | 3.5 |
| مالي | 16.0 | 1240 | 12.9 |
| النيجر | 16.3 | 1267 | 12.9 |
| تشاد | 11.8 | 1284 | 9.2 |
| السودان الشمالي | 33.5 | 1861 | 18.0 |
| **مجموع الدول الخمس** | 81.2 | 6678 | 12.2 |
| **إفريقيا جنوب الصحراء** | 902.0 | 21789 | 41.4 |
| **مجموع إفريقيا** | 1072.0 | 30314 | 35.4 |

المصدر: الباحثة بتصرف نقلا عن : Gérard-François Dumont, op.cit, p.42.

1- رباب عمراني، مسعود شنان، "التحديات المستقبلية للسياسة الخارجية الجزائرية" ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، جامعة الجزائر3 ، المجلد 12 ، العدد 4 ،2019/2018، ص 53

**المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي**

تعد منطقة الساحل هي الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية و إفريقيا جنوب الصحراء, فهي معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب إفريقيا من جهة والبحر المتوسط من جهة أخرى, ويمتد إقليم الساحل من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر ويقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغاربي المطل على البحر المتوسط, فالساحل منطقة تتقاطع فيما الحضارات والثقافات واللغات مما أهلها لتكون جسرا رابطا بين الحضارتين الأفريقية والعربية, ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثم هذا الموقع, وصارت نقاط قوتها هي نقاط ضعفها حين تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات إلى موقع تتحارب فيه الثقافات والاثنيات أصبحت المنطقة ساحة حروب ونزاعات لا تنتهي.

وفي ضوء ذلك منطقة الساحل تمثل إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية بعد أن كانت منطقة مهمشة ومعزولة سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا زمن الحرب الباردة، وذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي أفرزتها، ولكن لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح الأطراف و القوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة.[1]

و تكمن الأهمية الجيوستراتيجة للمنطقة في مجموعة من الأبعاد نذكر من بينها:

**1/ البعد الاقتصادي والتجاري:**

منطقة الساحل الإفريقي معبر تجاري وتاريخي ذو أهمية كبيرة بين منطقة غرب أفريقيا من جهة والبحر الأبيض المتوسط والبلاد العربية من جهة أخرى ،إذ كانت المنطقة الطريق الوحيد الذي تمر عليه قوافل التجار المسلمين وجهود الشيوخ السياح القادمين من شمال إفريقيا لنشر تعاليم الدين الإسلامي حيث ازدهرت المنطقة إبان ازدهار المماليك الإسلامية وطرق التجارة عبرها، ومع تراجع الهوية و المد الإسلامي بالمنطقة وعدم استقرار الموارد الزراعية، وتحويل مداخيل موارد الساحل، أيضا لا ننسى دور الظروف الطبيعية والعوامل المناخية، توارت أهمية هذه المنطقة مخلفة دول من أفقر بلدان العالم.[2]

وتعد النيجر أفقر دولة في العالم بنسبة 67 % مالي نسبة الفقر فيها بحوالي 64%، أما موريتانيا فهي تقدر بنسبة 46% على هذا الأساس فإن الفقر والبطالة المتزايدة هي مصادر تهديد فعلية في

1- بشرى عبد الكاظم عبيد، المرجع السابق ، ص 1804
2- خالد بشكيط، المرجع السابق، ص 25

مناطق الساحل الإفريقي. باعتبارها دافع حقيقي لظهور تمرد وتطرف بعض الأقليات والجماعات، وخلق بؤر توتر على المستوى الداخلي والخارجي للدولة.

تتمتع دول الساحل الإفريقي بموقع جيو اقتصادي هام نظرا لما تملكه من مواد طاقوية كالنفط، الغاز اليورانيوم، الطاقة الشمسية (بدأت تشاد في إنتاج النفط عام 2003)، إضافة إلى ثروة مائية (كالنيجر ثالث أكبر نهر إفريقي، وبحيرة تشاد)، كما أن من أبرز الأسباب التي أدت إلى الهشاشة الاقتصادية في الساحل هو التسيير غير العقلاني لهذه الثروات والموارد الأولية.

**2/ البعد السياسي والاجتماعي:**

يجتمع الباحثون الأكاديميون والممارسون السياسيون على أن الساحل الإفريقي جملة من الخصائص التي منها تتغذى المشاكل السياسية والاجتماعية التي تعاني منها المنطقة ما يمكن إرجاعه إلى ثلاث أسباب رئيسية .

– عوامل تقليدية تتغذى من التنوع الاثني والديني واللغوي وما أنتجه من صراعات تاريخية متواصلة سعيا لبسط السيطرة والنفوذ بين مختلف القبائل المستوطنة في المنطقة .

– عوامل بيئية تقوم على المحيط الطبيعي للمنطقة الفقيرة لمختلف مقومات الحياة وموارد العيش ما ادخل المنطقة في صراعات لا متناهية للوصول واحتكار منابع المياه عنصر الحياة وسر البقاء لما تنحيه من فرص اضمن للحياة وأليق للعيش .

عوامل سياسية ترتبط بظاهرة الدول الوطنية و تتميز إجمالا باللاعدالة في توزيع الثروات لاستنادها على الانتماء الاثني، وباستفراد أقلية عددية قد لا تزيد عما نسبته 2% من مجموع السكان بامتيازات السلطة وما تتيحه من السطو بأموال الدولة و إمكاناتها نتيجة انتشار الفساد و ضعف آليات الحد منه .

– ورأت دول الساحل الإفريقي حدودها الوطنية بعد التقسيم الاستعماري لها ما أدى إلى فشلها في تحقيق سلطتها على أراضيها وخلق توليفة حديثة من الدول مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وتوفير ضمانات المساواة للجميع.[1]

بحيث التماثل في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية وما كان له من انعكاس على طبيعة الحياة السياسية والقائم بالأساس على انتشار مظاهر الحياة القبلية التي يغلب فيها الولاء للقبيلة عن الولاء للدولة، خاصة وأن بعض القبائل المستوطنة لها امتدادات عابرة للأوطان مما يؤدي بطريقة أو بأخرى

1 - Mehdi taje ;les vulnerabilite du sahel , in cerema n 12 ,mai 2009

إلى التأثير على تماسك الوحدة الوطنية و ضعفها بحيث غياب و ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي يؤدي إلى استحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصداقية.[1]

**3/ البعد الأمني و العسكري:**

يعتبر الساحل الإفريقي من بين المناطق التي تعرف عدة تفاعلات ذات طبيعة صراعية، سواء بين فواعل حكومية أو غير حكومية رسمية أو غير رسمية مما جعله منبعا لمختلف التهديدات الأمنية ذات الطبيعة الصلبة أو اللينة . فعند الحديث عن التطور الذي عرفه مفهوم الأمن في فترات تاريخية سابقة مصحوبة بتطور طبيعة التهديدات والمخاطر الأمنية على المستوى العالمي ، بحيث أشكال أخرى من المخاطر التي تهدد الدول إلى جانب المخاطر الصلبة، وهي ذات طبيعة لينة قام **باري بوزان** بتحديدها إلى خمسة قطاعات رئيسية تشمل القطاع العسكري، والقطاع السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، والبيئة تعتبر ظاهرة الصراع من ابرز الظواهر المرضية التي أثرت سلبا على الساحل الإفريقي فلا يكاد يخلو إقليم من صراعات ونزاعات أثنية عرقية وحتى دينية تحمل طابع الحرب الأهلية.[2]

أيضا السيطرة على المنطقة واستغلالها لأغراض عسكرية مثل التدريبات العسكرية على مختلف الأسلحة الجديدة مثلما قامت به فرنسا في تشاد والصحراء الجزائرية بتجريب الأسلحة النووية ومن ناحية أخرى تعتبر أحسن منطقة في أفريقيا للملاحة الجوية عسكريا وأمنيا باعتبارها منطقة مرتفعة جدا خصوصا منطقة **تيساليت** حيث الاتصالات اللاسلكية منها وعبرها نظيفة تماما ومن يسيطر على بعض أجزائها في أقصى الشمال ويمتلك أدوات مراقبة متطورة يمكنه معرفة كل ما بجري في حدود الدول المجاورة كالجزائر وموريتانيا والنيجر والمغرب وغيرها وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال هذا الموقع عن طريق الإيجار لمدة طويلة كما تبذل فرنسا الكثير من الجهود للسيطرة عليها منذ الاستقلال ففاوضت كل حكومات مالي بغية إقامة قواعد عسكرية فيها ناهيك عن دعمها المستمر للمتمردين لعلهم يحققون لها رغبتها.

**4/ البعد الحضاري والثقافي:**

1- سليم جداي ، إسماعيل زيطاري ، المرجع السابق، ص، 28،29

2 - Barry Buzan ; **peple , states and fear an agenda for intermational security in the post – cold war** Era 2end London .longman ;1991.p 116-140.

تتقاطع بالمنطقة الحضارات والثقافات واللغات الأجناس، مما أهلها لتكون وحدة سلام وتواصل وجسرا رابطا بين الحضارتين الإفريقية والعربية، لكن التناقضات والنزاعات جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة شهدت قيام ثلاث ممالیك قوية إسلامية هي مملكة غانا ومملكة مالي ومملكة السنغاي كانت على قدر كبير من التنظيم وازدهرت التجارة والعلم بعدة مدن على غرار تومبوكتو وتم السيطرة على هذا الفضاء الواسع. فبعد الغزو العسكري يأتي الغزو الفكري والثقافي لجعل دول الساحل ضعيفة الإمكانيات مسلوبة الإرادة، فتنتشر الفوضى والجهل والفقر.[1]

**المبحث الثالث: الصعود السلمي العالمي للصين وتحولها إلى قوة عظمى**

من خلال هذا المبحث سنتطرق أولا إلى إبراز أهم النظريات المفسرة للصعود الصين ثم سنتعرف على أهم المقومات الاقتصادية للصين، وتطور فكرها الاستراتيجي وتجربتها التنموية، هذا ما مكانها من استعادة رؤيتها الإقليمية حول دول الجوار.

**المطلب الأول / الاتجاهات النظرية المفسرة للصعود الصيني:**

**أولا / نظرية القوة الناعمة :**

إن مفهوم الأمن ومضمونه كان له تأثير كبير فيما يخص تحول القوة العالمية ، لأن المقاربة التقليدية أو الواقعية ترى أنه مرتبط هذا الأخير بالدولة كموضوع مرجعي، وتكون انجرا حيتها في شكل تهديد عسكري من طرف دولة أخرى، وبطبيعة الحال الرد، سيكون عسكريا. لذلك كانت الدول دائما تسعى إلى تقوية قدراتها العسكرية وسلاحها النووي، لأنها ترى بأن تقوية هذي القوة هو يعني بقاءها موجودة ومستعدة للدفاع عن نفسها من أي خطر خارجي يهدد كيانها وأمنها ،وطبقا لذلك كانت قوة الدولة تحدد حسب ما تمتلكه من أسلحة متطورة، أما في عصر العولمة فقد توسع مفهوم الأمن ومضمونه إلى عدة أبعاد مختلفة منها سياسية – اقتصادية – ثقافية وتكنولوجية، بالإضافة إلى البعد العسكري، وهذا ما أدى إلى تعدد مستوى التحليل لموضوع الأمن .

وان تحول القوة العالمية جاء نتيجة ما أفرزته العولمة من أبعاد مختلفة مما أدى إلى تشابك في العلاقات الدولية ، وبالتالي أصبحت القوة غير مرتبطة أساسا بالقوة العسكرية، بل تتعداها إلى أبعاد أخرى ومن بينها: العامل التكنولوجي–العامل الاقتصادي – الثقافي.[2]

---

1- خالد بشكيط، _المرجع السابق، ص 25

2- سالم حسين، **العلاقات الصينية المغاربية ( الجزائر أنموذجا )**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة )، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات أسيوية ، جامعة الجزائر3، 2017 /2018 ، ص 16 ،17

يعني بذلك أن القوة الناعمة هي سلاح مؤثر يحقق أغراضه عن طريق الجذب وليس عن طريق الإرغام والهيمنة، وموارد القوة الناعمة هي الثقافة، ويرى «**جوزيف ناي** »أنه لا يمكن أن يكون أساس القوة الناعمة الثقافة فقط، بل فيه عناصر أخرى كعامل تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي لعبت دورا هاما في عملية الجذب، وضرب عدة أمثلة عن ذلك ومن بينها قناة الجزيرة التي تعتبرها دولة قطر هي قوتها الناعمة .

إن فكر «**جوزيف ناي**» والمتمثل في مقاربة القوة الناعمة والذي يعتبر أن كلا من القوتين العسكرية والاقتصادية هما قوة صلبة، فيرى أن هذه الأخيرة، لم تعد كافية للهيمنة أو الإرغام، فمقاربة" ناي" يمكن اعتبارها أقل اقتصادية مقارنة « بجيلين» فهي تستمد أسس أفكارها من «**مارشال سينجر**»، والذي اعتبر أن "القوة تقوم على قدرة الجذب أكثر منها على قدرة الإرغام و الهيمنة".[1]

الملاحظ حسب جوزيف ناي أن تغير مفهوم القوة الأول كان نتيجة تعقد وتشابك التبادلات الدولية، والتي كانت من بين أعماله السابقة رفقة « **روبرت كيوهان**»، خلال سنوات السبعينيات والمتمثلة في " الاعتماد المتبادل المركب" أما الظاهرة الثانية : تتمثل في تحولات القوة والتي ترجع بدورها إلى أعماله في كتابه "القوة والاعتماد المتبادل " والتي يرى في النفس السياق أن ما تستطيع القوة تحقيقه في مجال معين قد يصعب عليها تحقيقه في مجال أخر.[2]

وبشكل معمق البحث في جذور القوة الناعمة ترتبط بالصين إلى أكثر من لفي سنة خلت إن كان ذلك من خلال الكونفوشيوسية أو من خلال الأفكار القديمة لمفكري وفلاسفة الصين، فالأيديولوجية الكونفوشيوسية المهيمنة على الصين يمكنها النفاذ إلى المستوى العالمي من خلال جعلها نموذجا أخلاقِيا فهي ترفض فرض قيم دولة على دولة أخرى، بل يمكن الذهاب أبعد من ذلك بالرجوع إلى كتابات المفكر الصيني "صن تزو«Sun Tzu»"*وكتابه الشهير في مجال الاستراتيجيا "فن الحرب والذي وضح فيه كيفية التغلب على العدو أيضا عبر القوة عن طريق استهداف فكره وعقله كطريقة للحدّ من قوة الخصم التقليدية لصالح القوة الذاتية الناعمة.

وعلى الرغم من الإشارات الكثيرة لمعاني القوة الناعمة في الإرث الثقافي، السياسي و الفلسفي للصين إلا أن الصين أكاديميا و سميا تعاملت بحذر مع أطروحة القوة الناعمة التي جاء بها **جوزيف ناي** و تعزى أول مناقشة هامة لمفهوم "القوة الناعمة الصينية" إلى الباحث الصيني "**وانج هينج** "

1 - Jean-Jacques Roche. Théorie des relations internationales .Montchrestien paris. 2004 p 70

2- علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**، دون طبعة، مصر : مكتبة الإسكندرية، 2018، ص 12

" Wang Huning"الذي قيم في بحثه نظرية ناي حول القوة الناعمة ومصادرها المتمثلة في : الثقافة ، القيم السياسية، الأفكار والسياسات الخارجية ليشدد على أن الثقافة هي العنصر الأساسي للقوة الناعمة لأي دولة عندما قال: "إذا امتلكت دولة ما ثقافة محبوبة و نظاما إيديولوجيا فان الدول الأخرى الأخرى ستعمل على اللحاق بها... ولن تكون مضطرة إلى استخدام القوة الصلبة الأكثر كلفة و الأقل فعالية.

هذا وقد شهد النقاش حول "القوة الناعمة" في الصين بدءا من العام 2005 انتقالا من الأوساط الأكاديمية التي تناولت نظرية "ناي" وعملت على تأطيرها ضمن نظريات أخرى للتوصل إلى قوة ناعمة ذات خصائص صينية إلى القادة الصينيين والرأي العام الصيني. وفي العام 2006 تم التبني الرسمي للمصطلح في الصين، فقد أشار الرئيس الصيني "**هو جنتاو**" خلال اجتماع لمجموعة لجنة الشؤون الخارجية المركزية بتاريخ 04 جانفي 2006 إلا أن"تزايد النفوذ الدولّي لبلادنا و تأثيرها يفترض أن يتم التعبير عنه بقوة صلبة تتجلى في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والأمني، كما من خلال القوة الناعمة مثل الثقافة"، كما صرح خلال المؤتمر الوطني الـــــــــــ17 للحزب الشيوعي الصيني في 15أكتوبر 2007 قائلا: "على الحزب الشيوعي أن يعلي من شأن الثقافة كجزء من القوة الناعمة التي تتمتع بها الصين لنكون قادرين على ضمان حقوق الشعب الثقافية ومصالحه بشكل أفضل.[1]

**ثانيا / نظرية الاعتماد المتبادل :**

إن ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل من الخصائص التي يتميز بها النظام السياسي الدولي المعاصر فهي نتيجة التقدم التقني والتطور النوعي في وسائل النقل، والاتصالات والتحول الاقتصادي، برزت على نحو مكثف وبشكل غير مسبوق، إذ أوجدت هذه التطورات ميلا قويا لدى وحدات النظام الدولي لان تشبع الحاجيات المتزايدة والمتنامية لدى شعوبها من خلال الدخول لتفاعلات التعاون وبالاتجاه الذي جعل من اعتماد بعضها على بعض الأخر يأخذ شكلا تصاعديا.

نظرية الاعتماد المتبادل كتيار ضمن المدرسة الليبرالية ، يقوم على تشجيع دور المؤسسات والعلاقات السياسية والاقتصادية وتحث على السلام والتكامل بين الدول، فهي رؤية متفائلة تعتقد بإمكانية تحقيق السلام بين العداوات الدولاتية عبر تنمية التجارة والديمقراطية، فهناك توسيع لدور

1- فريجة لدمية، المرجع السابق، ص ص 226 - 228

العوامل المؤسساتية والعوامل الاقتصادية والنهج الديمقراطي كأبعاد أكثر أهمية من المتغير العسكري في حفظ السلم والأمن الدوليين.[1]

في سنة 1977 صدر كتاب بعنوان "القوة والاعتماد المتبادل" للمنظرين جوزيف ناي وروبرت كيوهان أعلنا فيه التراجع التدريجي لدور الدولة كفاعل وحدوي في المسرح العالمي، كما اقترحا مفهوم السياسة عبر وطنية والاعتماد المتبادل المركب

وذلك نتيجة للتحولات التي شهدها النظام الدولي، خاصة في الحقل الاقتصادي بزيادة التدفقات التجارية والمالية بين الدول، تشكل معلما مركزيا للعولمة، فكل هذه التطورات تدل على توسع جديد للفضاء الاقتصادي.[2]

التعددية تركز على القنوات المتعددة التي تربط المجتمعات بما فيها العلاقات بين الدولية عبر الحكومية وعبر الوطنية لإقامة شبكة علاقات تعاونية، بإمكانها أن تكون قاعدة لضمان السلم الدولي في إطار متعدد الأطراف والاعتماد المتبادل يكون متعدد الأبعاد أي: يكون إقليميا، قاريا أو عالميا وهو متعدد القطاعات بمعنى أن يكون: سياسيا، عسكريا أو اقتصاديا.[3]

ولتفسير وفهم طبيعة العلاقات الصينية الإفريقية،اعتمدنا على مقاربة الاعتماد المتبادل لأنها تعتمد على أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية، كما تهتم بفواعل جديدة من غير الدول، كالشركات المتعددة الجنسيات ، والمنظمات الغير حكومية، فالسياسة الخارجية الصينية في المنطقة الساحل الإفريقي تعطي أهمية كبيرة للجانب الاقتصادي، بالرغم من وجود عدة أبعاد أخرى غير اقتصادية: ثقافية، سياسية ودبلوماسية، لكن إذا نظرنا إلى الصين نجد تواجدها في القارة الإفريقية ليس من الجانب الحكومي وفقط بل تركز كذلك على تواجد الشركات الصينية الخاصة.[4]

**الشكل (04) خريطة تمثل المقاطعات و الأقاليم و المناطق الصينية وفقا لتعداد السكان**

1- جمال بعيرة، **العامل الاقتصادي في سياسة الصين الدولية**، رسالة ماجيستير (غير منشورة )، كلية الحقوق والعلوم السياسية، دراسات أسيوية، جامعة الجزائر3، 2013 /2014 ، ص 37،38

2- pierre de semorchent et Yohann ; ariffin .la politique internationale .Ormond colin ; paris ;2006 ;p 109

3- جمال بعيرة ، المرجع السابق ، ص 39

4- سالم حسين، المرجع السابق، ص 20،21

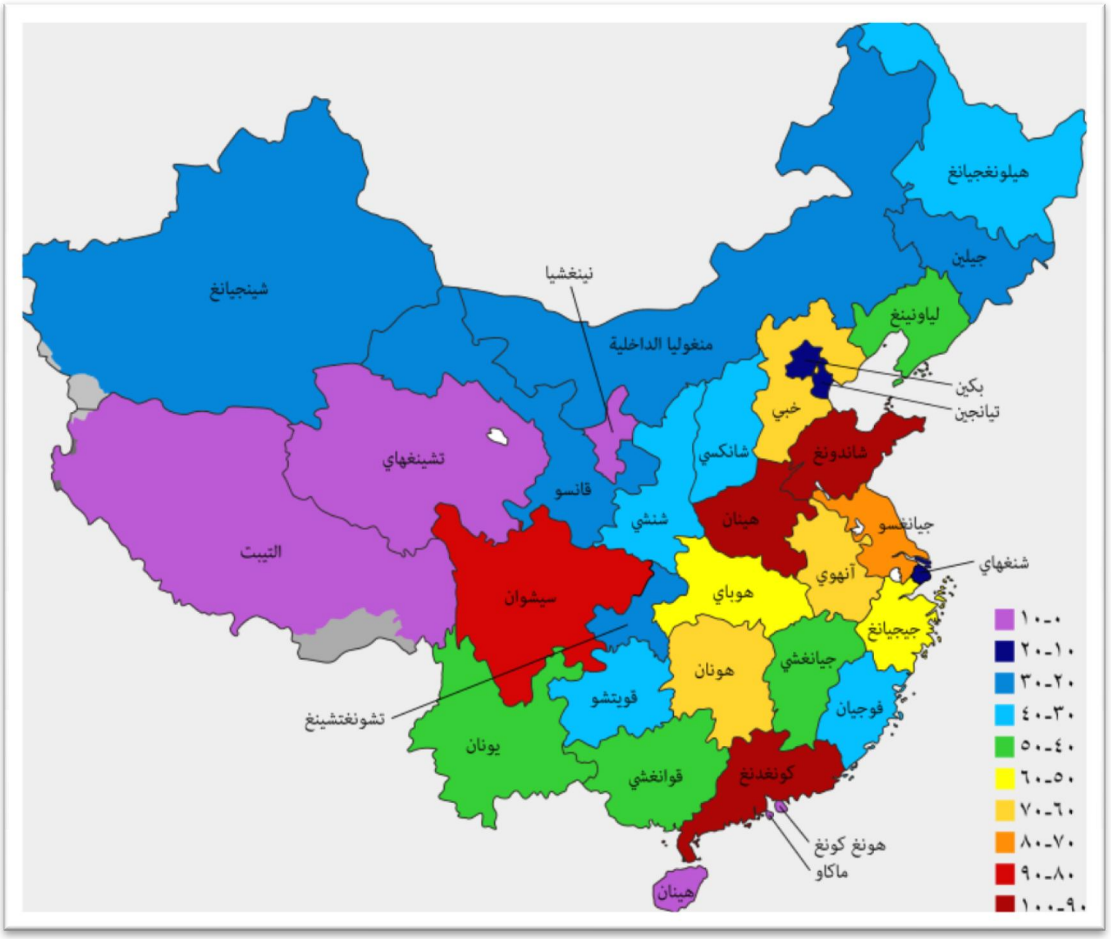


المصدر: الباحثة بتصرف نقلا عن : ar .wiqipedia .org

**المطلب الثاني/ مؤشـــرات التجربة التنموية للصعـــود الصيني :**

❖ المؤشرات الاقتصادية:

لا يمكن التطرق للمؤشرات الاقتصادية للصعود الصيني من دون تناول المسار الإصلاحي الذي عرفته البلاد بداية من فترة حكم "ماوتسي تونغ" زعيم الحزب الشيوعي الصيني (في الخمسينات والستينات من القرن العشرين)، الذي كان يؤمن بدور الأبعاد الإنسانية والإيديولوجية ( الشيوعية وفق النمط الصيني) في التنمية الوطنية الشاملة ، فالبوادر الأولى لظهور التيار الإصلاحي في الاقتصاد بدأت داخل الحزب الشيوعي نفسه فقد كان لتيار "دينج شياو بينج XiaoPinggDen" الدور البارز في ذلك، بفضل توجهاته ودعوته لتبني الليبرالية في الجانب الاقتصادي، غير أن هذه الأفكار الإصلاحية اصطدمت بالثورة الثقافية التي أطلقها "ماوتسي تونغ"، هذه الأخيرة بالرغم من أنها مكنت "ماوتسي تونغ" من استعادة السلطة داخل الحزب الشيوعي

لعب الفكر الإصلاحي دورا كبيرا في بلورة الملامح الأساسية للتوجه الاقتصادي الصيني الجديد، لتنعكس على الإصلاحات الاقتصادية لعام 1978 جاءت هذه الإصلاحات بالدرجة الأولى كاستجابة

التي كانت تعانيها الصين في أواخر السبعيناتّ للأوضاع الاقتصادية السيئة، فالمؤشرات الاقتصادية في تلك الفترة وضعت الصين في خانة الدول الفقيرة جدا، من خلال ازدياد عدد سكانها والضغط الذي سببه على إمدادات الغذاء بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفقر 250(مليون صيني يعيشون في فقر مدقع ) ،وبدائية النقل والبنية التحتية، ما أدى لبقاء الصين متخلفة كثيرا عن دول الجوار (اليابان وكوريا الجنوبية )،وتايوان التي أحرزت نموا كبيرا بفضل المساندة والتمويل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية اشتملت الإصلاحات التي وضعها "دنج" على أربع مجالات أساسية هي: الزراعة، الصناعة، الدفاع الوطني، والعلم والتكنولوجيا، وشكلت أهم محاور البرنامج الإصلاحي الذي كان يهدف إلى مسايرة الصين للتطورات العالمية، ووضعها في خانة القوى العالمية المتقدمة بحلول عام 2000، عن طريق مضاعفة الإنتاج القومي إلى أربعة أضعافه.[1]

وشمل هذا البرنامج عدة جوانب يمكن تلخيصها فيما يلي : جعل الاقتصاد الصيني أكثر تكيفا مع التغيرات الهيكلية للاقتصاد العالمي، إعادة ترتيب أولويات التنمية بمراعاة خصوصية الصين، المتمثلة في نقص المساحة الصالحة للزراعة، لذلك تم التركيز على الزراعة ثم الصناعة، فالبحث العلمي.

إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج عن طريق إقرار نظام المسؤولية العالمية وفتح المجال أمام المشروعات الخاصة، الإصلاحات الحضرية المتمثلة في إقرار لامركزية تسيير المشروعات، منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلالية عن بيروقراطية الحزب الشيوعي، فتح وتسهيل قنوات التجارة الخارجية.

يعتبر النمو السريع للاقتصاد الصيني منذ تبني الإصلاحات الاقتصادية 1979عنصرا حاسما لتنامي النفوذ العالمي الصيني، مقارنة بتأثير القدرات العسكرية والدبلوماسية. لقد أكد القائد "جيانغ زيمينJiang Zemin" في خطابه سنة 2001، بأن الصين تعرف ما تحتاجه والمتمثل في توفر البيئة السلمية التي تستطيع في إطارها تطوير اقتصادها وزيادة قوتها. ويعتبر التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر)FDI ) بعدا هاما لنجاح الاقتصاد، ليس باعتباره كمكون غالب على إجمالي الاستثمارات، لكن كميسر لتصدير العملة الصعبة ومصدر للمعرفة، والوصول إلى الأسواق العالمية عن طريق تجنب العجز في الحساب الجاري والمديونية الخارجية من خلال الاعتماد على القروض،

1- حسين قوادرة ، **تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، دراسات أسيوية، جامعة باتنة ،الجزائر، 2018 /2019 ، ص 40،41

لكن النمو الاقتصادي الصيني السريع يمكن إرجاعه إلى عاملين أساسيين هما: الاستثمارات الكبيرة الممولة من المدخرات المحلية و الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى النمو السريع في الإنتاجية؛ أدت إلى الرفع من الكفاءة الاقتصادية، والقدرة على الحصول على الموارد اللازمة لنمو الإنتاج الزراعي والصناعي، كما أن ارتفاع الفوائد المرتبطة بنمو الإنتاجية يرجع إلى إعادة توزيع الموارد في القطاعات التي كانت تديرها الدولة من قبل مثل: الزراعة والتجارة وقطاع الخدمات.لقد أدرك القادة الصينيون منذ البداية أن السوق لوحده لا يمكن أن يؤدي إلى تحول اقتصادي فعلي، ما لم يكن هناك تغيير مواز في العلاقات بين الطبقات، وفي الملكية الخاصة، وجميع الترتيبات المؤسسية الأخرى التي تشكل عادة أساسا متينا لاقتصاد رأسمالي مزدهر. وبفضل "الخصخصة ذات الخصائص الصينية " " Privatisations with Chines characteristics" تمكنت الصين من بناء اقتصاد السوق بتوجيه من الدولة، حقق لها نموا اقتصاديا كبيرا بمعدل وسطي يقارب 10% سنويا، وارتفاعا في المستويات المعيشية لقطاع كبير من الشرائح السكانية، ولما يزيد عن عشرين عاما.[1]

❖ **مؤشرات سياسية و ثقافية :**

لقد طور الدارسون والمسئولون الصينيون مصطلح «**الصعود السلمي**» **peaceful rise** الذي استخدم لأول مرة من طرف احد كبار مستشاري القيادة الصينية زينج بيجيان ليصبح هذا المصطلح شاغلا لحيز كبير من الخطاب الرسمي الصيني، و مفهوما مركزيا في الدراسات الأكاديمية المتعلقة بمستقبل الصين لكن يميل بعض الدارسين الصينيين للاعتقاد بأنه يبدو كتهديد، لذلك تميل القيادة الصينية الآن إلى استبداله بمصطلح «**النمو السلمي** » **peaceful Development** . فالصعود السلمي الصيني بخلاف القوى الناشئة التقليدية –التي من شانها إحداث موجات صداميه عبر العالم –ليس من شانه تهديد أي دولة حتى وان أصبحت قوة عالمية ، وهذا ما أكده رئيس الوزراء الصيني **وان جياباو** ″ **wen jiabao** في خطابه عام 2004 بقوله، الصعود الصيني : لن يأتي على حساب دولة أخرى لن يقف عقبة في طريق دولة أخرى، ولا يشكل تهديدا لأية دولة أخرى .[2]

ففي بداية التسعينات من القرن العشرين، وبعد أحداث ساحة تيانانمان tiananmen سعت جمهورية الصين الشعبية للخروج من عزلتها السياسية والدبلوماسية ،وقامت تدريجيا بتغيير مواقفها إزاء المجتمع الدولي من اجل امتلاك القوة السياسية . وفي نهاية التسعينيات خطت حكومة جيانج زيمين ″jiang zemin خطوة كبيرة بهدف تحقيق التكامل في عالم تتواجد فيها الصين كفاعل أساسي،

1- حسين قوادرة، المرجع السابق، ص 42.
2- المرجع نفسه ، ص 45

وهذا من خلال تزايد مشاركتها في المنظمات والمؤسسات الدولية، ليتأكد هذا المسعى بانضمامها لمنظمة التجارة العالمية omc سنة 2001. وتشارك الصين حاليا في العديد من المحافل الإقليمية والدولية . بالإضافة إلى نشاطها الكبير في بعثات المساعدات الإنسانية، وتقديم الدعم لبعثات الأمم المتحدة في إطار عملية حفظ السلام إلى جانب الدور البارز الذي تقوم به فيما يخص مواقفها من القضايا الدولية .[1]

وتبرز الأدوات الثقافية كوسائل أكثر تطورا واهتماما من قبل الصين لدعم وتعزيز نفوذها، وتغلغلها المرن في مختلف مناطق العالم المرتبطة بالمصالح الإستراتيجية الصينية. حيث تعتبر الثقافة الصينية والفنون واللغة والأصل العرقي من أهم هذه الأدوات، التي تكلف الصين أموالا ضخمة، وتدفعها إلى عقد مؤتمرات ثقافية أو إرسال معلمي اللغة الصينية إلى دول أخرى.[2]

فتعزيز الثقافة الصينية ودراسات اللغة الصينية ، تشكل إحدى العناصر الرئيسية للدبلوماسية العامة الصينية لان المسئولين الصينيين يدركون جيدا أن تشجيع استخدام اللغة الصينية في مناطق عديدة من العالم يساهم بشكل كبير في نشر الثقافة الصينية باعتبارها تركز على قيم الثقافة الكنفوشيوسية المسالمة فمنذ 2007 خططت لفتح مئة معهد كونفوشيوس على الأقل خلال خمس سنوات اللاحقة عبر مختلف العالم وزيادة النفوذ العالمي وبناء القوة الوطنية باعتبارها وسيلة لدعم و تطوير القوة الناعمة الصينية.[3]

- **مؤشرات عسكرية :**

إذا كان الصعود الصيني يحمل دلالات اقتصادية بالدرجة الأولى، غير أن ذلك لا يعني أنه يتضمن دلالات عسكرية (القوة الصلبة)، لأن تطوير القاعدة الاقتصادية يعد من المقومات الأساسية لبناء المنظومة العسكرية ونظرا لأهمية القوة والقدرات العسكرية في دعم النمو الاقتصادي وضمان حماية المصالح الصينية داخليا وخارجيا، لا يمكن إغفال الطموحات العسكرية الصينية المتنامية في الحقبة الأخيرة.فرغم امتلاك الصين لجيش تقليدي قوي أثبت قدرته على حماية الصين والحرص على سلامة أراضيها من كل عدوان باعتباره شارك في حرب الثورة الأرضية( 1937– 1927) وحرب المقاومة ضد الغزو الياباني(1937–1945)، وحرب التحرير (1949–1945) .غير أن فترة بداية

1- سالم حسين، **انفتاح الصين في ظل الخصوصية العالمية**، ط1، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2018، ص143

2 - Joshua Karlantzick, **charm offensive: how China's soft power is transforming the world**, New Haven and London: Yale University Press, 2007, p 61

3- حسين قوادرة، المرجع السابق، ص 46،47

التسعينات وما شهدته من حروب كانت الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فيها (حرب الخليج 1990-1991)، الحرب في أفغانستان 2001-2014 الغزو الأمريكي للعراق2003 وخاصة بعد الهزيمة التي ألحقتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في عدوانهاّ على العراق، قد نتج عن ذلك إعادة نظر المسئولين والقادة الصينيين في الإستراتيجية العسكرية المنتهجة، لأنهم أدركوا بأن الإمكانيات العسكرية الصينية محدودة جدا، في ظل تنامي الحروب التكنولوجية التي ثبتت تفوقها على الحروب التقليدية (الشعبية)، فأصبحت هناك ضرورة وحاجة ملحة لتطوير ترسانة الأسلحة كبديل عن ضخامة الجيش. فالسياسة الدفاعية الوطنية الصينية عبر مختلف المحطات التاريخية التي مرت بها، تغيرت حسب أوضاع وظروف البيئة الأمنية الدولية، لكن هناك ثوابت أساسية لم تتغير مثل القوانين الوطنية الصينية، مبادئ العلاقات الدولية، الأوضاع الأمنية الدولية، المصالح الأمنية الوطنية، مسؤوليات الدول الكبرى، التقاليد الوطنية، الثقافية والتاريخية للصين، والأنماط الأساسية للحرب.[1]

وبالتالي فإن الإستراتيجية العسكرية الصينية تنبثق من طبيعة البيئة الأمنية وطبيعة الحروب التكنولوجية الجديدة إضافة إلى دور الإيديولوجية السياسية التي انتهجتها الصين عن طريق تبني توجهات قياداتها.[2]

فالجيل الجديد يعمل باستقلالية وحرية، فقد جرى إعدادها مسبقا للعب أدوار مستقبلية، وقد تعاقب تطور المؤسسات صنع القرار في الصين مع مختلف القيادات فعلى سبيل المثال نذكر في عهد **ماو** كانت معظم قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها عن طريق عائلة كورليون في قصة الأب الإله المعروفة بالانجليزية ثم جاء بعد ذلك حكم **دينج** ليفتح أفاق جديدة، حيث توطدت علاقات الصين بالمجتمع **الدولي**.[3]

**المطلب الثالث/ استعادة الصين رؤيتها الإقليمية حول دول الجوار وتموقعها في القارة السمراء:**

يحيط بالصين عدد كبير من الدول المجاورة، وتلتقي هذه الدول مع الصين على مساحات شاسعة من المناطق التي تمتد برا وبحرا، ولذلك لطالما كانت الصين تتميز بعلاقات جغرافية متميزة مع الدول

1- حسين قوادرة، المرجع السابق، ص 46،47

2- محمد الأمين بن عائشة، **الصين هندسة سياسية إقليمية للريادة العالمية**، ط1، برلين ،ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2021، ص47.

3- المرجع نفسه، ص47

المجاورة، شكلت مفاهيم إقليمية محورها المناطق المجاورة للصين، وساهمت في بناء علاقات وأنظمة فريدة للتعايش الإقليمي مع هذه المناطق.

ولكن مع تحول الصين في العصور الحديثة من حالة القوة إلى الضعف، عانت من اضطرابات داخلية واعتداءات خارجية، أدت إلى تدهور العلاقات والأنظمة التي أسسها الصين مع الدول المجاورة على مدار التاريخ. ولكن مع ميلاد الصين الجديدة انتهت الاضطرابات الداخلية، وبدأت الصين تسير على طريق تحقيق وحدة البلاد والنهضة للأمة الصينية، إلا انه بسبب الحرب الباردة وغيرها من العوامل المعقدة الأخرى مرت الصين بصعوبات كبيرة فيما يتعلق ببناء العلاقات والأنظمة مع الدول المجاورة.

فبدأت بتطوير وتأسيس أنظمة مع المناطق المحيطة، ولكن لا تزال الصين في مرحلة النهضة، فعلى الرغم من أنها تعتبر اكبر الدول الأسيوية من حيث حجم الاقتصاد، فلا يزال من الصعب اعتبارها اقوي دولة.

وعلى الرغم أيضا من أن قوة الصين تنمو بشكل كبير، لم تتزعزع مكانة الولايات المتحدة المهيمنة كما أن الصين لم تؤسس" قوة اقتصادية ساحقة رائدة "، ولا تستطيع تقديم ضمانات أمنية للدول المجاورة وبالإضافة إلى ذلك ، فان ظروف الدول المجاورة معقدة ، وهناك تنافس بين مختلف القوى. ولذلك لا تزال الصين تقوم بتشكيل وعيها حول الدول المجاورة، الذي سوف ينتظم ويتضح تدريجيا مع الوقت. ومن ثم يجب على الصين أن تلعب دورا مؤثرا وترفع عن قوة تأثيرها في المنطقة سعيا لبناء هياكل وأطر لعلاقاتها بتلك الدول المجاورة.[1]

- **اتحاد الآسيان " حقل التجارب " لبناء علاقات جديدة** : تلتقي الصين بمنطقة جنوب شرق أسيا وترتبطان معا برا وبحرا. وبعد الحرب العالمية الثانية ، تخلصت دول جنوب شرق أسيا من الاستعمار واستقلت واحدة تلو الأخرى. ولكن علاقاتها مع الصين شهدت تحولات معقدة . ولذلك سلكت الصين " طريقا مزدوجا " لبناء علاقات جديدة مع دول المنطقة. فمن ناحية اتخذت الصين من تطوير العلاقات الثنائية مع جميع دول جنوب شرق أسيا قاعدة أساسية، ومن ناحية أخرى عملت على الاستغلال الأمثل لاتحاد دول جنوب شرق أسيا كمنبر لتأسيس علاقات جديدة شاملة في المنطقة، ويعد السعي في ذلك الجانب تجربة مهمة جدا أمام بناء الصين لعلاقات و أنظمة جديدة مع الدول المجارة .

1- جانغ يون لينغ، **الحزام و الطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21** ، تر : أية محمد الغازي، ط 1، الجيزة: دار صفصافة للنشر والتوزيع ، 2017 ، ص 273.

- **التعاون مع دول شرق أسيا:** من الواضح أن منطقة شرق أسيا تتمتع بمكانة كبيرة وأهمية خاصة بالنسبة للصين، لما تمثله من أهمية إستراتيجية و مكاسب إقليمية جغرافية، وبعد انتهاج الصين سياسة الإصلاح والانفتاح، قامت بداية بتطوير المناطق الساحلية لتصبح مراكز اقتصادية .
- **تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون وبداية مرحلة جديدة:** قبل انتهاء الحرب الباردة، اقتصرت العلاقات بين الصين واسيا الوسطى على علاقات الثنائية بين الصين والاتحاد السوفيتي، ولكن بعد تفكك الاتحاد تحولت العلاقات إلى إقليمية بين عدد من الدول المستقلة الأمر الذي ساعد على تعقيد العلاقات في المنطقة فأصبحت هناك حاجة لمعالجة العلاقات الثنائية والإقليمية، لذلك أسست الصين علاقات جديدة للشراكة والتعاون الاستراتيجي مع روسيا، وبعدما حصلت دول أسيا الوسطى الخمس على استقلالها، سعت الصين إلى تأسيس علاقات دبلوماسية معها وقامت بترسيم الحدود بينها وبين تلك الدول بعد فترة وجيز، وتعتبر منظمة شنغهاي للتعاون أول منظمة للتعاون الإقليمي تدعو الصين إلى تأسيسها، كما تعتبر آلية للتشاور ومعالجة العلاقات الدبلوماسية و تحقيق الأمن المشترك في أعقاب تفكك التحاد السوفياتي .
- **تموقع الصين في القارة السمراء:**

إن العلاقات الصينية–الإفريقية ليست بالجديدة، إلا أنها تطورت بشكل ملحوظ ونظمت في قالب مؤسساتي خلال العقدين لتعكس لتجسيد شراكة فعلية بين الجانبي، ويكتسب موضوع الشراكة الصينية–الإفريقية أهمية كبيرة لاسيما بعد تنامي هذه الشراكة و تزايدها خاصة في السنوات الأخيرة لتصبح منافسة للبلدان التقليدية المهيمنة اقتصاديا على إفريقيا وبسط نفوذها والتي أصبحت عام 2001 مسرحا للصراع والتنافس بين مختلف القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ويعود ذلك إلى الموقع الجيوستراتيجي وموارد الطاقة فيها فاتحة الباب لعهد جديد لمستقبل القارة الإفريقية، مما جعلها ظاهرة ملفتة لانتباه الدول الغربية ، فقد نجم عنها خلق نظام اقتصادي عالمي جديد.[1]

1- هدى بن محمد، ابتسام طوبال، "الإطار العام للشراكة الصينية –الإفريقية و سبل تحقيقها"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 09، العدد 5، 2020، ص 342

## الفصل الثاني:

## المخاطر الأمنية الراهنة في الساحل الإفريقي وتداعيات الاهتمام الصيني

**المبحث الأول** : التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

**المبحث الثاني:** المنطلقات الموجهة للاهتمام الصيني بمنطقة الساحل الإفريقي

**المبحث الثالث:** فضاءات و مصالح اقتصادية وتجارية صينية في منطقة الساحل الإفريقي

سنتطرق في هذا الفصل إلى إبراز المخاطر الأمنية التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي وتداعيات الاهتمام الصيني بهذه المنطقة، وذلك من خلال عرض موجز حول التهديدات اللاتماثلية في الساحل الإفريقي كالجريمة المنظمة وتحديد منطلقات التواجد الصيني بهذه المنطقة، وسيتم التطرق في المبحث الأول إلى التحدث عن المظاهر والأسباب والانعكاسات التي تهدد الأمن مثل الجريمة المنظمة والهجرة السرية غير الشرعية وظاهرة الإرهاب الدولي وغيرها من المخاطر التي تأثر على الساحل.

أما في المبحث الثاني يتم توضيح توجه واهتمام الصين بالساحل الإفريقي والهدف من ذلك وفي الأخير سنتناول في المبحث الثالث العلاقة الموجودة بين الصين وإفريقيا في مختلف المصالح الاقتصادية والتجارية من استثمار وأهمية النفط .

**المبحث الأول: التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي**

من خلال هذا المبحث يتم التطرق إلى التحدث عن التهديدات الأمنية، ثم المنطلقات الموجهة لاهتمام الصين بالقارة السمراء، و بعدها سنتطرق إلى الحديث عن واقع العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا و بالتالي سوف ندرس في هذا المبحث :

**المطلب الأول: مظاهر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**

شهدت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيـــرة اتساعا ملحوظا في دائرة الانكشافات الأمنية في منطقة غير مستقرة أساسا، ما ساهم في تفاقم التهديدات الأمنية التي من شانها ممارسة ضغوطات أكبر على المنظومة الأمنية للمنطقة، ويبدو أن التدفقات عبر حدودية هي من بين العناصر الأساسية التي تدفع في اتجاه تأزم الوضع، ذلك أن متغير العولمة يجعل التهديدات الأمنية بكل أشكالها عابرة للحدود فالتهديدات المناخية وتخلف برامج التنمية جعلت شعوب الساحل تعاني من عدة مشاكل خاصة في ظل فشل الدول في بناء دولتها، كما يذهب العديد من الباحثين باعتبار منطقة الساحل الإفريقي بأنها تعاني من الإنكشافية La Vulnérabilité وهو يعود بالدرجة الأولى إلى خصوصية منطقة الساحل الجغرافية المشجعة لكل محاولات زعزعة الاستقرار، هذه النزعة قد تستغل من قبل قوى خارجية أو فواعل عابرة للحدود كعصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، كل هذا جعل من المنطقة ملاذا آمنا للمجموعات الإجرامية ونمو النشاطات ذات الطابع الإجرامي في منطقة الساحل الإفريقي .

ونذكر من بين هذه التهديدات الجريمة المنظمة.[1]

- **الجريـــمـــة الـــمنظمة :**

الجريمة المنظمة هي : مجموعة الأفعال والعمليات الإجرامية التي تقوم بها جماعة تتألف من ثلاث أشخاص فأكثر، تكون منظمة و مرتكبة خلال حيز زمني متصل أو طويل، من اجل أهداف مالية أو مادية بشكل مباشر أو غير مباشر، وللجريمة المنظمة عدة صور منها: المخدرات، الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، الاتجار بالأسلحة، ظاهرة الإرهاب وغيرها.

**أولا / تجارة المخدرات:** تعد تجارة المخدرات من أهم الوسائل التي تستعملها الجماعات المسلحة في الحصول على الموارد المالية من خلال الانتقال من المغرب و موريتانيا مرورا بمالي والنيجر وتشاد وليبيا وأخيرا مصر نحو 27%من المخدرات التي تمت مصادرتها في أوروبا، كان مصدرها منطقة الساحل والصحراء بقيمة إجمالية قدرها 8.1 مليار دولار أمريكي. وبالتالي زاولتها هذه الجماعات الإجرامية بسبب الأرباح السريعة والطائلة[2].

**ثانيا / تهريب الأسلحة :**

إن هذه التجارة منتشرة بشكل كبير جدا في القارة الإفريقية، حيث أصبحت المغذي الرئيسي للنزاعات المسلحة و الصراعات الداخلية ،التي ساعدت على انتشار تهريب السلاح و المتاجرة بها، ولهذا نجد أن من بين أهم مصادر الأسلحة و تهريبها في دول الساحل ، هي الدول التي شهدت حروبا أهلية ونزاعات داخلية ولا زالت تشهدها فهي تعتبر جسور لتهريب الأسلحة إليها والى غيرها من دول المنطقة، ولقد تزايدت ظاهرة تهريب الأسلحة في السنوات الأخيرة، وخاصة السلاح الفردي والذخيرة الخفيفة، وتشير الدراسات الدولية بجينيف في تقرير له إلى أن هناك حوالي 100مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن 80% من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا كالأزمة الليبية.[3]

**ثالثا /الهجرة غير الشرعية المرتبطة بالاتجار بالبشر:** شهدنا في العقدين الأخيرين، تعقد مشكلة الهجرة السرية أكثر فأكثر، حيث أن أعدادا غير محدودة من المهاجرين السرين الأفارقة اتبعوا

1- عادل زقاغ ، سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ،العدد 23 ، مارس 2016، ص 155

2- كاهنة شاطري، "المقاربة الأمنية الفرنسية لإعادة بناء الأمن و الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي" ، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد 12، 2018، ص 144

3- محمد مجدان، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي المظاهر، الأسباب، والانعكاسات"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 23 ،2016 ، ص 96

المغاربة الذين يعبرون المتوسط للوصول للضفة الجنوبية للقارة الأوروبية ومنذ 2006 عرف محور السنغال–موريتانيا– المغرب– انتعاشا بفضل الطريق عبر الصحراوي **نواديب** و**طريق الأمل.**

وتعتبر تجارة البشر والأعضاء البشرية شكل من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للدول التي تنافي كل القيم الإنسانية حيث تعتمد فيها الجماعات الإجرامية على فئة النساء والأطفال فهي بذلك مصدرا ماليا معتبرا أين تقوم باستغلال هذه الفئات في أعمال الدعارة والأشغال الشاقة والأعضاء البشرية حيث تعتبر الجماعات البشرية الضخمة النازحة من ويلات الحروب والنزاعات المسلحة مصدرا هاما لهذه الجماعات لمزاولة نشاطها.[1]

**رابعا / : انتشار الجماعات الإرهابية :**

استفاد الإرهاب في منطقة الساحل من الوضع الهش هناك، حيث النزاعات المسلحة و الحروب والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات، وعدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي إلى جانب العجز والتخلف الاقتصادي والفقر، فتمركز هناك من خلال ما سمي بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. ولقد تصاعدت العمليات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء والتي ترتكبها هذه المنظمة الإرهابية وتستهدف هذه العمليات بلدان المنطقة، سواء من اعتداءات ضد قوت الأمن، كما حدث في موريتانيا أو ضد أماكن مقصودة كان أخرها الهجوم على القاعدة البترولية تيقنتورين **بعين اميناس** جنوب الجزائر أو عمليات الاختطاف التي تستهدف الرعايا المغربيين مقابل المطالبة بالفدية، والتي أصبحت تجارة رائجة.

ولقد توسع النشاط الإرهابي في منطقة الساحل بشكل كبير، وهذا بدوره شجع ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، وكان للازمة الليبية تأثير كبير على نمو واشتداد القوة الإرهابية في منطقة الساحل نظرا لقرب ليبيا منها.[2]

**المطلب الثاني: أسباب التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**

لتحليل أسباب التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وما جاورها، يمكن تناولها من خلال ثلاث مقاربات هامة وهي : مقاربة الدول الفاشلة، مقاربة الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، ثم مقاربة العولمة.

**أولا / مقاربة الدولة الفاشلة :**

1- علاء الدين بن دهقان الازهاري،"اثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود على الساحل الإفريقي و دور الجزائر في مكافحتها"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، المجلد 2، العدد 2، ماي 2020 ، ص 285

2- محمد مجدان، المرجع السابق، ص 96

تتمثل الدول الفاشلة في حقيقة الأمر في تلك الدول المستقلة ذات سيادة ولكنها ضعيفة، وليست قادرة على حماية نفسها كوحدة سياسية واقتصادية واجتماعية، ولفهم واقعها، يمكن مقارنتها بعكسها، الدولة غير الفاشلة، وهي تلك التي تستطيع تامين مستوى لائق من المعيشة والخدمات لسكانها، وامتلاكها لقاعدة تحتية اقتصادية جيدة ونشطة، كما أنها تستطيع الحفاظ على القانون والنظام العام الداخلي هي دولة متماسكة اجتماعيا، وذات نظام سياسي مستقر، وتستطيع المحافظة على سيطرتها على حدودها.

وعليه فالدولة الفاشلة هي غير قادرة على تامين وتلبية حتى المطالب والحاجيات الضرورية المعيشية والخدماتية لسكانها، كما أنها غير قادرة على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي الداخلي، وحكومتها في غالب الأحيان غير شرعية، فهي مفروضة بالقوة ولهذا تستعمل وسائل القهر ضد مواطنيها، لتغطية عدم شرعيتها وفرض نفسها، فسلطتها لا تلقى القبول والتأييد من قبل غالبية السكان، أما أجهزتها الرئيسية مثل القضاء والشرطة و الجيش ... وغيرها، فهي غالبا ما تكون في يد حزب واحد، تهيمن عليه مجموعات سياسية ذات تركيب عرقي وهي دولة ليست لها قاعدة شعبية حقيقية، بل تعتمد على القوى الخارجية لحماية نفوذها و بقائها كما في حالة مالي وتشاد ... وغيرها للقيام بهذا الدور .

وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي، المنطقة التي تحتوي على أكثر الدول فشلا والمصنفة على أنها الأقل نموا في العالم ويعد الفقر والبطالة و الجوع اكبر المشاكل التي تعاني منها الشعوب في هذه الدول الفاشلة فاقتصادياتها منهارة تماما، وعلى الرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة، إلا أن عدم قدرتها و عدم معرفتها على استغلالها أدى إلى الركود الاقتصادي والصناعي خاصة، وكذلك في إدارة وتسيير عجلة الاقتصاد .كل هذا جعل من أفرادها يلتجئون الى الفلاحة كمورد أساسي، ولكن هذا المورد عجز بدوره عن سد حاجيات الأفراد بالإضافة إلى الظروف الطبيعية و المناخية القاسية، فهو الدافع القوي للقيام بالإعمال الإجرامية. يضاف إلى هذا تسجيل ارتفاعا كبيرا للنمو الديمغرافي مما زاد من تفاقم مشكلة السكان.[1]

**ثانيا / مقاربة الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية :**

معروف انتشار الحروب والصراعات داخل منطقة الساحل ن تعود إلى أزمة الهوية وضعف الاندماج الوطني من الناتج عن التخطيط العشوائي للحدود أثناء العهد الاستعماري، حيث أسس

1- محمد مجدان، "التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب"/ **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 3، العدد1 ، 2016، ص 12 ، 13

الاستعمار دول الساحل ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة، قطعت أوصال المجتمع والثقافات واللغات في إطار إستراتيجية واحدة في كل الشريط الساحلي من موريتانيا إلى السودان، تاركا في كل بلد من بلدان المنطقة أزمات بناء دولة متماسكة الأطراف ومنسجمة، حيث أصبحت مسالة الهوية اكبر المعضلات التي تواجه المشروع الوطني في منطقة الساحل، إذ لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة تكامل وعجز عرقي وتعدد ثقافي ومع كل هذا اضطرت الجماعات التي شعرت بالغبن والطرد والحرمان، أو تعرضت له بالفعل للجوء إلى العنف المسلح أكثر من مرة، وعلى طول عقود من الزمن لتحسين وضعها في عملية توزيع الثروة والمشاركة السياسية والمدنية الخاصة. وإذا ما اشرنا على سبيل المثال لا الحصر إلى بعض هذه النزاعات والحروب في منطقة الساحل فإننا نجد النزاع المسلح في الصومال، وكثرة الجماعات المتمردة في السودان والحرب الأهلية في شمال مالي بسبب المشكلة الاثنية للطوارق بدافع الولاء والانتماء وكذا كونغو الديمقراطية.[1]

**ثالثا / مقاربة العولمة :**

هناك تأثير بسبب التحولات الدولية الجديدة، أو ما يعرف بالعولمة على تطور الأعمال الإجرامية المهددة للأمن والاستقرار في منطقة الساحل وما جاورها، حيث أن نمو شبكة الاتصالات والمعلومات على المستوى الدولي. واستخدام نظام مالي عالمي، مكن من تحريك الأموال بسرعة وبسهولة وبطرق سرية، كما أن الزيادة السريعة في التجارة أتاحت فرصا جديدة، استطاعت الجماعات الإجرامية استغلالها كما تريد مستغلة في ذلك ثورة المواصلات والنقل والاتصالات التي سهلت هيا الأخرى تنقلات عدد كبير من المهاجرين واللاجئين إلى المجتمعات الأخرى، وفي الوقت نفسه سهلت للمنظمات والعصابات الإجرامية القيام بأعمالها بسهولة ففي تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1999 بعنوان: (globalisation with a humane face): أكد على انه بالرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في جميع المجالات الحياتية ونظرا لسرعة انتقال التكنولوجية الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات والأفراد، فإنها بالمقابل تفرض مخاطر كارثية على الأمن الإنساني في القرن الواحد والعشرين.[2]

**المطلب الثالث: انعكاسات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**

لقد مست العديد من الأعمال الإجرامية مختلف الجوانب الحياتية في دول المنطقة، وتؤثر على بنية المجتمع وديناميكيته فيها كالممارسات اللاأخلاقية التي تقوم بها العصابات، كالدعارة التي تؤثر

1- محمد مجدان، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، المرجع السابق، ص 99.
2- محمد مجدان، التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل و الجنوب، المرجع السابق، ص 15.

على الجانب الاجتماعي والتربوي والصحي وتؤدي إلى انتقال الأمراض والأوبئة وانتشارها مثل مرض السيدا والايبولا وغيرهما، كل هذا يؤثر على الأمن والاستقرار في الساحل، نظرا لقدرة هذه المنظمات على تخطي الحدود الوطنية و تجاوزها، وأيضا استغلالها للتكنولوجيا المتطورة والسهولة التي أتاحتها العولمة. وتتعدد هذه الانعكاسات الأمنية لتشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وأمنية .

**أولا / الانعكاسات الاقتصادية:**

إن هذه الأعمال والنشاطات الغير مشروعة التي تقوم بها مختلف المنظمات الإجرامية، لها انعكاسات وتأثيرات كبيرة على الجانب الاقتصادي وعلى التنمية المحلية في الدول المجاورة لمنطقة الساحل من خلال أنشطتها الإجرامية المتنوعة التي تستهدف جني الأرباح المالية، أو المحافظة عليها مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة التي تعود بملايين الدولارات إلى هذه العصابات المتورطة فيها .

وهذا ترك تأثيرات اقتصادية خطيرة على الفرد والمجتمع بالنظر إلى أثار الاتجار غير المشروعة التي تؤدي إلى تعطيل الإنتاج الاقتصادي، والى إهدار الأموال، وتفشي الجريمة غير المشروعة مثل السرقة والفساد والتهريب.[1]

كما أن المهاجرين غير الشرعيين أصبحوا يشكلون يدا عاملة رخيصة تساهم في تطوير ونمو سوق العمل غير الشرعي، ما يخلق وضعية اقتصادية صعبة لليد العاملة المحلية.

**ثانيا/ الانعكاسات الاجتماعية:**

هناك انعكاسات اجتماعية خطيرة لهذه الأعمال غير المشروعة على الدول المجاورة التي تأثر على أخلاقيات الفرد وحتى المجتمع الواحد بسب الاحتكار المباشر بين مواطني الدولة والمهاجرين غير الشرعيين مما ينتج عنه كذلك انتشار العديد من الأمراض الخطيرة الناجمة عن نزوح المهاجرين، إضافة إلى ترويج شتى أنواع المخدرات وتفشي ظاهرة العنف وجرائم الاختطاف والقتل، مما يؤدي إلى عدم استقرار المجتمع في البلد الواحد.[2]

**ثالثا/ الانعكاسات السياسية والأمنية :**

تشهد منطقة الساحل عدم استقرار امني كبير لعدة أسباب ذكرناها أنفا مما كون بيئة حاضنة ساعدت على انتشار الجريمة المنظمة واستفحالها، فالحركة المستمرة للمهاجرين الغير شرعيين والسريين تشكل تهديدان كبيران على حدود المنطقة لتوفيرها غطاء وتمويلها للجماعات الإرهابية والإجرامية المستمرة بهذه الحركة التي تساعدها على سهولة التوغل داخل بلدان الساحل، وبذلك تشكل

1- محمد مجدان ، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، المرجع السابق، ص 100، 101
2- محمد مجدان، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، المرجع السابق، ص 102

الجريمة المنظمة العابرة للحدود تهديدا للأمن القومي لهذه الدول، بالإضافة إلى انتشار جريمة الاختطاف للحصول على الفدية التي تعتبر من المصادر المالية المهمة لمجموعات إجرامية وتمويل الإرهاب.[1]

أيضا الأزمات الداخلية التي دول منطقة الساحل وعلى رأسها الأزمة الليبية والترقية بمالي تشكلان خطرا امنيا يهدد كل المنطقة كانتشار الأسلحة، كما أن تنظيم القاعدة يسعى إلى إفشاء الصراعات القبلية في المنطقة وإيقاظ العداءات النائمة بين قبائل الصحراء، كما أن اتساع رقعة منطقة الساحل غير الخاضعة لسلطة فعلية لدول المنطقة، قد يهدد بتحقيق مسعى القاعدة في خلق إمارة إسلامية.[2]

الشكل رقم (05) : تصنيف الجريمة الاقتصادية

| التصنيفات | الأنشطة غير القانونية | التجارة غير المشروعة في البضائع القانونية | الاستخراج غير المشروع للموارد الطبيعية |
|---|---|---|---|
| **التعريفات** | وهي الأنشطة أو السلع غير القانونية من جميع النواحي (أو في حالة الاتجار بالمخدرات، تكون غير قانونية إلا إذا كانت تستخدم لأغراض محددة طبية أو علمية) وبالتالي فان أي ارتباط بتسويقها يعد غير قانوني | في الغالب يتم الحصول على المواد أو السلع المتعلقة بهذا النشاط من خارج منطقة الساحل الإفريقي، وبالتالي تعتبر هذه الأخيرة وجهة رئيسية أو منطقة عبور لها | وهي الأنشطة المتعلقة بالمواد الطبيعية التي يتم الحصول عليها في المنطقة والتي تعتبر غير شرعية بسبب عدم تحكم الدولة فيها لأنها لم تدخل الاقتصاد الرسمي، أو أنها اخترقت الاقتصاد غير المشروع في مرحلة مابين الإنتاج و السوق |
| **الأمثلة** | – الاتجار بالمخدرات<br>– اختطاف من اجل الفدية<br>– الاتجار بالبشر<br>– حركة المهاجرين<br>– التزوير<br>– الجريمة الالكترونية<br>– الاحتيال<br>– القرصنة البحرية | – الاتجار بالتبغ<br>– الاتجار بالأسلحة<br>– الاتجار بالسلع | – التنجيم غير القانوني<br>– تحويل النفط<br>– الجريمة البيئية ( بما في ذلك الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه و غير المنظم ). |

**المصدر**: الباحثة بتصرف نقلا عن:

1- علاء الدين بن دهقان الازهاري، المرجع السابق، ص 286.
2- محمد مجدان، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، المرجع السابق، ص 103

:OCDE, Flux financiers illicites : L'économie du commerce illicite en Afrique de l'Ouest, Éditions OCDE, Paris, 2018, p2. rf-http://dx.doi.org/10.1787/9789264285095

**المبحث الثاني: المنطلقات الموجهة للاهتمام الصيني بمنطقة الساحل الإفريقي**

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الحديث عن بدايات دخول الصين قارة إفريقيا وإدراكها لها ثم نبين طبيعة العلاقة الموجودة بين الصين والساحل، ثم سنتحدث عن حقيقة تواجد الصيني في الساحل والهدف من ذلك و بالتالي سوف ندرس في هذا المبحث :

**المطلب الأول: بداية إدراك دخول الصين لقارة إفريقيا (قبل وبعد الحرب الباردة):**

بالرغم من المسافة الطويلة التي تفصل بين بكين والساحل الأفريقي إلا إن العلاقة بين الصين وأفريقيا ترجع إلى أقدم العصور، وهي علاقة تجاوزت المكان على الرغم من عشرات آلاف الكيلومترات التي تفصل فيما بينها إما عن بداية دخول الصين لأفريقيا فهي ترجع إلى ما قبل الميلاد حيث اتصلت الصين بأفريقيا عن طريق مصر في عهد أسرة هان فيما بين (206 ق، 22 م)، لكن حدث مشاكل في أسرة **هان** من ناحية الشمال، وقد وصل الصينيين إلى مناطق نائية غير معروفة لهم مثل : بابل والمملكة السلجوقية .

وهناك دلالات كثيرة غير مباشرة على تبادل المنتجات الصينية الإفريقية قد تعود إلى أكثر من ألفي سنة خلت، حيث قيل إن "**الملكة كليوباترا** " كانت ترتدي الملابس المصنوعة من الحرير الصيني واستفادت من طريق الحرير المشهور، وأيضا اكتشاف بض الأواني المنزلية عليها رسومات صينية تعود إلى مملكة "**كوش**" القديمة بالسودان، وخلال فترة حكم سلالة سونج نمت العلاقات التجارية بين الصين والساحل الشرقي لإفريقيا بصورة مباشرة وغير مباشرة . وفي عهد أسرة " **يوان** " قام " **ابن بطوطة** " بزيارة للصين وترك وصفا وافيا للحياة الحضارية بالصين، وفي القرن الخامس عشر الميلادي قام الصينيون بالعديد من الزيارات لشرق إفريقيا وقد قام شخص يدعى جو سيبين عام 1315 برسم خريطة لإفريقيا .

وفي فترة (1405-1433م) خرج أشهر قائد بحري صيني يدعى " **تشنج هو** " بسبع رحلات زار من بينها شرق إفريقيا ( مقديشو، برافا، جوبا في الصومال حاليا) وقد حمل العديد من العملات الذهبية والفضية والبرونزية التي تم اكتشاف العديد منها في مناطق الشرق الإفريقي ( مصر، السودان، إثيوبيا، كينيا والصومال، مدغشقر)، وهذه الرحلات تعكس ما وصل إليه الصينيون في هذه الفترة من تطور بناء السفن فقد لعبت هذه الزيارات دورا مهما في العلاقات بين الصين والشرق الإفريقي .

وفي الفترة ما قبل **الحرب الباردة** :( 1644– 1912 ) عندما أسندت الصين إلى أسرة المانشو وهي تسمى أسرة تشنيج اتبعت سياسة الأبواب المغلقة فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية ، ولكن كانت هناك اتصالات بشكل أخر بين الصين وإفريقيا عن طريق العمالة الصينية التي ذهبت إلى مناجم الذهب والألماس في جنوب إفريقيا .[1]

وفي عام 1904 تم نشر جريدة صينية خاصة بإفريقيا حيث استمرت هذه الجريدة لأكثر من أربعين عاما نشرت فيها العديد من المقالات حول القارة الإفريقية منها : العلاقة بين إفريقيا والشعوب الأوروبية والتقسيم الأوروبي للقارة وتاريخ الشعوب الإفريقية .

وعندما قامت جمهورية الصين الشعبية عام 1949 نيل الدول الإفريقية استقلالها، بدأت العلاقات بين الجانبين تعود تدريجيا، إذ كانت هناك أربع افريقية في ذلك الوقت مستقلة هي: مصر، إثيوبيا، وليبيريا، وجنوب إفريقيا، وقد تطورت العلاقات بشكل ملحوظ حلال مؤتمر دول عدم الانحياز 1955، فقد التقت أهداف كل من ثورة مصر مع الثورة الصينية الشعبية عام 1952 فكانت مصر بمثابة بوابة لعبور الصين لإفريقيا . وفي سنة 1971 كان الشغل الشاغل للسياسة الخارجية للصين هو كسب حلفاء جدد لكسر الحصار الاقتصادي الأمريكي ، بالإضافة إلى إثبات شرعيتها في المحافل الدولية للحصول على مقعدها الدائم في مجلس الأمن وقد حصلت عليه عام 1971 بدعم 26 دولة افريقية .

وفي الكانون الثاني عام 1964 قام رئيس الوزراء الصيني ″ **شوان لاي**″ ونائبه بزيارة عشر دول افريقية هي: مصر والجزائر والمغرب وتونس، غانا، مالي، غينيا والسودان، إثيوبيا والصومال وتنجانيقا وزنجبار وبهذا ظهرت الصين على ساحة البلدان الأسيوية و الإفريقية كمعارضة للامبريالية، لتلعب دورا متميزا على الساحة الدولية، وقد شدد شوان لاي على مبدأ الاعتماد على الذات في مجال التنمية الاقتصادية والتقنية بشروط مقبولة لدى الأمم الإفريقية، وعلى هذا فان الصين اعتمدت أن تلعب دورا رئيسيا في الشؤون الخارجية الإفريقية ، وبحلول عام 1964 تم عقد 16اتفاقية دبلوماسية و9 اتفاقيات تعاون مع الدول الإفريقية ومنحت الصين 94 مليون دولار مساعدات للقارة الإفريقية.وبالتالي أقامت الصين علاقات دبلوماسية واقتصادية، وبحلول عام 1975 اعترفت 37 دولة افريقية بالصين وذلك من مجموع 48 دولة افريقية .

1- سيف معتز عمر المناصير، "دور الصين في تنمية دول شرق إفريقيا إبان الحرب الباردة 1960-1989 "، **مجلة دراسات تاريخية** ، العدد 27 ، 2019 ، ص ص 565- 567 .

ومن هنا نستطيع أن نستنتج العديد من العوامل التي ساعدت على اهتمام جمهورية الصين الشعبية بإفريقيا وعلى رأس هذه العوامل : عوامل اقتصادية، عسكرية وأمنية، سياسية، أيضا رأت حكومة بكين في القارة الإفريقية سبيلا مناسبا لكسر العزلة، أما الدول الإفريقية فكانت بحاجة ماسة إلى المساعدات الخارجية من اجل مقاومة الاستعمار القابع على أرضها و المتمثل في الدول الاستعمارية، وهذا كان بعد نهاية الحرب الباردة 1990.[1]

**المطلب الثاني: طبيعة تطور العلاقة بين الصين والساحل الإفريقي**

يعبر التطور الحاصل في العلاقات الصينية الإفريقية عن سعي الصين نحو زيادة نفوذها و منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم في ظل سياسة هيمنة القطب الواحد ، فكان الحل أمامها هو البحث عن الأحلاف والانفتاح على أطراف و قوى جديدة، ووجدت ذلك عبر البوابة الإفريقية في ظرف زمني قصير استطاعت الصين أن تصبح الشريك " **الأول بالرعاية** " في القارة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على التوالي من خلال نمو معدلات التبادل التجاري، و توقيع عديد الاتفاقيات والصفقات والعقود التجارية مقابل ذلك بقيت الصين ملتزمة بتنويع المساعدات المقدمة لإفريقيا وتحول عشرات الآلاف من الأيدي العاملة الصينية إليها .

وللصين أفاق واعدة وكبيرة في الاقتصاد والنفط والسياسة، وتعزيز علاقاتها ونفوذها وزيادة تنامي مصالحها في القارة ترى فيه مصدرا لتغذية وبناء قاعدتها الصناعية الخام، لذلك نجدها من اكبر الداعمين للدول الإفريقية في العالم . وقد برزت إفريقيا كوجهة أساسية لهذه الأقطاب (الصين، أمريكا، فرنسا) لما تمتاز به من ثروات باطنية خاصة في مجال الطاقة ، إضافة إلى الرغبة الإفريقية الماسة في العثور على شريك يتفهم أوضاعها التي تعاني منها سياسيا، اجتماعيا، و ثقافيا.[2]

فتطورت هذه الشراكة بشكل ملحوظ ونظمت في قالب مؤسساتي خلال العقدين الأخيرين لتعكس تجسيد شراكة فعلية بين الجانبين. حيث يتوفر كل من الصين وإفريقيا على إمكانيات ضخمة جعلتها مؤهلتين لإرساء شراكة بينهما .

- **الإمكانات الصينية :**

تعتبر الصين من أكثر بلدان العالم اكتظاظا بالسكان حيث بلغ عدد سكانها أكثر 1.3 مليار نسمة ، كما تعتبر اكبر بلد في العالم من حيث المساحة التي تقدر ب9.6 مليون كلم 2، وللصين ولاية على

1- سيف معتز عمر المناصير، المرجع السابق، ص ص 568- 571

2- علي مدوني، "الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية بين الفرص والقيود"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 11، العدد 1، 2020، ص ص 352- 353

22 مقاطعة و خمس مناطق حكم ذاتي، وأربع بلديات تحت الإدارة المباشرة ( بكين، تيان جين، شانغهاى وتشونك جينك) ومنطقتين إداريتين خاصتين تتمتعان بقدر كبير من الحكم الذاتي(هونك كونغو ومكاو).

منذ الإصلاحات الاقتصادية عام 1978 أصبحت الصين واحدة من أسرع البلدان نموا في العالم، ففي عام 2017 كانت الصين اكبر دول العالم من حيث الصادرات وذلك بقيمة 2.3 تريليون دولار أمريكي، وثاني اكبر دول العالم من حيث الاستيراد وذلك بقيمة 1.8 تريليون دولار، كما احتلت المرتبة الثانية عالميا من حيث الناتج الداخلي الخام وهذا للمحافظة على وضعها ثاني اكبر اقتصاد في العالم.[1]

تعتبر إفريقيا ثاني اكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، إذ تأتي في المرتبة الثانية بعد القارة الأسيوية بمساحة تقدر بحوالي 30 مليون كلم2، وعدد السكان يقدر بحوالي 1.2 مليار نسمة، وتضم إفريقيا 54 دولة تختلف فيما بينها من جوانب مختلفة كالمساحة وعدد السكان واللغة والدين والثقافة وغيرها .

تسخر إفريقيا بموارد طبيعية كبيرة كموارد الطاقة والمعادن فهي تشكل جزء من إجمالي احتياطات الثروات الطبيعية في العالم، حيث تنتج ما يقدر بحوالي 80% من البلاتين المنتج في العالم و40 % من إنتاج الماس العالمي، و 25 % من إنتاج الذهب العالمي و 27 % من الكوبالت كما أنها تنتج 9 % من الحديد ويتراوح احتياطها من الحديد والفوسفات واليورانيوم 15 % إلى 30 % من إجمالي الاحتياطي العالمي تتوزع هذه الموارد على مختلف مناطق القارة، فإفريقيا المتوسطية التي تتمثل في بلدان شمال إفريقيا تشتهر بالموارد المعدنية والطاقية، وتشتهر إفريقيا جنوب الصحراء بالموارد الطبيعية المدارية كالقطن والموز والموارد الخشبية والمعادن، إما إفريقيا الجنوبية فهي غنية بالموارد المعدنية الثمينة .

ورغم اتساع مساحة إفريقيا و امتلاكها لموارد طبيعية و بشرية هائلة تؤهلها لان تحتل مكانة هامة في العالم إلا إن اقتصاديات دولها في اغلبها ضعيفة ولا تحتل مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي ويرجع ذلك لعدم قدرة هذه الدول على استغلال مواردها.[2]

أيضا السوق الإفريقية بالنسبة للصين حديثة نسبيا، لكن سرعان ما حصل التوافق بينها نظرا لبساطة المنتج الصيني وتواضع القدرة الشرائية للفرد الإفريقي، وكانت نتيجة ذلك إقبال كبير على هذه

1- هدى بن محمد، ابتسام طوبال،المرجع السابق.، ص 343
2- المرجع نفسه، ص 344

المنتجات ما تسبب في إلغاء المنتج الغربي الذي سيطر على السوق لسنوات عديدة، إضافة إلى حدوث منافسة مع المنتج الإفريقي المحلي في منتجات عديدة كالاتصالات والصناعات بأنواعها، فمصر مثلا كانت المصدر الرئيسي للمنتجات النسيجية و القطنية في القارة، لكن بدخول الصين تراجعت مكانتها .

أما بالنسبة للصادرات نحو القارة فهي تركز بشكل كبير في منطقة تحت الصحراء التي تحصل على ما نسبته 2.5 % من أصل 3 % كإجمالي صادرات نحو هذه المنطقة من المنتجات الصينية.[1]

**المطلب الثالث : الأهمية الإستراتيجية الدافعة لتواجد الصين في الساحل الإفريقي**

يعود اهتمام الصين بالقارة الإفريقية إبان الحرب الباردة عند دعمها لحركات التحرير لتصفية الاستعمار الأوروبي وظهرت من خلال مؤتمر باندونج عام 1955 م بمجموعة من المبادئ نذكر منها: الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية. استطاعت الصين خلال سنوات قليلة أن تصبح الشريك الذي يلي الولايات المتحدة وفرنسا في القارة الإفريقية حيث ارتفعت التجارة بين الصين و إفريقيا نحو 36% عام 2005 أي 39.7 بليون دولار بناء على الإحصائيات الصينية الرسمية، بالإضافة إلى توقيع عدد كبير من الصفقات والعقود التجارية بلغت قيمتهـــا حوالي2 بليون دولار. ومن أهم الأهداف والمميزات الدافعة للتواجد الصيني في إفريقيا نذكر :

**أولا / الأهمية الاقتصادية للقارة الإفريقية :**

و لدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الإفريقية اتخذت الصين عددا من الإجراءات من بينها:

– إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الدول الإفريقية الأقل نموا.

– تشكيل منتدى التعاون الصيني– الإفريقي بهدف العمل على تلبية احتياجات العولمة الاقتصادية ومساندة الوحدة والتعاون والتحالف بين الدول الإفريقية وفقا لقناعتها ومصالحها، والدفاع عن جهود هذه الدول في معارضة التدخل الخارجي في شئونها ونزاعاتها الداخلية، ودعم المحاولات الإفريقية لحل النزاعات بالدول الإفريقية خلال الطرق السلمية.

– مصادق المنتدى الخامس للتعاون الأفريقي الصيني في بكين عام 2012، على خطة عمل للفترة ما بين 2013– 2015، تقضي بحصول الدول الإفريقية على قروض مالية ميسرة من الصين لتطوير البنى التحتية، الزراعية والصناعية، لتحقيق التنمية الذاتية والتنمية المستدامة.

1- علي مدوني ، المرجع السابق ، ص 353

– زيادة استثمار الشركات الصينية الذي بلغ 2000 عددها شركة في مجال الزراعة والتعدين والبناء والتعمير، وقطاعي التجارة والاستثمار، ومعالجة منتجات الموارد، والتصنيع، والدعم اللوجستي التجاري هذا بالإضافة إلى العمال والخبراء الصينيين.[1]

إدراك الصين لأهمية القارة الأفريقية ينبع من منطلقات اقتصادية بحتة نظرا لوجود احتياطيات نفطية مهمة في إفريقيا، ومزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب المتواجدين في الساحة الإفريقية، بعد إن استغلت الرغبة الإفريقية للتخلص من ترسانة الشروط السياسية والاقتصادية التي فرضتها أوربا والولايات المتحدة في تعاملاتها معها، حيث بات النفوذ الصيني واضحا في مجالات استغلال النفط في منطقة الساحل الإفريقي وفي القارة السمراء.[2]

**ثانيا/ الأهمية الجغرافية للقارة الإفريقية :**

تشكل قارة إفريقيا وموقعها الجغرافي الاستراتيجي الواقع على طرق التجارة العالمية الذي يمتد من رأس مضيق باب المندب إلى الساحل الإفريقي دافعا رئيسيا للصين من خزان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والثروات المعدنية الشيء الذي جعل من علاقة الصين بإفريقيا تعتبر شكلا جديدا من أشكال الاستعمار استغلت فيه الصين موارد إفريقيا من المعادن والطاقة لصالح دفع نموها الاقتصادي، بينما يراه الغرب استعمارا تراه الصين علاقة فوز متبادل لكلا الطرفين . ففي حين تنال الصين ما تحتاجه من المعادن وموارد الطاقة تكسب إفريقيا مليارات الدولارات في شكل قروض ومشاريع تنموية وبنية تحتية واستثمارات تدفع بها نحو تحقيق نموها .

أهمية قارة إفريقيا ليست وليدة اليوم، فقد كانت ومنذ العصور القديمة محط أنظار القوى والإمبراطوريات المهيمنة، لأهميتها الإستراتيجية وإطلالها على طرق التجارة الدولية البرية والبحرية، ومنذ القرن 15 ازداد التنافس الغربي على النفوذ بهذه . وبالنظر للأهمية الإستراتيجية التي تشكلها هذه المنطقة الحساسة فقد أصبحت نقطة جذب وتركيز واهتمام من لدن أطراف دولية وإقليمية عديدة تتصارع على مواطن الثروة والنفوذ ومراكز القوة والحضور. وزاد من أهميتها الإستراتيجية كونها تمثل منطقة اتصال مع شبه الجزيرة العربية الغنية بالنفط فالموانئ وحاملات النفط والغاز والاتجار بالبضائع والأسلحة و عبور الأشخاص عوامل جعلت منها نقطة جذب دولية. كما تبرز القيمة الجيوسياسية لمنطقة إفريقيا من خلال إشرافه على البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي الأمر

1- زهيرة لمزارة، ميلود عامر حاج، "السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد18، جوان 2017 ، ص 266.
2- المرجع السابق، ص266

الذي جعل منه تأمين الممرات المائية في تلك المنطقة أمر حيوي يحمي حركة التجارة العالمية، كما تعتبر المساحة البرية نقطة الانطلاق من المياه الدافئة وصولا إلى قلب إفريقيا هذا ما يفسر تاريخ الصراعات الاستعمارية المحتدمة حول المنطقة منذ قرون طويلة بهدف السيطرة عليها مما جعل منطقة القارة الإفريقية منذ القدم وحتى اليوم تحت أنظار المتنافسين.[1]

**ثالثا / الأهمية الزراعية و الثروة السمكية :**

تعتبر الزراعة من أهم مصادر الدخل في القارة الإفريقية، وذلك لان حوالي 70 % من السكان يعتمدون بشكل أساسي على الزراعة سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، و تقدر نسبة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 35 % من مساحة القارة، و يستغل منها حوالي 7 % فقط، وتتميز القارة السمراء باتساع الرقعة الجغرافية الخاصة بها، بالإضافة إلى تنوع الأقاليم المناخية، فهي تلائم القارة السمراء لزراعة كافة المحاصيل وبذلك تساهم بحوالي من 20 % – 60 % من إجمالي الدخل القومي لكل دولة من دولها .

أيضا تتميز بوجود الكثير من الغابات التي ينتج من خلالها كمية كبيرة من الأخشاب أما قطاع الثروة السمكية: فهو يساعد على توفير الدخول لحوالي 10 ملايين إفريقي يعمل بمهمة صيد الأسماك، كما تبلغ قيمة الأسماك التي يتم تصديرها حوالي 7.2 مليار دولار أمريكي، فضلا عن هذه العمالة المباشرة توجد أعداد كبيرة من السكان يعملون في الخدمات الداعمة في القطاع متمثلة في بناء القوارب وإصلاحها وسفن المؤن و تسويق الأسماك .[2]

**رابعا / أهمية النفط الاستراتيجي الجغرافي على القارة الإفريقية :**

عندما نتحدث عن إفريقيا، تصور الملايين من الجياع والحروب والايدز و الملاريا، لكن كل هذه الكوارث تعكس نصف الحقيقة وهي أيضا أن إفريقيا لا تكتفي بلعب دور المتفرج في الاقتصاد العالمي.

كما استيقظت القارة من سباتها في 10 دول حققت في السنوات السابقة أعلى معدل نمو اقتصادي للدول 6 من إفريقيا جنوب الصحراء، وتعد إفريقيا اليوم واحدة من أغنى المناطق بالموارد الطبيعية فهي تملك العديد من المعادن ذات الأهمية الاقتصادية للاقتصاد العالمي، من بينها النفط ،

1- هبة علي حسين،" فضاءات المصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا "، **مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية**، العراق، العدد 31 ، 2019 ، ص 18

2- المرجع السابق، ص20

حيث يتمتع قطاع الطاقة الإفريقي، بقدر كبير من النمو والاهتمام المتجدد باحتياط النفط والغاز الطبيعي.

وقد ازدهرت اكتشافات النفط على مدى العقود الماضية في دول إفريقيا و جنوب الصحراء مثل نيجيريا وانجولا، وغينيا وشمال إفريقيا مثل : ليبيا والسودان ومصر والجزائر . تحتل نيجيريا صدارة الدول الإفريقية في إنتاج النفط الذي يتراوح بين ( 2.8 –3 ) مليون برميل لعام 2010. وتتوقع دراسات مستقبلية لإنتاج نيجيريا من النفط إلى 44 مليون برميل بحلول 2020.[1]

**المبحث الثالث: فضاءات ومصالح اقتصادية وتجارية صينية في منطقة الساحل الإفريقي**

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الحديث عن التعاون في المجال الاقتصادي بين الصين والساحل، ثم نركز على واقع التبادل التجاري والاستثماري بين الصين والساحل الإفريقي، وفي الأخير نصل إلى دور الصين المتنامي في الساحل وبالتالي سندرس :

**المطلب الأول : منتدى التعاون الصيني الإفريقي كآلية لتدعيم التعاون الاقتصادي**

- **تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي :**

بحضور 44 دولة افريقية أسست الصين منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000، و يعد اكبر تجمع رسمي منذ مؤتمر باندونج لسنة 1955، و هذا المنتدى وفقا للرؤية الصينية، شكل جديد للحوار الجماعي والتعاون بين الطرفين كما أنها آلية لدفع جهود التعاون بين دول جنوب – جنوب ويقوم هذا المنتدى على ركيزتين هما: التعاون العلمي أي الاهتمام بتحقيق نتائج فعلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة وناقش المنتدى قضايا تعاون دول الجنوب – جنوب والحوار بين الشمال والجنوب، وتخفيف أعباء الديون والتعاون الاقتصادي مع إفريقيا .

وقد صدر عن مؤتمر بكين الأول للتعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي ووثيقتان مهمتان، أولهما إعلان بكين، والثانية برنامج التعاون الصيني الإفريقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد برز واضحا اهتمام الصين بالتعاون الاقتصادي والاستثمار في إفريقيا، بالإضافة إلى طرح قضايا مثل تخفيف عبء الديون وإلغائها، التعاون الزراعي، والطاقة والموارد الطبيعية، والتعليم والمساعدات الفنية .[2]

---

1 - harith qahtan Abdullan ;muthana faiq al obiedi , Afrikan –chinese relation : energy factor, **journal of college law for legal and political science** , folder 8 , the number 30, takrit , p 41

2- أسماء دريسي، "الأبعاد الإستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي" **مجلة الإصلاحات الاقتصادية**، العدد 6 ، 2009 ، ص 9 .

**أولا / التعاون المالي :** تسعى الصين إلى تطوير علاقة التعاون في المجال المالي بين الصين وإفريقيا وتدعم الحكومة الصينية المؤسسات المالية الصينية لتعزيز التبادل و التعاون مع الدول و المؤسسات المالية الإفريقية .

**ثانيا / التعاون الزراعي** : ستواصل الصين التعاون والتبادل مع إفريقيا في المجال الزراعي على مختلف المستويات، وبمختلف القنوات والأشكال، وستعزز بشكل كبير للتعاون في مجالات تنمية الأراضي والزراعة وتقنيات التربية والأمن الغذائي والملكية الزراعية وتصنيع المنتجات الزراعية وغيرها من المجالات، وتنشئ برامج نموذجية للاختبارات على التقنيات الزراعية في إفريقيا، وتسرع خطواتها لوضع خطة تعاون في المجال الزراعي بين الصين وإفريقيا.[1]

**ثالثا / بناء المنشآت الأساسية** :ستعزز الصين التعاون مع إفريقيا في مجال بناء المنشآت الأساسية مثل : المواصلات، الاتصالات، الري والطاقة الكهربائية . بحيث تؤيد الحكومة الصينية بشكل نشط المؤسسات الصينية للمشاركة في بناء المنشآت الأساسية في الدول الإفريقية، وتواصل توسيع حجم أعمال المقاولات في إفريقيا، وتعزيز التعاون في مجالي التقنية و الإدارة، وتهتم بمساعدة الدول الإفريقية في رفع القدرة على التطوير الذاتي.

**رابعا / التعاون في مجال الموارد** : وذلك من خلال تعزيز تبادل المعلومات والتعاون مع الدول الإفريقية في مجال الموارد، وتشجع وتدعم الحكومة الصينية المؤسسات الصينية القوية على تنمية واستخدام الموارد بشكل معقول ومشترك مع الدول الإفريقية، باتخاذ كافة الأساليب التعاونية وحسب مبادئ المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة لمساعدة هذه الأخيرة على تحويل تفوقها إلى تفوق تنافسي مما يدفع الدول والمناطق الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة .

**خامسا / التعاون السياحي :** تشجع أعمال زيارة الأفواج السياحية الصينية لبعض الدول الإفريقية بشكل فعال و إدراج مزيد من الأفارقة إلى قائمة المقاصد السياحية لأفواج السياح الصينيين، وترحب الصين بزيارة المواطنين الأفارقة .

**سادسا / إعفاء و تخفيض الديون** : تؤكد الحكومة الصينية استعدادها لمواصلة تخفيف الديون عن الدول الإفريقية المعنية أو إعفائها عبر التشاور الودي ومواصلة حث المجتمع الدولي وخاصة الدول المتطورة على اتخاذ مزيد من الإجراءات الفعالة لتخفيف أو إعفاء الديون عن الدول الإفريقية بقيمة 1.27 مليار دولار . ففي عام 2003 عقد المؤتمر الثاني في العاصمة الإثيوبية « **أديس أبابا** »

1- أسماء دريسي، التعاون الاقتصادي بين الصين و إفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة )، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 128

**سادسا / المساعدات الاقتصادية :** ستواصل الحكومة الصينية تقديم المساعدات و زيادتها بقدر الإمكان، وبدون أي شروط سياسية للدول الإفريقية، وفقا لظروفها المالية وأوضاعها في التنمية الاقتصادية .

**سابعا / التعاون المعتمد الأطراف** : تعمل الصين على تعزيز التشاور والتنسيق مع الدول الإفريقية في مجالات التجارة المتعددة الأطراف والنظام والهيئات المالية، وحث الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على زيادة الاهتمام بمسالة التنمية و دفع التعاون بين دول الجنوب و دعم بناء نظام جديد عادل ومعقول للتجارة الدولية المتعددة الأطراف، و توسيع حقوق الدول النامية بإبداء الرأي واتخاذ القرارات في الشؤون المالية الدولية، وتحقيق أهداف التنمية للألفية في إفريقيا.[1]

- **إعلان بكين :**

**وفي** 22 أوت 2005، عقدت لجنة متابعة تنفيذ إعلان « **أديس أبابا** » اجتماعها الدوري في العاصمة الصينية بكين و الذي شاركت فيه وفود 46 دولة افريقية. وقد تم تقييم خطة عمل « أديس أبابا» بالايجابيات بحيث زادت التجارة بين الصين و إفريقيا بحوالي 20 % بالإضافة إلى حوالي 117 من الاستثمارات من طرف المؤسسات الصينية .

خطة عمل بكين للأعوام ( 2007 – 2009 ) واجتماع كبار المسئولين عام 2008 وهي وثيقة أكثر تفصيلا تتناول اطر التعاون بين الطرفين في مختلف المجالات ، بالإضافة إلى: إقرار القمة عرض مصدر استضافة الدورة الرابعة للمنتدى الوزاري عام 2009، وقدم الرئيس الصيني مبادرة صينية من ثمانية بنود تتضمن :

مضاعفة المساعدات الصينية للدول الإفريقية بحلول عام 2009، تقديم قروض ميسرة قيمتها ثلاث مليارات دولار، تأسيس صندوق صيني إفريقي للتنمية، إنشاء مراكز للمؤتمرات للاتحاد الإفريقي لمساعدة الدول الإفريقية في تقوية اقتصادها، إلغاء الديون التي نشأت من خلال فوائد القروض، زيادة فتح الأسواق الصينية للمنتجات الإفريقية، إنشاء من 3 إلى 5 مناطق للتعاون الاقتصادي والتجاري في إفريقيا.[2]

1- أسماء دريسي، التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق، ص 129

2- أسماء دريسي، "الأبعاد الإستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الصين و إفريقيا في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي" ، المرجع السابق، ص 11.

**المطلب الثاني: واقع التبادل التجاري والاستثماري بين الصين والساحل الإفريقي**

**أولا / التبادل التجاري :** إن نمو الصين وقدرتها على الخروج من التخلف والفقر المدقع في غضون 30عاما لتصبح قوة عالمية ناشئة وإحدى المصدريين الرئيسين للسلع المصنفة، يجذب انتباه العديد من دول العالم للتنمية بالنسبة لإفريقيا، وهي أيضا مصدر تمويل والتجارة خارج شركائها التقليدين في التنمية، تنتج الصين تأثيرات مختلفة على الاقتصاديات الإفريقية اعتمادا على التكوين القطاعي لإنتاج كل بلد .

فقد اتسم عصر ما بعد « **ماوتسي تونج** » بالتوسع الاقتصادي، فمنذ عام 2004 ازدادت معدلات النمو ومنذ عام 2000 بلغ إجمالي التجارة المتبادلة بين الجانبين الصيني والإفريقي أربع مرات خلال 6 سنوات الماضية وتعتبر الصين الآن ثالث اكبر شريك تجاري لإفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا وثاني اكبر مصدر لإفريقيا بعد فرنسا.[1]

**خطة عمل « أديس أبابا »** : (2004-2006) حددت أطر التعاون الصيني الإفريقي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال تلك الفترة .

وحجم التجارة بين الصين وإفريقيا سنة 2010 هو 100 مليار دولار سجلت قفزة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة مع نمو الاستثمار الصيني في القارة الإفريقية .

السياسيين الصينيين يرددون دائما قولهم : إن الصين لن تخلط السياسة بالاقتصاد، فالسياسة هي السياسة والأعمال التجارية هي تجارة ، وتعطي مثالا من خلال وجودها في السودان .[2]

فمثلا : نأخذ تطور تجارة الصين مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ففي 2005 قفزت صادرات إفريقيا جنوب الصحراء إلى الصين إلى 19 مليار أو 15 % من إجمالي صادرات الإقليم، وذلك من نحو 5 مليار دولار في 2000 ومستويات ليس لها شان يذكر في 1990، ويمثل هذا النمو السنوي البالغ 30 % منذ عام 2000 نحو خمس (1/5) إجمالي نمو الصادرات في إفريقيا جنوب الصحراء، خلال تلك الفترة وظهور الصين باعتبارها شريكا تجاريا مهما لإفريقيا جنوب الصحراء يظهر أكثر فيما يتعلق بالوقود والمواد الخام ففي2005 تلقت الصين ربع (1/4) صادرات إفريقيا جنوب الصحراء من المواد الخام، و سدس (1/6) صادراتها من الوقود .

1 - richard schiere **, léonce ndikuman et peter walkenhorst ,** la chine et l'Afrique( Un nouveau partenariat pour le developpemen**)** ,groupe de la Banque africaine de développement , 2011, p 30

2 - harith qahtan Abdullan ;muthana faiq al obiedi ,op . cit , p 46

وإجمالا تعد الصين حاليا اكبر شريك تجاري آسيوي لإفريقيا جنوب الصحراء وأسرع مقصد للنمو التجاري لها كما أن واردات إفريقيا جنوب الصحراء من الصين معظمها منتجات صناعية بحيث زادت من 3.5 مليار دولار في 2000 إلى ما يربو على 13 مليار دولار في 2005 و هو ما يشكل نحو 15 % من إجمالي واردات إفريقيا جنوب الصحراء .[1]

وقد كشفت دراسة آليات السياسة الصينية في إفريقيا بعض السمات والخصائص العامة المرتبطة بكل من التبادل التجاري والاستثمار والمساعدات، إذ يلاحظ على التجارة الصينية مع إفريقيا ما يأتي :

– تستورد الصين عددا محدودا من المنتجات، غالبا ما تكون نفطية ومواد خام من بعض الدول الإفريقية وفي المقابل تصدر منتجات مصنعة تذهب إلى المستهلك مباشرة .

–نحقق الروابط التجارية بين الصين وإفريقيا فائضا تجاريا متزايدا للصين، وهذه الروابط لها تأثيرات متباينة على إفريقيا، فهي قد تؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلك الإفريقي من خلال وجود سلع صينية رخيصة الثمن.

– تفضي الروابط التجارية غير المباشرة الناتجة عن مشاركة الصين المتزايدة في الأسواق العالمية إلى ناتج يصعب تقويمها، إذ يمكن القول إجمالا أن الاقتصاديات الإفريقية تستفيد عموما من هذه الروابط، حيث تؤدي القدرة التنافسية العالية للمنتجات الصينية في الأسواق العالمية إلى انخفاض أسعار واردات السلع الإفريقية كما أن تزايد الطلب الصيني على بعض السلع الإفريقية يدفع إلى زيادة قيمة الصادرات الإفريقية.[2]

1- أسماء دريسي، التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية ، المرجع السابق،ص 133

2 - jocoby Ultrich, Attirance mutuelle,finance et développment ,fmi ,washington , juin 2007,p 34

الشكل رقم (06) : أهم الدول الإفريقية المصدرة للصين لسنة 2005

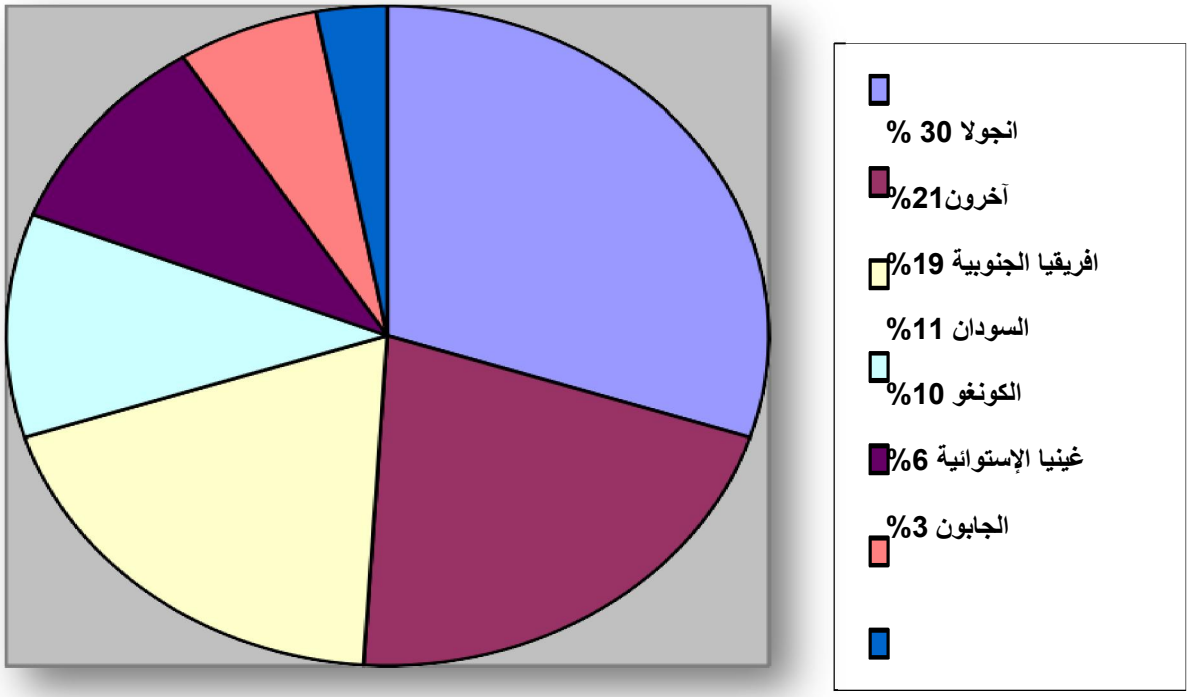


المصدر : الباحثة نقلا

rtnership ? ASC working

le site : www. Ascleiden

من الشكل نلاحظ أن أنغولا والسودان و غينيا الاستوائية من أهم الدول المصدرة للصين ــ نظرا لتمتعها بالموارد الطاقوية

الشكل رقم (07) : أهم الدول الإفريقية المستوردة من الصين لسنة 2005

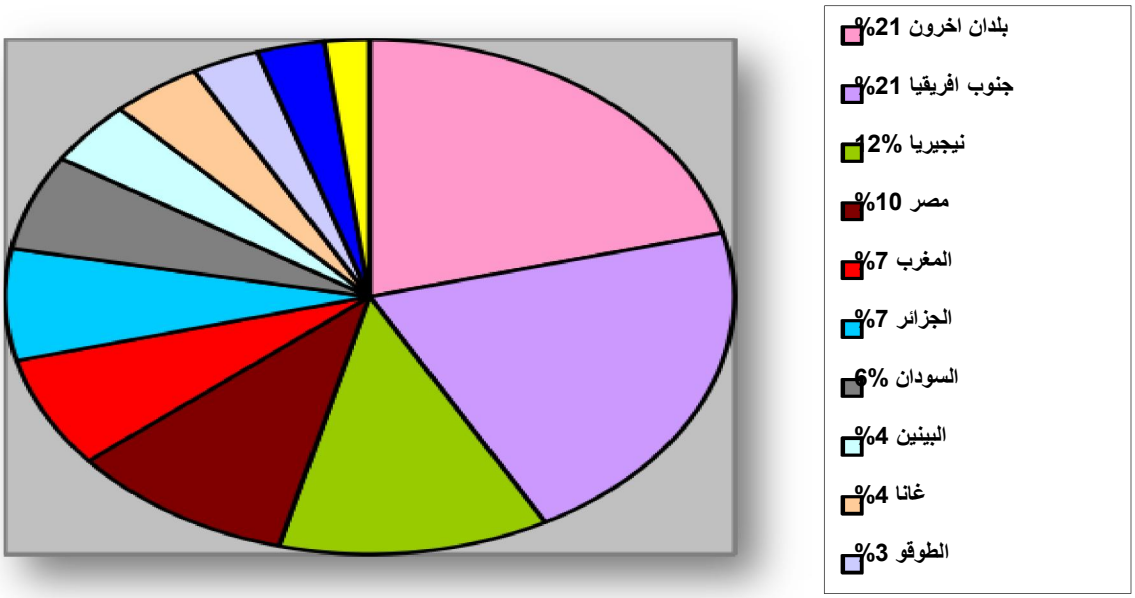

المصدر : الباحثة نقلا

Judith van de looky , Africa and china : a strategie partnership ? ASC working paper 67/2006 , African studies centre , leiden , thenetherlands , sur le site : www. Ascleiden .Mi /psf/20/01/2008

من الشكل نلاحظ أن أهم الدول المستوردة من إفريقيا تتمثل في : جنوب إفريقيا ، نيجيريا ، مصر و المغرب و الجزائر .

**ثانيا / توسع الاستثمارات الصينية في إفريقيا :**

ركزت الاستثمارات الصينية أساسا على الصناعات الخفيفة والمعدات والالكترونيات والمنسوجات والملابس والأدوية، وكانت الدول الرئيسية التي استهدفتها الاستثمارات الصينية هي : جنوب إفريقيا و كينيا، نيجيريا، أوغندا و السودان .

في نفس الوقت كانت استثمارات لبعض الدول الإفريقية القليلة (جنوب إفريقيا و موريشيوس) في الصين وقد تزايدت استثمارات الدول الإفريقية في الصين بصورة سريعة وحتى سبتمبر 2003، استثمرت الدول الإفريقية في شركات مشتركة بمقدار 4.26 مليار دولار في 1589 مشروع، وكان نصيب الاستثمار الإفريقي منها 2.04 مليار دولار في مجال الأدوية و المعدات والالكترونيات والنقل والاتصالات والصناعات الخفيفة والأجهزة الكهرومنزلية والملابس والمنسوجات والبيوكيماويات .

لقد أصبحت إفريقيا واحدة من مقاصد الاستثمار المفضلة للشركات الصينية، فقد جمعت القارة استثمارات مباشرة بلغت 6.64 مليار دولار من الصين بنهاية عام 2006، وفي النصف الأول من هذا العام بلغت القيمة 480 مليار دولار. وتغطي المشروعات ذات الاستثمار الصيني مجالات كثيرة مثل التجارة والتشغيل والتنقيب عن الموارد والنقل والزراعة في 49 دولة افريقية، كما ترحب إفريقيا بالاستثمارات الصينية أيضا حيث أنها تعمل على دفع التنمية الاقتصادية للدول الإفريقية، وخلق الوظائف وجلب التكنولوجيا المناسبة للقارة و بناء قدرة الدول الإفريقية في البناء الوطني .

وتشارك الشركات الصينية في بناء البنية التحتية للدول الإفريقية ، عن طريق طرح مشروعات متميزة الجودة و بأسعار منخفضة، وتشيد حكومات وشعوب الدول الإفريقية المختلفة بإسهامات هذه الشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية .[1]

و بالإضافة إلى جانب الاهتمام بالتصدير إلى القارة الإفريقية ، أصبحت الصين في السنوات الأخيرة تركز على الاستثمار في النفط في إفريقيا ، بعد أن كانت تصدر النفط عام 1993 أما الآن

1- أسماء دريسي، التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية ، المرجع السابق،ص 138

أصبحت تستورد حوالي نصف نفطها من الخارج سنة 2004 ويرجع هذا إلى النمو الاقتصادي الكبير جدا في الصين خاصة بعد زيادة استهلاكها منه بشكل كبير خلال العقد الأخير لسد حاجيات الصناعة العديدة من الطاقة ومثال على ذلك وقعت اتفاقية مع السودان بلغت 8 مليارات طن للتنقيب عن النفط واستخراج النفط ، ومن أهم استثمارات الهيئة الوطنية الصينية للبترول حقل دارفور.[1]

وفي هذا السياق، انعقد منتدى أخر « التجارة والاستثمار في إفريقيا 2007 » وهو منتدى عرف نجاحا كبيرا من الجانبين الصيني والإفريقي، انعقد في 5اوت 2007، 9 أشهر بعد انعقاد منتدى التعاون بين الصين وإفريقيا في 2006 ، تحت شعار الاستثمار في إفريقيا و بحضور العديد من كبار رجال الأعمال والمستثمرين و الأفارقة و الصينيين لبحث سبل التعاون الاستثماري في البلدين .

بالإضافة إلى هذا عقدت عدة اتفاقيات مع الحكومات الإفريقية (مصر ، الجزائر، انغولا، أوغندا ...) من اجل إمكانية الاستثمار في عدة مجالات مثل: الزراعة، الصناعة الخفيفة ، النسيج والالكترونيات ... الخ

كما أن العديد من المؤسسات الإفريقية و خصوصا شمال إفريقيا، مما أدى فتح شهية المزيد من المؤسسات الصينية للاستثمار في إفريقيا في السنوات القادمة .

ومن خلال منتدى الاستثمار و التجارة في إفريقيا 2007 تم تبيين الاستثمار في إفريقيا بحيث تم حصرها في ثلاثة نقاط أساسية هي : غزارة الموارد الطبيعية، علاقة الصداقة المتينة بين البلدين، الفوائد المتبادلة .[2]

أيضا تنظر الاستثمارات الصينية في قطاع البناء على أنها ذات طبيعة تنافسية، بالنظر إلى المناقصات التي فازت بها شركات البناء الصينية في السوق الجزائرية، يلاحظ سيطرتها على نسبة كبيرة من سوق البناء في البلاد، حيث ضمنت الصين لنفسها مكانة في سوق البناء الجزائري في وقت كان فيه المقاولون الغربيون يهربون نتيجة انعدام الأمن في البلاد ، بالمقابل تنافس الشركات الصينية الشركات المحلية العاملة في مجال البناء، وهذا نظرا للمكانة التي تحتلها الشركات الصينية في السوق الجزائرية .

وقد بلغ تدفق الاستثمار الصيني إلى إفريقيا عام 2018 ما قيمته 5.4 مليار دولار بزيادة 31.5 % عن سنة 2017 ، وهذا يمثل 3.8 % من إجمالي الاستثمار الصيني الأجنبي المباشر أو 11.7

1 -- harith qahtan Abdullan ;muthana faiq al obiedi ,op . cit , p 47

2- أسماء دريسي، التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية ، المرجع السابق،ص 139.

% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تلقته إفريقيا خلال 2017، وبعبارة أخرى يلعب الاستثمار المباشر الصيني دورا هاما بالنسبة لإفريقيا، خاصة وان هذا المبلغ مخصص لـــــ 54 بلدا.[1]

الشكل رقم (8) : حجم الاستثمار الصيني الأجنبي إلى البلدان الإفريقية (الفترة 2000-2012 )

جدول يمثل حجم الإستثمارات الصينية الافريقية من 2000 إلى 2012[7]

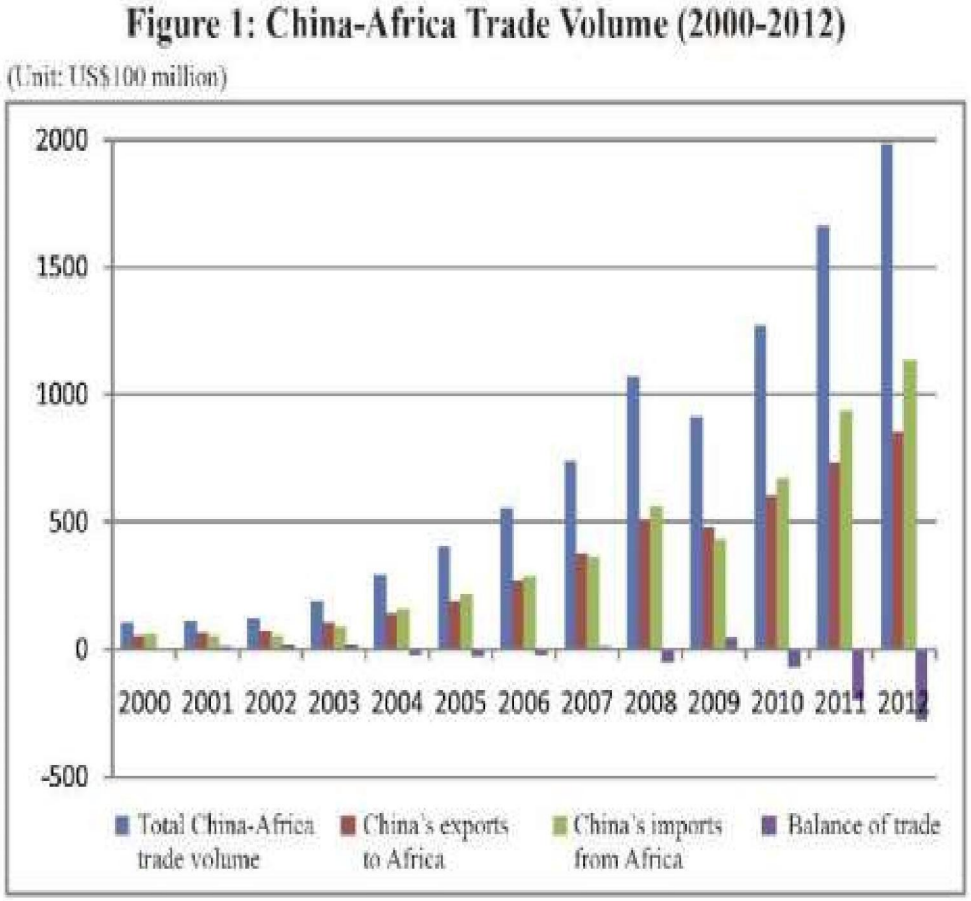


ويمثل الجدول البياني الآتي حجم التطورات التي شهدتها العلاقات الصينية الإفريقية خاصة في مجال التبادل التجاري والاستثماري، وهو ما يعكس فعلا سير هذه العلاقات و تطورها بشكل ايجابي يهدف إلى رفع معدلات التعاون الاقتصادي بين القارة السمراء و التنين الصيني .[2]

**المطلب الثالث : الدور الصيني المتنامي في الساحل الإفريقي**

1- الحواس كعبوش ، فاروق العربي، "تموقع الاقتصاد الصيني بالقارة الإفريقية السمراء"، **مجلة قضايا أسيوية**، المركز الديمقراطي العربي، المجلد 2، العدد 5، جويلية 2020، ص ص 11-14

2- إبراهيم حادي، "الصين و إفريقيا شراكة أم استغلال"، **مجلة المعيار**، العدد 18، جوان 2017، ص 158

كما ذكرنا سابقنا تعتبر الصين من القوى الصاعدة في العالم إلى جانب قوى صاعدة أخرى مثل: روسيا، الهند، البرازيل. كما يمكن اعتبارها القوة الوحيدة المنافسة فعليا للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي و الإقليمي ، فحسب ما صدر في جريدة le Monde الفرنسية في 14 فيفري 2011أن الصين أصبحت ثاني قوة اقتصادية عالمية ، متجاوزة بذلك اليابان من حيث الناتج المحلي الخام .

يرتبط الاهتمام المتزايد الذي وليه الصين لإفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، لما تقدمه هذه الأخيرة من تمويلات طاقوية . فمن وجهة النظر الاقتصادية تعتبر الصين الحليف السياسي Alliée politiqueوالطارد Prédateur لإفريقيا .

تستعين الصين أيضا بالسبل العسكرية voies militaires قصد تعزيز سياستها كقوة عالمية، كما أن أفعالها الثقافية و المجتمعية Actions Militaires et sociétales تبرز دورها كقوة عالمية .

في الأخير تبين الأفعال التي تقوم بها الصين في المجال العسكري استراتيجيها للتغلغل stratégie de pénétration إزاء القارة السمراء ومنطقة الساحل الإفريقي .بالتالي سنتحدث عن أبعاد ***الدور الصيني تجاه منطقة الساحل الإفريقي** :

**أولا/ البعد الاقتصادي : حقيقة المكانة الاقتصادية الصينية:**

بما أن الصين مستعمرة أمريكية وأوروبية سابقة، فإنها تنطلق من إستراتيجية * الضعيف إلى القوي* فهي الشريك الرائد لإفريقيا . كما تمثل في نفس الوقت : الطرف المساعد لتفعيل التنمية الاقتصادية بإفريقيا ، كما أنها المفترس الشرس للموارد الطاقوية ، فبخلاف الدول الغربية، لا تبحث الصين إلى بيع السلاح و المعدات العسكرية المتطورة تكنولوجيا ، لكنها تجتاح و تتخلل داخل السوق الإفريقية عن طريق نشرها للقيم التنموية .

يشرح **Julien Nessi** هذا الاجتياح من خلال مايلي :

- ✓ الاجتياح العلوي : يتم عن طريق نقل معايير التنمية
- ✓ الاجتياح الوسيط : يتم عن طريق الاستثمارات المباشرة الخارجية
- ✓ الاجتياح السفلي : يتم عن طريق التواجد الصيني داخل التجارة الصغيرة

كما تحتوي إفريقيا على 8.9 % من المخزونات العالمية وتضمن 11 % من الإنتاج العالمي للنفط بحيث تستورد الصين من القارة السمراء حوالي 28.7 % من النفط المستورد من إفريقيا ومن تامين هذه المناطق أنشات الصين شركات بترولية ضخمة .

وقصد تعزيز التعاون وإضفاء البعد المالي لعملياتها أنشات الصين Eximbank (Export – import bank)

كما استطاعت شركة Cnpc أن تستثمر بخمس مليارات دولار بالنيجر لبناء مصفاة في شمال البلاد وبناء خطوط إمداد بطول 2000كلم2 ، استثمار نفس الشركة في المنطقة في تشاد – روني – لاستغلال80 بئر نفطي، وكذلك فوز شركة صينية لبناء منطقة صناعية التي ستكون القطب الاقتصادي الجديد لتشاد بقيمة 150 مليون دولار .

**ثانيا /الدور الصيني العسكري تجاه الساحل الإفريقي:**

على غرار سبعينيات القرن الماضي، لم تعد الصين تقدم مساعدات لمختلف الحركات التحريرية الأفريقية حيث تخطت الصين كل هذا وأصبحت الممول الرئيسي للأسلحة الخفيفة داخل القارة الإفريقية، حيث أنشات الصين عدة مصانع لصناعة الذخيرة والأسلحة الخفيفة في السودان ومالي، كما أنها أمضت أيضا اتفاقيات تعاون في المجال العسكري. وتعتبر السوق الإفريقية الأرضية الخصبة لاختبار المعدات العسكرية الصينية غير المسموح بها في الأسواق الأوروبية كطائرات التدريب K8 التي قدمتها السودان و دول ساحلية

أخرى، ضف إلى ذلك تزويد الدول الساحلية بالمروحيات، الشاحنات العسكرية، الأزياء العسكرية ووسائل الاتصال.

أما في ميدان التكوين العسكري فالدور الصيني يتبين فيمايلي :

- ✓ تمويل الدول الإفريقية بالأسلحة خاصة التي تشهد حروب أهلية
- ✓ تكوين النخب العسكرية : أخذت الصين على عاتقها المساهمة في تكوين العديد من الفرق الإفريقية على تقنيات القتال و الحرب
- ✓ المشاركة في عمليات حفظ السلام والأمن بترخيص في الأمم المتحدة ولتقوية هذا الدور تقوم الصين بإجراءات :
- ✓ تكثيف العمليات الدبلوماسية
- ✓ الزيارة المتكررة للدول الإفريقية
- ✓ تنظيم مؤتمرات حول العلاقات الصينية الإفريقية
- ✓ غرس القيم والثقافة الصينية في الدول الإفريقية عن طريق تنظيم أيام دراسية وعروض فنية

وفي الأخير نخلص إلى انه من اجل تحقيق الصين أهدافها و الاستمرار على هذه الوتيرة تحتاج

إلى موارد طاقوية ضخمة و بأسعار منخفضة ، ولتلبية هذه الحاجيات التوجه إلى القارة الإفريقية عموما والساحل الإفريقي بشكل خاص التي تمثل موقع استراتيجي هام وجغرافي بامتياز الذي يحتل الأرضية الخصبة للتعاون في مجال الاستثمارات الاقتصادية و التجارية الصينية .[1]

1- عادل زقاغ ، سفيان منصوري، "الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 07، جوان 2014، ص 113،114.

## الفصل الثالث

## البراغماتية الصينية بين متطلبات القوة الناعمة وإلزامية الأمن وتطلعاتها مستقبلا نحو منطقة الساحل الإفريقي

**المبحث الأول** : الترتيبات الأمنية لتنفيذ وصنع السياسة الخارجية الصينية في منطقة الساحل الإفريقي

**المبحث الثاني:** موقع إفريقيا من إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة في القرن الواحد والعشرين

**المبحث الثالث:** الرؤية المستقبلية للتعاون مع دول الساحل الإفريقي لمواجهة التحديات المشتركة

سنتطرق في هذا الفصل إلى التحدث عن الوسائل الصينية في استخدام القوة الناعمة لتحقيق مصالحها وأهدافها في الساحل الإفريقي من خلال انتهاج سياسة إستراتيجية محكمة، والتطلع مستقبلا نحو هذه المنطقة، بحيث سنتناول في المبحث الأول الترتيبات الأمنية لصنع وتنفيذ السياسية الخارجية الصينية في الساحل في مجال الموارد الأولية والمعدنية أما في المبحث الثاني سنتحدث عن الإستراتيجية الصينية بعد نهاية فترة الحرب الباردة ومشروع القرن العشرين من خلال مبادرة الحزام والطريق، كما سنتحدث في المبحث الثالث عن الرؤية المستقبلية للتعاون مع دول الساحل الإفريقي لمواجهة التحديات المشتركة والصعوبات التي تواجهها .

**المبحث الأول: الترتيبات الأمنية لتنفيذ وصنع السياسة الخارجية الصينية في منطقة الساحل الإفريقي**

من خلال هذا المبحث سنتعرف عن أهداف السياسة الخارجية ثم دراسة أدوات ووسائل صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، ثم اعتماد الصين على دبلوماسية نفطية ناعمة والنظر إلى امن موارد الطاقة .

**المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية للصين اتجاه الساحل الإفريقي**

استند التوجه على اعتقاد ترسخ في فكر القادة الصينيين بان لدى الصين خبرة تاريخية و نموذجا في التنمية يمكن أن يكون مدخلا للتعاون الاستراتيجي مع الشركاء في العديد من دول القارة الإفريقية، ففي بداية التوجه الصيني حاول صانع القرار السياسي الصيني دعم هذه الدول و خاصة التي وجدت فيها حركات قومية مناهضة للقوى الاستعمارية لاسيما ذات التوجه اليساري وكان التوجه الصيني يصب في إطار سياسة الصين لنشر الماوية، إلا أن الصين حرصت في الوقت نفسه على التزام الشكل الرسمي في دعمها و علاقاتها بهذه الدول النامية على الرغم من إدراكها وعلم القادة الصينيين بوجود قوى و أحزابا سياسية و جماعات مصالح لكن الصين أصرت على عدم التعاون والتعامل مع هذه الجماعات فاقتصر تعاملها مع مؤسسات جهاز الدولة نفسها، وبالتالي سينتج عنه اختراق السياسات الرسمية الصينية .[1]

1 - خلود محمد خميس، "السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية"، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد 24، 2013، ص.1049

وهذا يعني ن الصين قد أعطت لسياستها الخارجية قدرا كبيرا من المرونة و الفاعلية و الواقعية والتي تكفل لها تحقيق مصالحها الوطنية وفقا لمبادئها لتحقيق السلام و التنمية ، فعلى الرغم من العائق الجغرافي بين الصين و إفريقيا و المتمثل في بعد المسافة في عقد الخمسينات قد شهد ترحيبا في أهداف الطرفين لاسيما وان الصين الشعبية الوليدة منذ عام 1949 كانت تدرك أنها لا تحظى بعلاقات جيدة مع العالم الغربي والولايات المتحدة الأمريكية إذ كانت بحاجة للانضمام إلى المجتمع الدولي ونشر اتجاهها الإيديولوجي.

والمثل الذي يوضح ذلك التوجه عندما ساندت الصين أيدت مصر خلال العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 و كذلك اعترافها المبكر باستقلال الجزائر. فالغاية الأساسية للصين حينها تجسدت في إدراكها لأهمية اعتراف معظم الدول الإفريقية والتي نالت استقلالها مطلع الستينيات بقضية التايواني.[1]

وتعد **القضية التايوانية** من أهم القضايا التي تراهن عليها بكين في تعاملاتها الخارجية و التي تحدد حركتها و دبلوماسيتها على الساحة الدولية . إذ تعتبر الصين تايوان إقليميا منشقا يجب عودته للسيادة الصينية حيث أن الصين تتمسك بإعلان 1972 الداعي إلى أن تايوان جزء من الوطن الصين الأم ، و تشكل قضية تايوان احد الدوافع الأساسية لتغلغل الصين في إفريقيا.

فالتنافس مع حكومة تايوان يدفع الصين لبناء و تدعيم علاقتها بالدول الإفريقية ، حيث استغلت حكومة تايوان حاجة بعض دول إفريقيا و خاصة الصغيرة منها للمساعدات و المعنويات لحثها إلى الاعتراف . ولقد ظهر هذا الاهتمام منذ ستينيات القرن الماضي كما ذكنا من قبل بعدما اظهر تصويت الدول الإفريقية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1963 عن تأييد 17 دولة لتايوان مقابل 14 دولة فقط للصين إلا أن هذا التأييد لم يتم بفضل جهود بكين لنزع الاعتراف من تايوان و سعيها الدائم لقطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الدول الإفريقية حيث تمكنت بكين في التسعينيات من سحب اعتراف 6 دول بتايوان منها : إفريقيا الوسطى ، غينيا بيساو ، النيجر ، و ليستو و جنوب إفريقيا و ليبريا عام 2003 ليتراجع عدد دول إفريقيا التي تعترف رسميا بتايوان إلى 4 دول ذات حجم ضئيل وهي : بوركينافاسو ، ساوتومي ، و برنسيب ، وجامبيا ، وسوازيلاند.[2]

1 - خلود محمد خميس، المرجع السابق، ص 1050

2 - سمية صحراوي، "السياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ سنة ألفين"، **مجلة قضايا معرفية** ، العدد 2، 2018، ص 2

وفي نهاية عام 1975 وجهت الصين دعوتها لعدد من الدول الإفريقية لزيارتها، فزارها الرئيس السوداني والرئيس التنزاني، والإمبراطور السابق هيلاسيلاسى. أيضا قام رئيس الوزراء الصيني بزيارة 11دولة افريقية

عام 1982، فأكدت زيارته مدى الأهمية التي تجسدها القارة الإفريقية بالنسبة لصانع القرار السياسي الصيني وعلى المستويين الداخلي و الخارجي وقد طرح رئيس الوزراء أهم المبادئ التي تحكم السياسة الخارجية الصينية تجاه معظم الدول الإفريقية مثل المساواة والمصالح المتبادلة و كذلك تأكيده على التنمية الاقتصادية

فصانع القرار السياسي الصيني كان قد وضع ضمن أهداف سياسته الخارجية العديد من الركائز لتنفيذ تلك الأهداف والتي كان من أهمها :

* تركيز الصين على أنها دولة نامية تتفهم احتياجات إفريقيا التنموية .
* أنها مؤهلة للدفاع عن مصالح إفريقيا في المحافل الدولية .
* تركيزها على الإفريقية المنبوذة غربيا و المعزولة عالميا مثل زيمبابوي و انجولا .
* إعلانها المستمر بعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.
* تأكيدها بأن هدفها من إقامة وتوطيد العلاقات الصينية– الإفريقية هو لتحقيق الربح والمنفعة لطرفي.

فمن خلال الركائز التي وضعتها الصين للتعامل مع القارة الإفريقية استطاعت أن تحافظ على اغلب علاقتها مع الدول الإفريقية. وكانت العودة بعد انتهاء الحرب الباردة 1989، خاصة في ظل رفع الصين شعار « التعاون مع دول الجنوب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ».[1]

أيضا **قضية حقوق الإنسان** :

لطالما أثارت هذه القضية تساؤلات ونقاشات في أوساط السياسيين والمفكرين الغربيين حول ملف بكين فيما يخص احترام حقوق الإنسان، فلقد تلقت الصين الكثير من الانتقادات اللاذعة من الغرب خاصة الولاية المتحدة الأمريكية القلقة بشان تقارير التي تشير إلى تعرض منشقين صينيين للقمع مؤكدة بذلك أن واشنطن لم ترى أي تقدم في مجال حقوق الإنسان في الصين .ولقد تزايدت حدة الانتقادات عقب أحداث ميدان أو ساحة بوابة السلام في بكين **تيان أن مين** استخدمت السلطات

1 - خلود محمد خميس ، المرجع السابق، ص 1050

الصينية الدبابات لقمع المظاهرات الطلابية المطالبة بالديمقراطية عام 1989 معتبرة القضية على أنها شأن داخلي لا يجوز التدخل فيها وان مفهومها بالنسبة لحقوق الإنسان ينبع من خصوصيتها الثقافية مغايرة للخصوصية الغربية فحسب الصين انه غالبا ما تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية هذه القضية ورقة ضغط وممارسة مزعجة للسلطات الصينية.[1]

ولهذا حاولت الصين مواجهة الضغوط الغربية المتزايدة حول قضايا حقوق الإنسان من خلال التوجه للقارة الإفريقية وزيادة اهتمام بها . فالصين تحرص على كسب دعم الدول الإفريقية في المحافل الدولية خاصة في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعلى هذا الأساس ذهبت الصين إلى عقد أول مؤتمر حول حقوق الإنسان في أكتوبر 2004 ، ومن هنا يظهر أهمية البعد الاممي في العلاقات الصينية الإفريقية . ومن بين الأمثلة الدالة على هذا الموضوع الأصوات الإفريقية التي كانت حاسمة بالنسبة إلى الصين فيما يخص قرار اللجنة الاولمبية الدولية بمنح الصين امتياز تنظيم الاولمبياد عام 2008 في بكين وهذا من خلال التصدي قرارات برمجت لإدانة بكين في ملف حقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة

وكذلك مسألة **موارد الطاقة** : فالصين أيضا أظهرت رغبتها في الحصول على الموارد الطاقوية والطبيعية التي تحوز عليها إفريقيا خاصة بعد الانكشافات النفطية التي طرحتها القارة و التي تحتاجها الصين لاستمرار نهضتا التنموية والذي سنتحدث عنه في المطلب الموالي، علاوة على ذلك تسعى بكين إلى تامين الطاقة غير مستغلة نسبيا من الأخشاب و الزراعة و الصيد البحري ومعادن أخرى توفرها القارة الإفريقية ، وقد بلغ حجم السكان في إفريقيا سنة 2010 نجو 900 مليون نسمة مما خلق سوق افريقية ضخمة مثلت حافزا لجمهورية الصين لتسويق منتجاتها و بضائعها، فعملت الصين على الولوج السريع لهذه الأسواق من اجل ترويج السلع الصينية نظرا للقدرة الاستهلاكية الضخمة للأفارقة . فنيجيريا مثلا بأكبر 110 مليون نسمة تشكل أهمية وثقل على المستوى الإقليمي لكونها سوق افريقية كبيرة في المنطقة حيث تعتبر حجر الزاوية للجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا مثلها مثل القرن الإفريقي الذي تعتبر سوق اقتصادية واعدة .

1 - سمية صحراوي، المرجع السابق، ص 3

ومن هذا المنطلق ارتفع حجم التجارة بين الطرفين إذ أصبحت الصين ثالث اكبر شريك تجاري للقارة بعد الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا ، وذلك لغرض الوصول إلى المصادر.[1]

إن مجمل الركائز التي وضعتها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية تجاه عموم القارة الإفريقية كان لابد أن يكون لها من وسائل واليات منها السياسية و الاقتصادية وحتى الاجتماعية ، فالسياسية تجسدت في الزيارات المتكررة للمسئولين الصينيين لمعظم دول القارة و بشكل خاص الدول التي وجدت فيها الصين فائدة من وراء تقوية علاقاتها معها .

**المطلب الثاني : وسائل و آليات تنفيذ السياسة الخارجية الصينية اتجاه الساحل الإفريقي**

النشاط الصيني في إفريقيا مكون من سلسلة من الوسائل و الآليات التي تعتمدها من اجل تنسيق وتنفيذ الأهداف التي تم وضعها ، واهم هذه الوسائل و الآليات نذكر :

**أولا / الآليات الاقتصادية :**

منتدى التعاون الصيني– الإفريقي ( فوكاك ) الذي انعقد سنة 2000 ببكين عاصمة الصين والذي تحدث عن الشراكة بين الصين و إفريقيا في مختلف المجالات، وفي عام 2003 عقد مؤتمر في العاصمة أديس أبابا وتم إعلان خطة عمل مابين 2004 – 2006 التي توضح إجراءات جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين وكل هذا تم التطرق إليه في الفصل الثاني .

وفي جويلية 2012، افتتح الرئيس الصيني السابق "**هو جنتاو**" أعمال الاجتماع الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي و ذلك بمشاركة 50 دولة افريقية و ألقى الرئيس الصيني حطابا أعلن فيه الإجراءات والخطط الجديدة التي ستتخذها الحكومة الصينية من اجل تعزيز التعاون بين البلدين في عديد من المجالات بما فيها الاستثمار و تدريب الأفراد و الطب .

كما تعهد بتقديم 20 مليار دولار إلى إفريقيا كدعم لها خصوصا في مجالات البنية التحتية والزراعة والصناعة، كما أعلن الرئيس مبادرة شراكة التعاون الصينية الإفريقية للسلام و الأمن .

وفي ديسمبر 2015 استضافت "**جوهانسبورغ** " اكبر من دولة جنوب إفريقيا قمة منتدى التعاون الإفريقي حيث ركز القادة على تقدم الصين و إفريقيا معا من اجل التنمية المشتركة و تعزيز الصداقة والتعاون والتنمية في مجالات التصنيع والبنية التحتية والتعليم والصحة وذلك لمواجهة تحديات التنمية وتحقيق أجندة إفريقيا لعام 2063 .

1 - سمية صحراوي، المرجع السابق ، ص 4،5

أما قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي لسنة 2018 شهدت إعلانا لما أسماه الرئيس الصيني" **شي جين بينغ** "خلال كلمته التي ألقاها في الحفل الافتتاحي للقمة بـــ: "نهج اللاءات الخمس" التي تتبناه الصين في علاقاتها مع أفريقيا وهي :

لا تدخل في السعي الدول الأفريقية لاختيار الطرق التنموية التي تتناسب مع ظروفها الوطنية .

– لا تدخل في الشؤون الداخلية الإفريقية .

– لا تفرض الصين إرادتها على الآخرين.

– لا تربط الصين مساعداتها لأفريقيا بأي شروط سياسية.

– لا تسعى الصين لتحقيق مصالح سياسية من خلال الاستثمار والتمويل في أفريقيا.[1]

**ثانيا / الآلـــــــيـــــات السياسية :**

وبالعودة لسياسة عدم التدخل في إفريقيا تبنت الصين في السنوات الأخيرة مقاربة أكثر مرونة بشأن سياستها المعلنة حيث أنها تقوم بال**وساطة المحايدة** في الصراعات الإفريقية و يعود ذلك إلى أن الشركات الصينية والمواطنين الصينيين يقعون بشكل متزايد في شباك التقلبات الأمنية السياسية الداخلية في بعض البلدان الإفريقية ولذلك فان الصين تتدخل ببطء وحذر في وساطة محايدة وواضحة في الصراعات الإفريقية خاصة التي تتعلق بشركاء تجاريين أقوياء و مزودين بالمواد الخام ، وتلك التي لها تداعيات دولية والحاصل أن الصين حاولت الوساطة في التفاوض من اجل الوصول إلى تسوية الصراعات الإفريقية.[2]

وفيما يلي نذكر أهم المواقف الصينية تجاه بعض القضايا الهامة في الدول الإفريقية :

✓ **الموقف الصيني من الهجوم الإرهابي في مالي** : عقب هجوم شنه متشردون في مالي نهاية عام 2015 قام وزير الخارجية الصينية "وانغ يى " بالإعلان بان الصين ستعزز تعاونها مع إفريقيا في مكافحة التطرف العنيد ، وكان هذا الانفجار قد أدى إلى وفاة 19 شخصا من بينهم 3 مواطنين صينيين وقد أكد الوزير خلال تصريحاته بان الصين ستستمر بمساعداتها لإفريقيا بدون أي شروط سياسية .

1 - فريجة لدمية، المرجع السابق، ص 249 ، 250.
2 - المرجع نفسه، ص 270

**الموقف الصيني تجاه أزمة دارفور** : حاولت الصين في بادئ الأمر عندما اندلع الصراع في دارفور منع صدور قرار بشأنه من مجلس الأمن أو حتى مناقشته داخل المجلس، وكان ذلك بالطبع على عكس الرغبة الأمريكية الرامية إلى تدويل القضية، ثم بدا الموقف الصيني يشهد تحولا نوعيا وسمحت الصين بصدور عدة قرارات من مجلس الأمن حول الوضع في دارفور، سواء كان بالموافقة أو بالامتناع عن التصويت على هذه القرارات ، ثم ناقش المسئولون الصينيون الأوضاع في دارفور مع المسئولين السودانيين في محاولة لإقناع الحكومة السودانية بضرورة إيجاد حل للصراع .ففي أثناء زيارة الرئيس الصيني " **هو جينتاو**" إلى الولايات المتحدة خلال الفترة 2011 ادر الجانبان بيانا مشتركا تضمن العديد من النقاط كان من بينهما الوضع في السودان، وفي هذا الإطار أكد البيان على الدعم الكامل لعملية السلام بين الشمال والجنوب بما في ذلك التطبيق الكامل لاتفاق السلام الشامل، وأكد الجانبان على حاجة كل الأطراف السودانية إلى احترام نتائج الاستفتاء الحر والشفاف الذي اجري لتقرير مصير جنوب السودان .[1]

**الأطر الرسمية لعلاقات الصين السياسية بدول الساحل الأفريقي** :

بالعودة إلى الإطار الرسمي الذي يحكم علاقات الصين بأفريقيا وبحسب ما جاء في وثيقة سياسات الصين إزاء أفريقيا (2006) فإن آليات التواجد السياسي الصيني بأفريقيا تظهر في :

1 – **التبادل الرفيع المستوى**: الحفاظ على اتجاه تبادل الزيارات والحوارات الرفيعة المستوى بين الزعماء الصينيين والأفارقة، وتعزيز التبادل والتعارف وتعميق الصداقة والثقة المتبادلة بين الجانبين.

2– **التبادل بين الأجهزة والهيئات التشريعية في الجانبين** : يعمل كل من المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني وبرلمانات الدول الأفريقية والبرلمان الأفريقي على تعزيز الاتصالات والتبادلات الودية المتعددة المستويات وعبر قنوات مختلفة على أساس الاحترام المتبادل وتعزيز التفاهم وتطوير التعاون.

**3– التبادل بين الأحزاب** : يعمل الحزب الشيوعي الصيني على تعزيز التبادل بمختلف الأشكال لزيادة التعارف وتعزيز الثقة المتبادلة والتعاون مع الأحزاب والمنظمات السياسية الصديقة بمختلف

1 - أمنية محسن عمر أحمد الزيات، السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا 1991 -2015 ، المرجع السابق، ص 41.

الدول الأفريقية وذلك على أساس مبادئ الاستقلال والمساواة الكاملة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية

4- **آليات التشـــاور**: تشكيل وإكمال لجان ثنائية على المستوى الوطني ولجان تشاور سياسي على مستوى وزارة الخارجية ولجان تعاون اقتصادي مشتركة ولجان تجارية وعملية وتكنولوجية مشتركة وغيرها من الآليات لدفع آلية الحوار والتشاور الثنائي بشكل مرن وعملي.

5- **التعاون في الشؤون الدولية** : مواصلة تعزيز التضامن والتعاون بين الصين والدول الأفريقية في الشؤون الدولية و تبادل الآراء وتنسيق المواقف حول القضايا الدولية والإقليمية الهامة، وتبادل الدعم إزاء القضايا المتعلقة بسيادة الدول وسلامة أراضيها وكرامة الأمة وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا الهامة.

6- **التبادلات بين الحكومات** : تولي حكومة الصين المركزية اهتماما لتعزيز التبادل بين الحكومات المحلية بالصين والدولة الأفريقية، وتؤيد إقامة علاقات صداقة وتآخي بين المقاطعات والولايات والمدن في كلا الجانبين وتدفع التبادل والتعاون في مجال التنمية والإدارة المحلية.[1]

**ثالثا / آليات عسكرية وأمنية:**

لقد وجدت الصين في الدول النامية ولاسيما الإفريقية ميدانا حيويا لتحقيق الطموح الاستراتيجي لها في طرح مفهوم جديد للأمن والذي يؤمن الصعود السلمي للصين كقوة عالمية ويمنحها صك الشرعية في المجتمع الدولي، بالإضافة إلى تحقيقها هدف طويل الأمد بإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب يحقق العدالة و المساواة بين أطراف بالتالي السياسة العسكرية الصينية في إفريقيا هي جزء من حزمة عالمية بعنصر الأمن الوحيد.[2]

فقد استغلت الصين الظروف التي مرت بها وما تزال العديد من الدول الإفريقية لتطرح مبررها في التدخل من حيث أن هناك صراعات سياسية و قبلية في العديد من الدول الإفريقية تستطيع الصين أن تتدخل لتهدئة وتسوية هذه النزاعات من خلال تقديم المساعدات التنموية، فقد نفذت الصين ما طرحت من مقترحات فشاركت بقوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في إفريقيا منذ عام 1990

1 - فريجة لدمية، المرجع السابق، ص 271،272.

2 - Aline lebouuf , la compéttion stratégique en Afrique , focus stratégique , paris , 2019 ,p 17

فوصل عدد ما شاركت به الصين بحدود 12 عملية حفظ سلام ، كما دعمت الصين الكثير من عمليات حفظ سلام أخرى ومنها ما تم

سنة 2003 في الكونغو الديمقراطية وبناءا على طلب من الأمم المتحدة ، فبلغ عدد القوات الصينية منذ ذلك الوقت بقوات حفظ السلام في الكونغو و ليبيريا و السودان في دارفور .

بالإضافة إلى مناطق أخرى شاركت فيها قوات صينية كساحل العاج والصومال، وجاءت تلك المشاركات تحت مبرر أن مبعوثيها المرسلين لمناطق الأزمات يحملون حلولا وأطروحات جدية لتحقيق السلام والاستقرار في هذه الدول . لكن الصين أوردت كميات كبيرة من الأسلحة إلى الدول الإفريقية وهذه الخطوة بدأتها الصين منذ عام 1996 وحتى عام 2003 وبأسعار اقل من المنافسين الآخرين ، فضاعفت الصين إلى كل من إثيوبيا واريتريا خلال عام 1998 بحدود مليار دولار أمريكي، كما زودت للحكومة السودانية بأسلحة ومعدات حربية، كما سلمت الصين لزيمبابوي عام 2000 صفقة من الأسلحة الخفيفة.[1]

*** أدوات عسكرة التواجد الصيني في الساحل الأفريقي:**

1/ **القاعدة العسكرية الصينية بدولة جيبوتي** : تؤشر الخطوة إلى تحول استراتيجي في أدوات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا والتي طالما اعتمدت إستراتيجية الشراكة التنموية، وعدم عسكرة السياسة الخارجية، بناء على فلسفة العقيدة القتالية للجيش الصيني القائمة على أساس دفاعي، بحماية حدود الأمة وقيم النظام الشيوعي، وعدم الانتشار العسكري حول العالم.

2/ **تجارة السلاح وبناء مصانع الذخيرة** : دفعت التوترات السياسية والتهديدات الأمنية المتعددة الأوجه والمعقدة إلى اتخاذ الدول الكبرى قرارات مهمة بعدم توريد السلاح إلى بعض الدول الأفريقية التي لا تتفق مع توجهاتها وهو ما سهل على الصين استغلال هذه الثغرة و الدخول إلى سوق السلاح الأفريقي.

3/ **عمليات حفظ السلام ومحاربة القرصنة البحرية:** دأبت الصين على تأكيد مشاركتها الفاعلة في جهود تعزيز الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية والتي ركزت على ثلاث عناصر أساسية تتمثل في: حرص الصين على المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة الأفريقية، حيث

1 - خلود محمد خميس ، المرجع السابق، ص 1054

شاركت الصين منذ بداية التسعينات في نحو12عملية من هذا النوع، سعيا منها للمشاركة الفعالة في تسوية الصراعات وحل المشكلات المعقدة في أفريقيا.[1]

**ثالثا / آليات ثقافية واجتماعية :**

❖ **آليات ثقافية :**

احتلت الأدوات الثقافية ركيزة أساسية في توجهات الصين نحو إفريقيا لا سيما وأن هدفها الأساس لا يتركز فقط في سعي الصين المتواصل لخلق صورة إيجابية بناءة عنها من أجل توظيفها في علاقتها مع الدول الأفريقية وإنما يتعداه إلى كسب قيادات سياسية في الأمـــد المتوسط و البعيد إدراكا منها لأهمية البحث في التأثير الاقتصـــادي والسياسي والسوسيو– ثقافي لذا اتجهت الصين إلى تشجيع الطلاب الأفارقة على الدراسة والتكوين في المعاهد والجامعات الصينية فحرصت على تأمين العديد من المنح التعليمية لعدد كبير منهم إضافة إلى عقد و رشات للعمل والتدريب المشترك، كما تم تضمين بنود في تقرير "الكتاب الأبيض" تحث على تعميق العلاقات الثقافية والاجتماعية مع أفريقيا بما فيها الصحة والعلوم والتبادل الشعبي .

ولم تتوقف جهود الصين عند هذا الحد بل أسست صندوقا تشترك فيه عدة وزارات صينية مثل الشؤون الخارجية والتجارة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا، يكون مسئولا عن تدريب الأفارقة وتعليمهم ولقد أسهمت الصين بصورة واضحة ضمن برنامج الزمالة والمنح الدراسية في تشجيع التعاون وتوثيق عراه ما بين المؤسسات والطلاب في كل من أفريقيا والصين، وقد دشنت الصين عام 2009 مشروعا ضخما للمنح الدراسية حيث وصل عدد الطلاب الأفارقة بمقتضاه في الجامعات الصينية إلى 12ألفا يدرسون على نفقة الحكومة الصينية. إضافة إلى ذلك تسعى الصين بشكل واضح إلى دعم ونشر معاهد **كونفوشيوس** في أفريقيا كما في غيرها من المناطق، وذلك من أجل نشر اللغة والثقافة الصينية على مساحة القارة وفي هذا المجال ساعدت بكين العديد من الجامعات والمدارس في كثير من الدول الأفريقية على افتتاح فصول لتدريس اللغة الصينية مع حلول العام 2005، و أيضا بوسعها الدخول إلى منازل الأفارقة بدلا من انتظارهم ألا وهي "الإعلام" حيث جرى تأسيس أول محطة دولية للراديو الصيني في كينيا بداية فيفر2006 كما كشفت الحكومة الصينية في بداية العام 2009 عن خطط

1 - فريجة لدمية، المرجع السابق، ص، 275، 276

لتخصيص حوالي 2.2مليار دولار لتمويل توسع الإعلام الرسمي الصيني في إفريقيا كما أنه وفي بداية العام 2011 افتتحت وكالة شيخنا الإعلامية الصينية الرسمية تلفزيون ، وفي 14 ديسمبر 2020 قامت صحيفة ( China Daily) وهي أكبر صحيفة صينية باللغة الانجليزية بإطلاق نسختها الخاصة بأفريقيا.[1]

وفي العام 2012 أيضا دعمت القمة الصينية–الأفريقية إلى إنشاء مركز تبادل صيني أفريقي وذلك لاستضافة الصحفيين الأفارقة في الصين وتقديم التدريب والتثقيف اللازم لها كما قامت الصين في نفس العام بإطلاق دار نشر في جنوب أفريقيا باسم ( Media and Publishing) وهو ما يعني ترويجا أكبر للثقافة الصينية والأفكار الصينية وكذلك النموذج التنموي والاقتصادي والاجتماعي الصيني.[2]

- **الآليات اجتماعية :**

إن الصين أثناء تعاملها مع الدول الإفريقية لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية تجاه عموم القارة الإفريقية، إذ أنها لم تقف عند حد تقديم المساعدات والقروض بل إنها سعت إلى كسب ود الشعوب الإفريقية من خلال دعمهم إنسانيا، خاصة في ضوء انتشار العديد من الإمراض على الساحة الإفريقية، فحاولت الصين استغلال هذه المسالة للتقرب من الحكومات والشعوب ذاتها وهذا السلوك انتهجته منذ عام 1964 عندما قامت بإرسال أول وفد طبي إلى الجزائر، كما أن العديد من الإحصائيات والتقارير تشير إلى أن الصين ساهمت في معالجة 18مليون إفريقي على يد أطباء صينيين والذين كانوا يوفدون إلى مختلف الدول الإفريقية، وفي الوقت نفسه أقدمت الصين على إفساح المجال للطلاب الأفارقة لتلقي تعليمهم الطبي في الجامعات الصينية ، و تدريبهم على كيفية الوقاية من مرض الملا ريا.

وقد حقق استخدام الصين لتلك الوسائل نتائج ايجابية لان صانع القرار ومنفذي السياسة الخارجية الصينية أثناء تعاملهم مع الدول الإفريقية وضعوا أمامهم أهدافا أولية وخاصة الاقتصادية ، فالصين سهلت العديد من الإجراءات لكي تشهد علاقاتها الاقتصادية مع معظم الدول الإفريقية نموا مطردا، فجعل الصين أهم شريك يأتي بالمرتبة الثالثة والأمر الذي حقق نتائج ايجابية هو اعتماد الصين على

1 - فريجة لدمية، المرجع السابق ، ص 280، 281
2 - خلود محمد خميس، المرجع السابق، ص 1055

الشركات المملوكة للدولة في تنفيذ مشروعاتها في الدول الإفريقية، فالشراكة التي نمت بين الصين وإفريقيا حققت نتائج ايجابية للصين.

وتتضح من خلال المجالات التفصيلية التي تضمنها الجزء الأول من الوثيقة أهمية تعزيز التعاون الصيني–الأفريقي في الرؤية الإستراتيجية الصينية للقارة الأفريقية على المدى المتوسط والبعيد وفيما يأتي جدول توضيحي لهذه المجالات و الآليات.

**جدول رقم (9) : يوضح مجالات التعاون الصيني الإفريقي بحسب وثيقة سياسة الصين تجاه إفريقيا**

| المجال السياسي | المجال الاقتصادي | المجال الثقافي – الاجتماعي | المجال الأمني |
|---|---|---|---|
| **يشمل :**<br>**– التبادل الرفيع المستوى**<br>**– التبادل بين الأجهزة والهيئات التشريعية للجانبين**<br>**– التبادل بين الأحزاب**<br>**– آلية التشاور**<br>**– التعاون في الشؤون الدولية**<br>**– التبادلات بين الحكومات المحلية** | **يشمل :**<br>**– التجارة**<br>**– التعاون المالي**<br>**– التعاون الزراعي**<br>**– بناء المنشآت الأساسية**<br>**– التعاون في مجال الموارد**<br>**– التعاون السياحي**<br>**– إعفاء و تحقيق الديون**<br>**– المساعدة الاقتصادية**<br>**– التعاون المتعدد الأطراف** | **يشمل :**<br>**– التعاون في مجال استثمار الموارد البشرية والتعليم**<br>**– التعاون العلمي والتقني**<br>**– التبادل الثقافي**<br>**– التعاون في الطب والرعاية الصحية**<br>**– التعاون الصحفي**<br>**– التعاون الإداري**<br>**– التعاون القنصلي**<br>**– التبادلات الشعبية**<br>**– التعاون في حماية البيئة**<br>**– مواجهة الكوارث و أعمال الإغاثة وتقديم المعونات الإنسانية** | **يشمل :**<br>**–التعاون العسكري**<br>**–حل النزاعات و أعمال حفظ السلام**<br>**–التعاون في مجال العدل و القضاء و شؤون الشرطة**<br>**–قضايا الأمن غير التقليدي** |

المصدر الباحثة نقلا عن = وثيقة حول سياسات الصين تجاه إفريقيا ، متحصل عليها من :

Arabic.china.org.cn/arbico/269173.htm

**المطلب الثالث: اعتماد الصين على دبلوماسية نفطية ناعمة في إفريقيا**

وظفت الصين من خلال مقاربتها الإفريقية على ما يعرف في أدبيات السياسية بالقوة الناعمة، بحيث كان توظيف هذا المصطلح في بداية التسعينات من طرف **جوزيف ناي** في كتاباته في إطار الفكر الواقعي في العلاقات الدولية ، وتزامن ذلك مع فترة الحرب الباردة بين المعسكرىن السوفيتي

والأمريكي ، ويقصد بذلك استعمال القوة لكن بأدوات مختلفة عن سابقاتها – القوة العسكرية – والمتمثلة في وسائل لينة مثل الدبلوماسية والثقافة، و dركز جوزيف ناي في مفهومه للقوة الناعمة على قدرة الدولة على الجذب، بحيث ينتاب شعور بالانجذاب والمحبة في علاقات القوة، ويقول في ذلك: * هي نوع مختلف من العمل، وهي ليست قوة القسر أو المال لتوليد التعاون هي الانجذاب إلى القيم المشتركة و العدالة، انتهجت الصين هذا المسعى بتوظيف هذه المقارنة من خلال إبداء شعور للعالم وللدول النامية أن مصيرهم مشترك في مواجهة الهيمنة الأمريكية والغربية بصفة عامة . وربطت الصين دبلوماسيتها في هذا الإطار لتجسيد أهدافها الخارجية التوسعية في مختلف المجالات التعاونية مع الدول.[1]

وتستخدم الصين كذلك الدبلوماسية العامة في القارة الإفريقية ، فقامت على سبيل المثال بإنشاء ما يعرف بمنتدى التعاون الصيني الإفريقي **(focac )** عام 2000 ، وقامت الصين كذلك بتعزيز دبلوماسيتها العسكرية في دول المنطقة ، فنشرت قواتها العسكرية ضمن حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة حيث زودت كل من إثيوبيا، اريتريا والكونغو والسودان بالمعدات العسكرية .

كما تمتاز الدبلوماسية الصينية بالمرونة، وتباعها نهجا تعاونيا مع غيرها من الدول، فعادة ما يستمع القادة الصينيون بإنصات لشركائهم الافريقين ويهتمون كذلك بمصالحهم فهي تعد خلاقة في إيجاد حلول وصفقات مجزية للطرفين .

كذلك تحاول الصين أن تفصل السياسة عن التجارة و عدم توجيه أي انتقادات للأنظمة الحاكمة في تلك الدول مهما صدر عنها . فكما قال نائب وزير الخارجية الصيني الأسبق" **تشو ون تشونغ** " في إحدى المقابلات التي أجريت معه عام 2004 : " نحن نعمل على فصل السياسة عن التجارة ، ثانيا اعتقد بان الوضع الداخلي في السودان هو شان داخلي و لسنا في وضع يسمح لنا أن نضغط عليهم ..." .

1 - زكرياء وهبي، "الأمن النفطي في إستراتيجية الصين نحو إفريقيا"، **مجلة أفاق علمية**، المجلد 12، ع 2، 2020، ص 398

وتنطوي الدبلوماسية النفطية الصينية في إفريقيا على استخدام القوة الناعمة من خلال زيادة الامتيازات التجارية و القروض التجارية الميسرة وصفقات النفط مقابل السلاح ونشر النموذج الصيني والحضارة الثقافية في تلك المنطقة.[1]

ففي مجال النفط من المؤكد أن الصين بحاجة إلى كل منتج أساسي ومن ذلك الطاقة . فانطلاقا من تعزيز مفهوم امن الطاقة، سعت الصين كغيرها من البلدان المستهلكة إلى ضمان إمداد النفط، وفي هذا السياق نجد أن الشركات النفطية الصينية قد كثفت من نشاطاتها الاستثمارية في القطاع الأساسي للطاقة كالاستكشاف والتنقيب في خارج الحدود الصينية، وبرزت الصين كبلد رئيسي مستهلك ومستورد في سوق النفط العالمي .ففي عام 2009 تجاوزت الصين الولايات المتحدة في استهلاك الطاقة، لتصبح اكبر مستهلك للطاقة في العالم، وفي عام 2010 وصلت واردات الصين من النفط الخام إلى 4.1 مليون برميل يوميا وهو ما يعني أنها اضطرت للمرة الأولى في تاريخها إلى استيراد 51.8 % من حاجاتها من النفط من الخارج .

ونظرا لظروف عدم الاستقرار التي تعانيها بعض الدول الإفريقية المصدرة للنفط و كذلك الأزمة المالية التي أصابت الاقتصاديات العالمية الكبرى ومنها الصين، فضلا عن التنافس الدولي العنيف على النفط والموارد الأولية في إفريقيا، فقد شهد عام 2007 تراجعا في نسبة واردات الصين من النفط الإفريقي، وعاود صعوده مرة أخرى عام 2011 إلى 34% . وكان من أسباب هذا التراجع انعكاس أوضاع السودان غير مستقرة على كمية ما تنتجه حقولها النفطية، ومن ثم ما يصدر منها إلى الصين . هذا وتحظى ثلاث شركات نفطية صينية عظمى بدعم حكومي في تعاملها مع البلدان و الشركات الإفريقية المصدرة للنفط، و هذه الشركات هي: المؤسسة الوطنية للبترول الكيماويات ( **sinopec**)، وشركة النفط الوطنية الصينية ( **cnpc**) وشركة النفط البحرية الوطنية ( **cnooc** ) وتسهم هذه الشركات الثلاث باستيراد ما نسبته 90 % من النفط الإفريقي الوارد إلى الصين.[2]

وقامت الدبلوماسية النفطية الصينية في إفريقيا على مبادئ رئيسية :

– عدم التدخل في الشؤون الدول الإفريقية

---

1 - محمد محمود صبري صيدم ، **دور النفط في السياسة الخارجية الصينية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة )، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم الإدارية، جامعة الأزهر– غزة ، 2014، ص 108 ، 109

2 - بشير هادي عبد الرزاق ،"سياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا" ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، عدد52 ،2015، ص 263- 264

- لا تفرض معايير حقوق الإنسان و الديمقراطية
- تقديم الصين لمساعدات خارجية للدول الإفريقية
- العمل على ترويج للصعود الصيني بطابع سلمي.

**المبحث الثاني: موقع إفريقيا من إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة في القرن الواحد والعشرون.**

من خلال هذا المبحث سنتعرف عن موقع إفريقيا من خلال الإستراتيجية الجديدة التي اتبعتها الصين ألا وهي مشروع الطريق الحرير الذي يربط بين قارة أسيا و أوروبا و إفريقيا في القرن الواحد والعشرون بحيث سنعرج على التأصيل التاريخي و الفكري لمبادرة الحزام و الطريق اتجاه إفريقيا، ثم سنوضح أهم الأدوات و الآليات المتخذة في هذه الإستراتيجية، إلى أن نصل في الأخير إلى التحديات والأفاق التي واجهتها هذه المبادرة .

**المطلب الأول : التأصيل التاريخي والفكري لمبادرة الحزام والطريق اتجاه إفريقيا**

تعتبر الصين اكبر الإمبراطوريات التجارية في العالم لذلك اتجهت لوضع إستراتيجية جديدة تتمثل في مشروع ضخم، يهدف إلى بناء طريق نقل من أسيا إلى أوروبا، وخط سكة حديدية لنقل البضائع وطريق بحري من غرب الصين إلى أوروبا. هذا المشروع أطلق عليه اسم ″ طريق الحرير الجديد ″، جاء هذا المشروع في فترة رئاسة " شي جينبينغ " صاحب المبادرة التي تستمر حتى عام 2022 . ويشكل هذا المشروع مدخلا لإستراتيجية الصين لدمج اقتصادها بالاقتصاد الدولي، وهي تبني أمالا على هذه المبادرة [1] إن مبادرة الحزام والطريق الصينية هي طريق الحرير القديم في قالب جديد فهي الطريق البرية والبحرية يفوق طولها 10 ألاف كلم ، كانت تسلكها القوافل والسفن بين الصين وأوروبا لتجارة الحرير الصيني وغيرها من السلع المتنوعة التي تحتاجها الشعوب والمجتمعات. إذ يمتد الحزام الاقتصادي طريق الحرير من غرب الصين إلى أوروبا عبر وسط آسيا، في حين يربط الطريق الحرير البحري للقرن 21 بين الصين وأوروبا عبر بحر جنوب الصين والمحيط الهندي والبحر الأحمر. وعلى وفق التقديرات الأولية من المتوقع أن تحقق المشاريع الصينية التي تم الانتهاء منها بالفعل بموجب هذه الخطة نحو 30الف كلم من الطرق السريعة .[2]

1 - **علي مدوني** ، الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية بين الفرص و القيود، المرجع السابق ، ص 375
2 - ربا صاحب عبد، محمد قاسم هادي ، "التوجه الاستراتيجي الصيني تجاه إفريقيا" ، **مجلة قضايا سياسية** ، النهرين ، عدد 60، 2020، ص 316

وقد عمدت المبادرة إلى تطوير الممرات البرية البحرية القديمة من خلال توسيعها وفق متطلبات الرؤية الجديدة . وتعود بداية طريق الحرير إلى فترة حكم سلالة "**هان** " في الصين قبل حوالي مائتي سنة قبل الميلاد والتي اشتهرت بصناعة الحرير وبقي الأمر حكرا عليها إلى غاية اكتشافها من طرف الدول الغربية في القرن السادس الميلادي، وقد كانت لهذه الطريق آثار عميقة على المناطق التي تمر بها الفروع والمسالك التي تصب في الفرعين الرئيسيين.[1]

سواء في المجال التجاري أو الثقافي أو الديني حيث ازدهرت التجارة و المقايضة لمختلف السلع، فساهم ذلك في ازدهار الحضارات الهندية، الرومانية، المصرية والصينية، وساد التبادل الفكري واللغوي بين المناطق وانتشرت الديانات الهندوسية والبوذية و الإسلامية غير أن النشاط الاقتصادي والتجاري بقي العامل الأهم بالنسبة للصين .

ويهدف طريق الحرير الجديد إلى إحياء طريق الحرير التاريخي، من خلال مد أنابيب الغاز الطبيعي والنفط و تشييد شبكات الطرق، والسكك الحديدية ، ومد خطوط الطاقة الكهرباء والانترنيت إذ تعتمد الصين على ما نسبته 80 % من نفطها على الساحل الشرقي من جهة ، ومن جهة أخرى تعرف العديد من الشركات الوطنية الصينية توقفا عن قوة الإنتاج ، الأمر الذي يتطلب من الدولة التدخل لوضعها في عجلة الإنتاج وتقديم فرص الاستثمار، ومن جهة ثالثة فان الدول الصغيرة المجاورة للصين تفتقد للقدرة المالية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية بالمقابل الصين تمتلك القدرة على الاستثمار وتقديم المساعدة لتلك الدول، وبذلك تحقق الشعور بالامتنان لها، وهذا ما يبرز الأهمية القصوى للمشروع الصيني ذو الأبعاد الاقتصادية السياسية والإستراتيجية على المدى الطويل، وعليه فان أهمية الحزام والطريق– حسب ماجاء في اجتماع الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بتاريخ 12 تشرين الأول 2013 – تكمن في تعزيز وتنمية الاقتصاد الاشتراكي.[2]

**إستراتيجية طريق الحرير في إفريقيا :**

1 - أحمد زرقين، "مبادرة الحزام و الطريق الصينية ( قراءة إستراتيجية )"، **مجلة قضايا أسيوية** ، المركز الديمقراطي العربي، العدد 13، 2020 ، ص 73.
2 - المرجع نفسه، ص 75.

عرفت العلاقات الصينية –الإفريقية خلال السنوات العشرين الماضية، تطورات منقطعة النظير في تاريخها الحديث والمعاصر، وعلى الرغم من أن الوجود الصيني بإفريقيا ليس جديدا ولا وليد العقدين الأخيرين فان حجم وطبيعة هذه العلاقات قد تغيرا إلى حد بعيد منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، ولعل الشاهد الأساسي على ذلك إنما يتمثل في سن السلطات الصينية من تاريخه ل « سياسة افريقية جديدة » لم يكن الغرض منها الاستجابة فقط لحاجياتها الاقتصادية المباشرة والمتزايدة، بل أيضا لمواكبة الصعود الصيني المتسارع على الساحة الدولية ، وزنا اقتصاديا و نفوذا جيوستراتيجيا.[1]

**الشكل رقم (10)** : خريطة توضح الممرات الاقتصادية الستة لمبادرة الحزام و الطريق

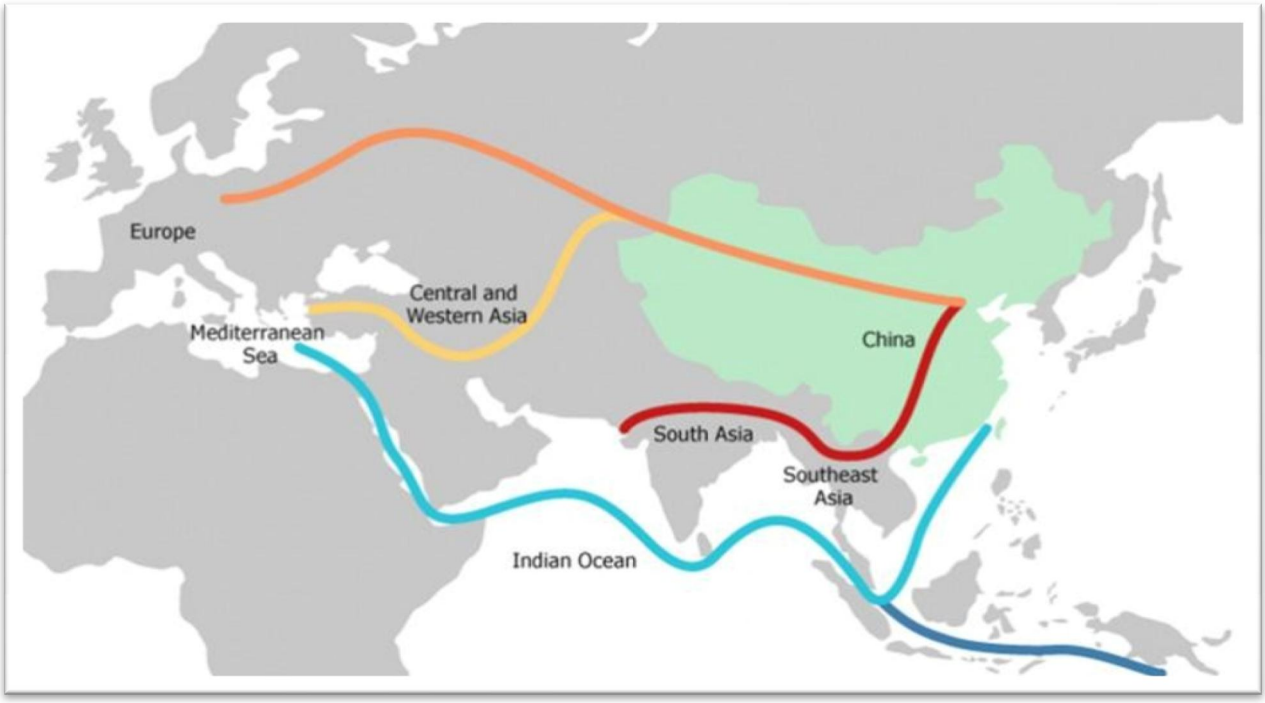


المصدر الباحثة نقلا عن : موقع مجلس هونكونغ لتنمية التجارة : www.un . org

ونظرا لاهتمام الصين المتزايد بالقارة الإفريقية و مواردها والتعاون المشترك معها، أصدرت وزارة الخارجية الصينية في الذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع بلدان القارة كتيبا يمثل إستراتيجية الصين الرسمية في التعامل مع إفريقيا، وحمل الكتيب الذي نشر سنة 2016 عنوان : سياسة الصين الإفريقية الجديدة، حدد مجالات التعاون المستقبلية و آفاقها كما حدد مبادئ الصين التي تحكم علاقاتها بإفريقيا.[2] كما تم الترويج لإحياء طرق التجارة على طول طريق الحرير القديم في

1 - لمياء مخلوفي، "إستراتيجية الحزام و الطريق الصينية الجديدة و إفريقيا"، **مجلة مدارات سياسية** ، الجزائر، المجلد5، العدد1، ديسمبر 2017، ص 186

2 - المرجع نفسه، ص 183

الصين الذي يربط الصين بشرق إفريقيا من قبل القادة الصينيين كرمز لالتزام الصين بإفريقيا . وفقا للرئيس" شي " : ستستفيد إفريقيا من الحزام و الطريق' لان البنية التحتية غير كافية هي اكبر عقبة أمام تنمية إفريقيا، أيضا يشير المدافعون عن الحزام والطريق إلى احتمال حدوث تداعيات مثل زيادة الاستثمارات الصينية الخاصة في السياحة والعقارات والزراعة، إلى جانب مشاريع البنية التحتية.[1]

**المطلب الثاني : أدوات إستراتيجية الحزام والطريق الصينية في إفريقيا**

إن مبادرة الحزام و الطريق مشروع صيني يشكل خلاصة في التفكير الصيني و ثمرة ما توصل إليه العقل الصيني لخلق و ابتكار القدرة التي تحرك و تعطي الحركة لعجلة الاقتصاد الصيني ، من خلال مزج كل الموارد المالية و البشرية لتحقيق أهداف تنموية ثقافيا ، اقتصاديا ، سياسيا ، بالاعتماد على الوسائل المتاحة و الفرص الموجودة .

**أولا / البنية التحتية للمجال الرئيسي الاقتصادي للمشاركة الصينية في إفريقيا :**

إن القارة الإفريقية تحتل موقعا مهم في إستراتيجية الحزام والطريق الصينية ولاسيما ضمن محطات طريق الحرير حيث يصل إلى محطة شرق إفريقيا إلى العاصمة الكينية نيروبي، ولهذا فان الصين تستمر مبالغ طائلة في الموانئ الكينية، حيث تبني المنشآت التي تستخدم أسواق منطقة شرق إفريقيا ككل، ويتوقع استثمار المزيد في البنية الأساسية والهدف تأمين منفذ سهل إلى الأسواق الإقليمية ، من أهم هذه الاستثمارات نجد : " لابست " وهو مشروع يشمل سكك حديد.[2]

يعد خط السكك الحديدية الذي يربط **مومباسا** بنيروبي، اكبر استثمار في كينيا منذ استقلالها، باعتبارها أداة لقياس نجاح الحزام و الطريق ن حيث انه إحدى مشاريع الحزام و الطريق الرائدة في شرق إفريقيا ن كما أن السكك الحديدية الكهربائية من أديس أبابا إلى جيبوتي، والتي أنشأت فيها الصين أول قاعدة بحرية خارجية ولديها حصص في ميناء استراتيجي للمياه العميقة نموذج آخر ، فمن جيبوتي يربط طريق الحرير البحري مجموعات الموانئ الصينية المخطط لها و المكتملة في السودان، موريتانيا، السنغال، غانا، نيجيريا غامبيا غينيا، ساوتومي، برينسيبي،الكاميرون، انغولا وناميبيا . وهناك آخر يربط جيبوتي بجوادر هامبانتوتا كولومبو، ميانمار، وهونج كونج يربط القوس الأخير من هذا الممر خليج و الفيس بمجموعات الموانئ الصينية في موزنبيق و تنزانيا وكينيا .هذه الطرق

1 - علي مدوني، المرجع السابق، ص 359.
2 - لمياء مخلوفي، المرجع السابق، ص 188

التجارية الجديدة المعاد إحياؤها تساعد الصين على تنويع سلاسل الإمداد و إنشاء ممر اقتصادي بينها وبين المحيط الهندي وإفريقيا و البحر المتوسط لربط إفريقيا بممرات بحرية جديدة .

**ثانيا / في المجال العـــــسكري :**

يطابق الموقف العسكري لبكين انتشارها البحري التجاري والعسكري في ظل خطة الحزام والطريق، وهذا واضح بشكل خاص في المحيط الهندي، حيث تتركز الممرات البحرية الصينية المخطط لها وتتنافس فيها مع الهند، تتبع أهمية إفريقيا للصين في هذا الصدد من تموقعها في منطقة بحرية تأمل بكين في توسيع وجودها واستشرافها لبسط قوتها المستقبلية .[1]

في الواقع، قبل عقد من الزمان كان وصول الصين إلى المياه المجاورة لإفريقيا غير ممكن ؛ لكن اليوم تشير التقديرات إلى أن جيش التحرير الشعبي الصيني يحتفظ بخمس سفن حربية وعدة غواصات تقوم بعمل دوريات مستمرة في المحيط الهندي، ومن المتوقع أن يزداد هذا في العقود المقبلة ؛ حيث تكثف الهند من وجودها في المنطقة، وقد تطورت وحدات مكافحة القرصنة الصينية في إفريقيا في أول انتشار لها خارج آسيا من حيث النطاق والتعقيد منذ ظهورها لأول مرة في عام 2009 ، وتتميز ألان بفئات جديدة من فرقاصات الصواريخ الموجهة والمدمرات المتقدمة و القوات الخاصة التي تطورت أدوارها لتشمل تدريبات قتالية مشتركة و دوريات دبلوماسية عسكرية و زيادة التعاون والتدريب البحري ويشير محللون عسكريون صينيون كبار إلى أن مشاركة جيش التحرير الشعبي الصيني في مكافحة القرصنة الدولية في البحار الإفريقية قد عززت القدرات التي ستحتاج إليها الصين في دعم مشاريع الحزام و الطريق و تشمل هذه القواعد العمليات الاستكشافية ، وحماية الممرات البحرية وإجلاء المواطنين.[2]

**ثالثا / ربط إستراتيجية الحزام و الطريق الصينية بأجندة الاتحاد الإفريقي 2063:**

في 27 جانفي 2015 ووقعت الصين والاتحاد الإفريقي مذكرة تفاهم للتعاون في مجال شبكات البنية التحتية الرئيسية وعمليات التصنيع وفي الإطار الاستراتيجي لأجندة الاتحاد 2063 سوف تقوم الصين بزيادة و دعم تعاونها مع الدول الإفريقية في مجالات السكك الحديدية والطرق السريعة والطيران الإقليمي والتصنيع والتي ستساعد في تطوير و دفع التكامل الاقتصادي الإفريقي.[3]

1 - علي مدوني، المرجع السابق، ص 360 .
2 - المرجع نفسه، ص 360 .
3 - لمياء مخلوفي، المرجع السابق، ص 188

صحيح إن الصين تعتمد لبلوغ هذه الأهداف وايلاء الأولوية للبلدان الإفريقية ذات النفوذ الجهوي المتميز أو الغنية بالموارد الطبيعية كجمهورية جنوب إفريقيا و نيجيريا وإثيوبيا ومصر بالصنف الأول، ثم السودان ( جمهورية جنوب السودان تحديدا حيث 80 % من مخزون السودان النفطي ) والكونغو والنيجر، الجزائر بالصنف الثاني وصحيح أن الصين تذهب حيثما تجد موطئ قدم لمصالحها في إفريقيا، إلا أن السلوك الصيني المتساهل مع القضايا الخاصة بالحريات الفردية والجماعية وطبيعة الأنظمة السياسية يظهر قدرة تكيف كبيرة تفسح لها مجالا واسعا لخدمة مصالحها بدون أي اصطدام مع هذا النظام، أو التدخل في أمور الدول الداخلية. كلها تفاصيل تعتمد الصين الجديدة إلى تجنبها، والعمل من خارجها بمرونة.[1]

**المطلب الثالث: مبادرة الحزام والطريق بين التحديات والأفاق :**

رغم أن مبادرة الحزام والطريق وضعت حيز التنفيذ وبدأت تحقق منشآتها تدريجيا، غير أن ذلك لم يكن بمنأى عن التحديات التي من شانها أن تعرقل المشروع و تتسبب في عدم بلوغ الأهداف الإستراتيجية المسطرة التي تصبح مرهونة بمدى قدرة الصين على تخطي العراقيل وتذليل الصعوبات، لتتضح ملامح مستقبل المبادرة.[2]

**أولا / أهم التحديات :**

ترجع التحديات في معظمها إلى سوء الفهم و الغموض المحيط بسياسات الصين من وراء مبادرة الحزام والطريق، حيث تتكرر الأسئلة التي يتم طرحها عن الهدف الجيوسياسي للصين من وراء ترويج وتنفيذ مشروع المبادرة، ومن بين أهم التحديات التي تواجه إستراتيجية هذه المبادرة نذكر تحديات البيئة الداخلية الإقليمية و حتى الدولية :

- ❖ استمرار و ديمومة المشروع : نظرا لارتباط المشروع بصاحبه الرئيس الصيني ″ **شي جين بينغ**″، فان استمرارها وديمومتها بهذا الزحم وبتسخير كل إمكانات الحزب والدولة لإنجاحها سيبقى مرهونا بوجود الرئيس على رأس الهرم السياسي، و سينتهي بمجرد انتهاء ولايته عام 2022 إلا إذا تمكن الرئيس من إحداث تغيرات دستورية تسمح له بالبقاء لفترة رئاسية ثالثة، أو انه يضمن بان

1 - علي مدوني، المرجع السابق، ص 361
2 - أحمد زرقين، المرجع السابق ، ص 80.

حليفته سيواصل على ذات النهج وهذا مستبعد وفق الثقافة والتقاليد الصينية بان يأتي رئيس جديد ليبني أمجاده على انجازات غيره .

❖ تسعى الصين إلى تنمية بعض أقاليمها الفقيرة مثل إقليمي التيبت وشينجيانغ الذين يعتبران محطتين هامتين على طريق المبادرة وذلك من خلال بناء وتشييد مشاريع تنموية كبرى، وهناك خشية دولية من أن تكون لهذه المشاريع أثار كارثية على التوازن الديموغرافي وعلى طمس الهويتين الثقافيتين والدينيتين لسكان الإقليمين المضطربين .

مع بزوغ الصين كقوة دولية ،فان الهجوم الاقتصادي الناعم الذي شنته عبر إستراتيجيتها لا بد أن يحمل في طياته أيضا مخاوف سياسية وأمنية لقوى إقليمية ودولية كثيرة، وخاصة لدول الجوار التي تشهد علاقاتها معها توترات ونزاعات، لذلك يبقى نجاح الإستراتيجية مرتبطا بقدرة الصين على طمأنة جيرانها وخلافتها معهم.[1]

❖ إن الصين تسعى من خلال طرح وتسويق مبادرتها إلى تصدير نموذجها التنموي، غير أن باحثين يرون أن هذا النموذج لا يزال في إطاره التجريبي ويقول هؤلاء إن من المبكر الحكم إن كان النموذج الصيني ناجحا ويمكن الاحتذاء به، في ظل ما يشهده من مشاكل و أزمات سواء على صعيد تراجع الأداء الاقتصادي أو على صعيد استشراء الفساد فضلا عن غياب العدالة الاجتماعية، وتنامي الفجوة بين الفقراء و الأغنياء داخل المجتمع الصيني الذي يعاني أيضا بسبب هذا النموذج من تأثيرات بيئية مدمرة .[2]

❖ فيما تركز تحليلات أخرى على طابع " المعونات " الأمر الذي يسمح بوضع المبادرة في خانة مشروع "مارشال " الذي أثقل فيما بعد كاهل الدول الأوربية، واضحي بمثابة ابتزاز لها بينما تنفي الصين ذلك وترى في المبادرة بمثابة لحنا جماعيا و سيمفونية مشتركة تساهم فيها جميع الدول المعنية، ويشير "**جوناذان فولتون** " احد المحللين المختصين في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين بنبرة حذر شديد ... من بين الممرات الخمس الاقتصادية الحالية ، اثنان تظهر فيهما منطقة الخليج كمنطقة نهاية وهما : ممر يربط بين الصين وإيران، وثان بين الصين و باكستان الذي

1 - لمياء مخلوفي، المرجع السابق، ص 188،189
2 - المرجع نفسه، ص 189

ينتهي في ميناء كوادر على مسافة 600 كلم من مضيق هرمز، وبهذه النهاية تكون نهاية المبادرة اقتصاديا لتصبح البداية امنيا و استراتيجيا .

من الناحية المالية فان الصعوبات التي تحول دون تنفيذ بعض المشاريع أو إلغائها أحيانا هو مشكل التمويل الذي أثقل كاهل الدول المشاركة وحتى الصين الذي يصل إلى 5 تريلون دولار في ظل وجود اختلاف في السياسات المالية و الاقتصادية بين الدول ، إضافة إلى لجوء بعض الدول إلى مراجعة الاتفاقيات المبرمة بينه وبين الصين بحجة بطء الحصول على العوائد المزعومة من المبادرة.[1]

تواجه هذه المبادرة عدة عوائق الأمر الذي يصعب من إمكانية تجسيدها على ارض الواقع، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

– **عوائق جغرافية** : حيث تجتاز الممرات المتوقع انجازها في إطار هذه المبادرة على صحاري وجبال، مما يصعب من عمليات إنشاء الطرقات والسكك الحديدية، إلى جانب ذلك تنجز تلك المشاريع في مناطق ذات كثافة سكانية قليلة، وبالتالي تفقد هذه المشاريع أهميتها الاقتصادية على المستوى المحلي .

– **التهديدات الأمنية**: أن تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي والقرصنة والجريمة المنظمة وكذلك النزاعات وانتشار بؤر التوتر وانعدام الاستقرار في العديد من الدول المشاركة في هذه المبادرة، تشكل تحديا كبير وخطيرا أمام حماية البنى التحتية المنجزة.[2]

فعلى سبيل المثال نذكر: خطر الإرهاب، إن الأعمال التخريبية التي تسببها قوى التطرف الديني والانفصال تعتبر من أهم العوامل التي تهدد تطبيق إستراتيجية الحزام و الطريق وتمثل اكبر التهديدات الأمنية غير التقليدية في المنطقة وعلى الرغم من اختلاف الأهداف السياسية و العناصر البشرية والإشكال التنظيمية المتطرفة، ونظرا لتغير أوضاع الأمن ومكافحة الإرهاب الدولي في المنطقة تشابكت العناصر البشرية في التنظيمات المتطرفة واندمجت أفكارها ومفاهيمها وانتشرت أنشطتها، وتعززت اتصالاتها بالتنظيمات الإرهابية الدولية.[3]

أيضا المخاطر الأمنية على القنوات البحرية : بينما يعد تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة على رأس التحديات التي يواجهها مضيق هرمز في حين تنبع ابرز التحديات أمام مضيق باب المندب من

1 - أحمد زرقين، المرجع السابق، ص 81..
2 - علي مدوني، المرجع السابق، ص 361
3 - جانغ يون لينغ ، تر : أية محمد الغازي ، المرجع السابق، ص 446

تهديدات القرصنة . فطبقا للتقرير الذي نشره المكتب البحري الدولي ( IMB ) حول أعمال القرصنة العالمية لعام 2013 ، على الرغم من انه قد انخفضت أعمال القرصنة في السواحل الصومالية بشكل ملحوظ من 237 هجوما عام 2011 إلى 15 هجوما فقط عام 2013 ، لكن لا يزال خطر القرصنة قائما خاصة في السواحل الصومالية و خليج عدن .

– **الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية** : إن دفع إستراتيجية الحزام والطريق الصينية يوطد العلاقات الاقتصادية و التجارية بين دول المنطقة ، ولكن يتأثر من الجانب الأخر بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ، ولقد أدرجت الأمم المتحدة هذه الجريمة ضمن اكبر الجرائم و الكوارث العالمية ، وقد تفشت بشكل متزايد في الفترة الأخيرة، ما اثر بشكل خطير على التنمية الاقتصادية و الاستقرار في جميع دول المنطقة وتشمل الجريمة المنظمة العابرة للحدود : تهريب المخدرات ؛ حيث امتدت أضرار الأفيون الذي تنتجه أفغنستان إلى العالم بأكمله، و أيضا عبور الحدود بطرق غير قانونية ؛ فمع انتقال العمالة الصينية إلى الخارج تزايدت جرائم العمالة الخارجية ؛ الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود على سبيل المثال غسيل الأموال و جرائم الاحتيال عبر الاتصالات .[1]

– **معارضة محلية**: حيث تواجه العديد من مشاريع المبادرة رفضا بسبب مشاكل في مسالة ملكية الأرض التي ستقام عليها هذه المشاريع ، فالعديد منها أو ستنجز في دول ذات طابع قبلي.[2]

***المبحث الثالث*: الرؤية المستقبلية للتعاون مع دول الساحل الإفريقي لمواجهة التحديات المشتركة**

في هذا المبحث سندرس طموحات وفرص ومستقبل العلاقة بين الصين و الساحل الإفريقي، ثم نعرض التحديات التي تواجه المصالح الصينية في إفريقيا والفرص المشتركة لكلا الطرفين، وبعدها نقيم العلاقة الموجودة بين الصين وإفريقيا في شتى مجالات التعاون الاقتصادية والتجارية و صور الصعوبات التي تكتنفها، وفي الأخير سنتكلم عن الجهود المبذولة لتطلعات الصين مستقبلا إزاء الساحل الإفريقي .

1 - Robert D.kaplan ,"center stage for the 21st century ; power plays in the Indian Ocean" , **foreign Affairs** , vol 55,no 2,2009,pp 19-20

2 - علي مدوني ، المرجع السابق، ص 362

**المطلب الأول: نظرة تقييميه حول علاقات الشراكة والتعاون بين الصين والساحل الإفريقي**

إن دول القارة الإفريقية و الصين ، يمكن أن يحققا نموذجا أفضل للعلاقات الاقتصادية في ظل البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة خاصة وان الصين تؤمن بمبادئ راسخة لدى الدول الإفريقية ومنها المساواة بين الدول و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتحقيق المنافع الاقتصادية المتبادلة وهي مبادئ تحرص عليها الدول الإفريقية، إلا أن هناك معوقات وإخفاقات تواجه التعاون الصيني الإفريقي.

**أولا / الانعكاسات الايجابية :**

شهد ربع القرن الماضي انجازات مرموقة في النمو الاقتصادي الصيني، حيث كانت الجهود الرامية إلى توسيع التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية تولد قوة دفع هائلة في هذه المسيرة . وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين والعالم الخارجي من 38.1 إلى 620.8 مليار دولار في الفترة مابين عام 1980 وعام 2003، ما جعل الصين خامس اكبر دولة مصدرة في العالم. وازداد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وهذا يدل على مدى دعم نمو التجارة الخارجية للنمو الاقتصادي في الصين.[1]

بالتالي أصبحت الصين نموذج اقتصادي ذات نمو متسارع، والذي يتجاوز 6 % سنويا بالإضافة إلى قدرتها على تصدير كثير من سلعها إلى مختلف الأسواق العالمية ، وأصبحت جل الدراسات والأبحاث تحاول معرفة ما مدى قبول دول العالم بهذا النموذج من حيث طبيعة الاستثمارات والامتيازات الممنوحة بالإضافة إلى تواجد قوى عالمية منافسة .

ومن بين الدراسات التي تناولت رؤية العالم للصين، نجد المسح الذي به "**بيو غلوبال** " pew globalللأبحاث سنة 2015 وشمل دول من آسيا و أمريكا اللاتينية و أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا في دراسة اختارت الدول التالية ( جنوب إفريقيا، غانا، السنغال، كينيا، إثيوبيا، بوركينافاسو، تنزانيا نيجيريا) وظهرت النتائج على الشكل التالي : نسبة 70% من الأفارقة أبدو إعجابهم بالصين.[2]

1 - انغ قوانغ ، **العرب و الصين (أفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة )** ، تر: علي عتيقة ، دون طبعة، عمان – الأردن: منتدى الفكر العربي، 2007 ، ص 61

2 - زكرياء وهبي ، **التنافس الدولي حول الطاقة ( دراسة حالة التنافس الأمريكي – الصيني )**، أطروحة دكتوراء (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2019/2018، ص 297

أما المناطق الأخرى في العالم فكانت كالآتي أسيا و أمريكا اللاتينية 57% أما أوروبا 41 % وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية 37 % ، مما يدل على القبول الإفريقي و إعجابه بالنموذج الصيني الاستثماري المناسب وعبر عن ذلك عالم الاقتصاد من زامبيا دامبيسا في افتتاحية new York Times عام 2012 تحت عنوان « بكين نعمة من اجل إفريقيا » أن الأفارقة يشعرون بأنفسهم غير مستغلين من طرف الصين، وان الصين مرحب بها في إفريقيا و يمكن إرجاع ذلك إلى رؤية الأفارقة للصين من حيث مقاربتها غير الانفعالية وذات طبيعة هادئة و ناعمة في تعاملها مع القضايا الإفريقية ، وتحقيق السلم والأمن والتقدم .

أدى النمو الصيني إلى ارتفاع الطلب سواء على الطاقة أو المواد الخام و تزامن ذلك مع حاجة إفريقيا لتطوير إمكانياتها في شتى المجالات وتلبية الحاجيات الأساسية من ( مستشفيات ، سكنات، طرقات ، مطارات ...) مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط و مواد الخام وانعكس ذلك على الدول الإفريقية من حيث الاستفادة في تحسين البنية التحتية، وارتفاع الدخل القومي.[1]

– أما **في مجال التجارة** : تبحث الصين عن النفط في إفريقيا ومصادر الطاقة، لذلك تصنف المستورد الأول للنفط السوداني والانجولي، وهي تستقدم نحو 30 % من حاجياتها النفطية من إفريقيا، ويتوقع الخبراء أن تزداد حاجة الصين لاستيراد النفط لتصل إلى 45 % بعد نحو 40 عاما، لذلك تسبق الصين حاجاتها للقارة السمراء باستثمار ما قدره 900 مليون دولار في مشاريع كبرى بالقارة، البراغماتية وحدها هي قوة الدفع الذاتي لتوغل الصين في إفريقيا و الحاجة لأسواق جديدة ومصادر بديلة للنفط .

بالمقابل وجدت إفريقيا التعاون الاقتصادي مع الصين مخرجا لعجزها التجاري القديم و المتفاقم مع شركائها الاوروبين، ويقدر " البنك الإفريقي للتنمية " إن التجارة الإفريقية – الصينية نمت من 10 مليار دولار عام 2000 إلى أكثر من 40 مليار دولار عام 2006 .

– في مجال **التنمية الاقتصادية والاجتماعية** : يتضمن الدور الصيني في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لنيجيريا آثار ايجابية وأخرى سلبية، ترجع بعض الجوانب الايجابية لاقتصاد نيجيريا إلى تحسين العلاقات مع الصين. إن ما يجعل الصين أكثر قبولا من نيجيريا هو انه عندما يثار القلق بان الصين هي فقط المستفيدة من نيجيريا، فان الصين لا تعارض ذلك بل أنها تعود إلى طاولة

1 - المرجع نفسه، ص298.

المفاوضات، وتسعى إلى إيجاد الحلول والعمل من اجل معالجة أوجه القصور في الاقتصاد النيجيري ن وبالعكس من ذلك فان الدول الغربية لا تريد أن ينظر إليها باعتبارها جهات خاطئة.[1]

واجه الاقتصاد النيجيري العديد من التحديات التي أثرت على النشاط الاقتصادي في السنوات الأخيرة ، وقد شهد الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في كل من القطاع النفطي و غير النفطي كان إنتاج النفط اقل من المتوقع بسبب التحديات الأمنية، والفيضانات التي حدثت، كما يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لسنة 2016 ، إلى تحسن طفيف لتصنيف نيجيريا في مؤشر التنمية البشرية لعام 2015[2]

أيضا نفذت الصين المشروعات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كإنشاء الطرق الحديثة في نيجيريا وانجولا، والملاعب الرياضية في مالي وإفريقيا الوسطى، والسد الأكبر في إثيوبيا.

– **في مجال الاستثمار :** لعبت الاستثمارات الصينية في إفريقيا دورا ايجابيا بالنسبة لاقتصاديات دول القارة فقد سجلت إفريقيا نموا اقتصاديا إجماليا بلغ 5.2 % عام 2005، على الرغم من مساهمة عوامل أخرى في هذا النمو ، كذلك تتسم البنى التحتية التي تبنيها الصين في إفريقيا بانخفاض الكلفة وارتفاع الجودة، واكبر دليل على ذلك القطاع العقاري في الجزائر الذي تقوم بانجازه الصين، وألغت الصين 10 ملايين من دولار إفريقيا كما ترسل أطباء لمعالجة المرضى في المناطق الإفريقية الفقيرة.[3]

**ثانيا / الانعكاسات السلبية:**

إن التحديات والآثار غبر المرغوبة الناتجة عن انخراط الصين في إفريقيا متنوعة و معقدة بالنسبة لدول القارة التي تحتاج إلى تعلم كيفية التعامل مع هذا الشريك التنموي الجديد المتلهف استراتيجيا، إضافة إلى شركائها التقليدين، الذين يشعرون وكان جهودهم المبذولة في إصلاح الحكم والسياسة الاقتصادية قد تتراجع وتفقد دورها .

تمثل لعبة الشركات الاستخراجية الغربية والصينية ضد بعضها البعض في محاولة للتوصل إلى صفقة أفضل مصدر إغراءا كبيرا للقادة الأفارقة الذين يرغبون في ذلك ،ومن المهم لهم تدبير المشاريع

1 - حسين قوادرة، المرجع السابق ، ص 212
2 - المرجع نفسه، ص 213
3 - أسماء دريسي، التعاون الاقتصادي بين الصين و إفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية المرجع السابق، ص 167

الاستخراجية بعناية من اجل ضمان أفضل صفقة ممكنة لشعوبهم، ولكن في نهاية المطاف سيكون إدراك أن هذا النموذج لاقتصادي المنخفض / المرتفع التكلفة لن يكون في صالح إفريقيا ولا الصين ولا لبقية العالم.[1]

**تهديد القطاع الصناعي في إفريقيا:** إن المصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا تتعدى الوصول المناطق الموارد الطبيعية وزيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين، فالبضائع الصينية تغمر الأسواق الإفريقية، وهو ما أدى إلى تزايد القلق حول مستقبل الصناعات الناشئة في البلدان الإفريقية، وعلى سبيل المثال ؛ فان تزايد حجم الصادرات الصينية من المنسوجات إلى إفريقيا ، يؤثر سلبا على تطور الصناعات المحلية في القارة وجنوب إفريقيا تطرح مثالا واضحا على هذا التأثير الصيني المزدوج ، فقد زادت صادرات المنسوجات الصينية إلى جنوب إفريقيا من 40 % إلى 80 % بنهاية عام 2004، و خلال تلك الفترة، شهد قطاع النسيج تدهورا ملحوظا، وفي هذا السياق يأتي انتهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة التي حكمت تجارة المنسوجات والملابس على الساحة الدولية والتي كانت تفرض حصص تصديرية للدول النامية في الأسواق الأمريكية والأوروبية ن وقد كانت الصين المستفيد الأكبر من إلغاء نظام الحصص التصديرية وذلك لقدرتها التنافسية العالمية ، في حين تراجعت الصادرات الإفريقية التي لم تقوى على المنافسة مع الصين.[2]

-**إضعاف اقتصاديات القارة الإفريقية** : تبين الأدلة الامبريقية المتعلقة بنشاط أكثر من 1800 شركة صناعية في إفريقيا جنوب الصحراء انه في فترة مابين 1991و 2004 لا يؤدي إلى الانفتاح المتنامي لأسواق إفريقيا أمام الاستثمارات الأجنبية الصينية إلى نقل التكنولوجيا من الشركات الصينية إلى الشركات المحلية الإفريقية فقط ولكن الاسوء من ذلك هو انخفاض الإنتاجية بسبب المنافسة الناجمة عن السلع المصنعة الصينية المستوردة وبالتالي فالحضور المتنامي للصين في إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى لا يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.علاوة على ذلك هناك عامل أخر مرتبط بالشركات متعددة الجنسيات الصينية في إفريقيا خصوصا تلك التي تنشط في أعمال البنية التحية، والتي لا تعمل على نقل التكنولوجيا من خلال ميلها لتوظيف تلك العمال القادمين من الصين واستبعاد العمال

1- Deborah brautigan **; chinese Development aid in :jane golley and ligang song** ; Rising china : global challenges and opportunities ; canbetta : ANU E press ; 2011 ; p 218

2 - أسماء دريسي، التعاون الاقتصادي بين الصين و إفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق، ص 168 ، 169

الأفارقة من الوصول إلى الإدارة و غيرها من المناصب المهمة التي يتم الاحتفاظ بها للصينيين فقط، وبذلك فان القوة العاملة الإفريقية لا تحصل على فرص التعلم واستيعاب التكنولوجيا المهيمنة في أعمال تشييد البنية التحتية.[1]

وبتدقيق حول حجم التبادل التجاري بين الصين و إفريقيا يلاحظ أن معظم صادراتها إلى إفريقيا هي مواد مصنعة إما وارداتها من إفريقيا فهي تعتمد على مواد خام ثلثها من النفط و الطاقة لتحقيق الأمن الطاقوي ويعني ذلك استغلال الموارد الطبيعية الإفريقية التي يكون عائدها هو السلع المصنعة في الصين مثل : القطن الأخشاب مما يؤدي ذلك إلى إضعاف القاعدة الصناعية في إفريقيا.[2]

**-التهديد بعودة التنافس الدولي الاستعماري بشكله الجديد في إفريقيا:** لقد أضحت القارة الإفريقية في محور الاهتمام العالمي ولاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر، وتبني الولايات المتحدة إستراتيجية كبرى جديدة فإفريقيا تطرح بديلا قويا لآبار النفط في الشرق الأوسط ، وهو الأمر الذي يفتح شهية القوى الكبرى الساعية للحصول على الثروة و النفوذ، وإذا كانت القوى و المؤسسات المانحة الغربية تطرح في تعاملها مع الدول الفقيرة قضايا الشفافية و الحكم الصالح فان الصين لا تتمسك في برنامج مساعداتها الخارجية بمثل هذه القضايا، فهي تربط المساعدات بالحصول على صفقات رابحة في قطاعي النفط و الغاز الطبيعي و ربما يشجع هذا المسلك الصيني بعض القوى الفعالة في إفريقيا، و من الواضح أن تزايد الدور الصيني في قطاع النفط الإفريقية المربحة ، وعلى سبيل المثال فلن المنتج الرئيسي للنفط في السودان( **شركة النيل الأعظم** ) تعد مملوكة تقريبا لشركات آسيوية إذ تملك شركة بترول الصين الوطنية 40 %.[3]

**المطلب الثاني : التحديات التي تواجه الوجود الصيني في الساحل الإفريقي:**

أولا / **الوضع السياسي الأمني غير مستقر** : على الرغم من أن التقدم المحقق في العلاقات الصينية – الإفريقية في جوانبه الاقتصادية يمكن أن يشكل ضمانا للصين حول مستقبل وجودها في القارة الإفريقية إلا أن هذا التقدم قد يصطدم بالواقع السياسي و الأمني الذي تعايشه معظم بلدان القارة ،

1 - حسين قوادرة ، المرجع السابق ، ص 217
2 - زكرياء وهبي ، المرجع السابق ، ص 299
3 أسماء دريسي، التعاون الاقتصادي بين الصين و إفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق، ص 171

فسياسيا تواجه الصين حالة التشرذم التي تطبع علاقات دول القارة بعضها ببعض و ينعكس ذلك على اتخاذها قرارا موحدا بشان تطبيق بنود اتفاقيات الشراكة مع الصين .

يضاف إلى هذا الوضع السياسي المازم وضع امني غير مستقر و صراعات و حروب عطلت في معظم دول القارة مشروع بناء دولة وطنية وهو لا يوفر المناخ المناسب للعمل على تحقيق التنمية و لا يشجع على عملية جذب الاستثمارات في القارة التي تعاني بنيتها التحتية من عدم كفاية – بما في ذلك الإمدادات غبر الموثوقة من الطاقة، شبكة الطرق الحضرية و الريفية غير الفعالة ، ولكن بالمقابل قد يحمل انخراطا صينيا متزايدا في قضايا القارة السياسية و صراعاتها المسلحة حماية لمصالحها من جهة و اتساقا مع مشروعها كقوة دولية قادمة في مواجهة القوى القائمة إلى تأسيس بعد صيني عالمي مؤثر في مسار السياسة و الاقتصاد العالميين.[1]

عدم الاستقرار الذي ينشأ لبعض دول شرق إفريقيا التي فيها استثمارات كبيرة للصين، ولعل إثيوبيا خير دليل على ذلك؛ فهناك عمليات اختطاف للرعايا والمواطنين الصينيين، ومهاجمة المصالح والمواقع والمنشآت الصينية؛ مما يؤثر سلبا على الاستثمارات الصينية.[2]

إن الصين، ونظرا لإمكاناتها المالية المحدودة ، لجأت إلى الاستثمار في مناطق عربية و افريقية هجرتها الشركات النفطية العالمية ، مثل : السودان ، العراق ، سوريا إلا أن هذه الاستثمارات لها مدلولاتها الاقتصادية ولها أيضا نتائجها السياسية ، إن الصين لا تقدم على مثل هذا الاستثمار فقط نتيجة الحاجة بل أيضا لقناعة بان السودان يمثل مصادر عذراء للنفط ذات إمكانات مستقبلية واسعة ، ومن المناسب أن تقوم الصين بالاستثمار بها قبل غيرها ، ونتيجة لهذه العلاقة فان الصين اتخذت مواقف سياسية عدة مؤيدة للسودان ، منها الامتناع عن التصويت في مجلس الأمن بتاريخ 2004/9/18 إلى جانب روسيا و باكستان و الجزائر على قرارات جائرة بحق السودان وفرض عقوبات اقتصادية على السودان تحول دون تصدير النفط ويؤمل الآن أن تكون مشكلات السودان في دارفور في طريقها غالى الحل النهائي ما يفتح المجال لعلاقات أوسع مع الصين.[3]

1 -فريجة لدمية ، المرجع السابق ، ص 284
2 - هبة علي حسين ، المرجع السابق ، ص 24
3 هشام الخطيب، **العرب و الصين ( أفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة )**، ط1،عمان – الأردن : منتدى الفكر العربي، 2007 ، ص 49

**ثانيا/ الانتقادات الكثيرة من طرف الدول الغربية:** إن أبرز ما يواجه الصين من تحديات في القارة الأفريقية عموما هو مخاوف القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من تهديد الصين لمصالحها الحيوية اعتبرتها دوما مناطق نفوذ تقليدية، وهي المخاوف التي تعاظمت واشتدت وتيرتها عندما طرحت الصين رؤية إستراتيجية لكيفية تعامل الدول الأفريقية مع الدول الكبرى سميت "اتفاق بكين" الذي تعمل الصين بموجبه على تشجيع الدول الأفريقية والآسيوية ( المارقة وغير الديمقراطية في نظر الولايات المتحدة الأمريكية ) على مقاومة المطالب الغربية المفروضة عليها في الإصلاح السياسي والاقتصادي والتمسك بقيمها وسياساتها القائمة على استمرار هيمنة الدولة على مفاصل الاقتصاد والسياسة ومساعدتها على الإفلات من العقوبات الدولية مثل السودان ونيجيريا والكونغو وأثيوبيا وامتناعها عن ممارسة أي ضغوط على الدول الأفريقية للاذعان للقرارات الدولية لتسوية نزاعاتها وصراعاتها الداخلية.

وهو ما دفع بالولايات المتحدة في إطار مساعيها "لدرء الخطر الصيني من خلال الدعوة إلى عقد قمة أمريكية – افريقية في أوت 2014 حضرها رؤساء دول و حكومات 51 دولة افريقية و لوحظ على القمة غلبة الطابع الاقتصادي على مداولاتها و مناقشتها و مقرراتها . وهذا ما يعني أن الولايات المتحدة أخذت تحذو حذو الإستراتيجية الصينية في إفريقيا ، وابتعدت عما يحرج القادة الأفارقة في ما يخص حقوق الإنسان و الديمقراطية و مراعاة تطبيقها ، إضافة إلى المخاوف الأمريكية المتعاظمة من الوجود الاقتصادي للصين في إفريقيا يواجه الوجود العسكري الصيني في القارة الإفريقية باستياء و تخوف شديد.[1]

**المطلب الثالث : السيناريوهات المستقبلية المتوقعة للصين وعلاقته بالساحل الإفريقي**

تطمح الصين أن تكون الشريك الاستراتيجي الأول في إفريقيا في جميع المجالات، حيث مقاربتها الناعمة والمساعدات المقدمة مع بناء تحالف في القضايا العالمية مع مختلف الدول الإفريقية ، بالإضافة إلى تحقيقها تبادل تجاري و الذي تطمح الصين في حدود 2025 – 2030 الوصول إلى قيمة 200 مليار دولار مع وجود أرضية افريقية مساعدة على تحقيق ذلك ، ما جعلها ترغب في الولوج إلى القارة بشكل أكثر .[2]

1 - فريجة لدمية، المرجع السابق ، ص 285

2 - هشام خلوق ، هل يصبح العالم آسيويا ، مجلة قضايا أسيوية ، المركز الديمقراطي العربي ، 2020 ، ، تم التصفح يوم 2021/06/01 على الساعة 15:00 على الرابط الالكتروني : https:// drive .google.com / file/de

انطلاقا من تاريخ قيام العلاقات الصينية – الإفريقية و طبيعة تشكلها و المراحل و الظروف التي مرت بها يمكن أن نؤشر على تصور مستقبلي كما أن هناك عدة عوامل لابد من أخذها بعين الاعتبار في بناء سيناريوهات مستقبلية في معرفة العوامل المتحكمة في ذلك فقد حددها أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الخرطوم **عادل محمد حسن احمد** بالعوامل الداخلية لكل من الصين و إفريقيا و العوامل الدولية التي يمكن أن تؤثر في تلك المتغيرات ثم الوضع الاقتصادي للصين و الظروف السياسية الأمنية في إفريقيا التي يمكن أن تشكل إحدى الأمور المهمة سواء في تقدم العلاقات من ناحية الايجابية أم تراجعها نظرا لانعكاس تلك العوامل بالإضافة إلى تأثير وضع متغير المتنافسين الآخرين سواء الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي وحصة كل طرف من ناحية حصولها على موارد معينة في القارة الإفريقية ، وبذلك يمكن التنبؤ بمستقبل العلاقات بين الطرفين وبالرغم من صعوبة العملية نظرا لتعقدها وهذا راجع إلى طبيعة المتغيرات الدولية التي تعرف السرعة في التحول مما لا نستطيع أن نراهن عن أي سيناريو يمكن أن يكون ثابت في المستقبل . ونجد أيضا **الدكتور عبد الرحمان أحمد عثمان** الذي ركز على معرفة مسار العلاقات بين الطرفين و التي يمكن أن يعطينا صورة مستقبلية حيث قسم العلاقات الصينية – الإفريقية إلى أربع مراحل وهي التردد و التودد، التجدد والتمدد وهي مراحل يمكن فهم مسار التطوري المستقبلي .

وفيما يخص مرحلة **التردد** و التي كانت مبنية على تحفظ صيني وعدم الذهاب مباشرة لإفريقيا قبل معرفة واضحة انطلاقا من البحث و الدراسة لفهم القارة الإفريقية ، ثم مرحلة **التودد** التي قامت على كسب ود الأفارقة وإعطائهم الثقة في الشريك الصيني ، ثم تليها مرحلة **التجدد** التي برزت في تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا وزيادة الاستثمارات في شتى المجالات مما أدى إلى زيادة حجم التبادل التجاري ، وفي الأخير تأتي مرحلة **التمدد** التي سمحت للصين بفضل تطور نموها و اقتصادها أن تصبح عالمية في العالم تنافس الأقطاب الأخرى .[1]

**أولا / سيناريو استمرار تنامي القوة الصينية في إفريقيا :**

1 - زكرياء وهبي، المرجع السابق، ص 286، 287

يفترض هذا السيناريو مبدأ الاستمرارية في تطور ميكانيزمات القوة الصينية في إفريقيا ،وهذا السيناريو ينطلق من خصائص تتعلق بالبيئة الداخلية لكل من إفريقيا و الصين وما تحمله من إحداث وتطورات اقتصادية و سياسية و علمية و تأثيرها على صيرورة العلاقات الصينو – افريقية .

فيما يتعلق بالبيئة الداخلية التي تميز القارة الإفريقية ، فالصين تحاول تثبيت الوضع الراهن باعتباره في صالحها لأنها حققت مكاسب معتبرة في وقت قصير ، خاصة و أنها بدأت بالوصول إلى القمة في بداية منتصف العقد الأخير من القرن العشرين . و يفترض هذا السيناريو أن التفوق الصيني في إفريقيا على القوى الكبرى المرشحة أكثر لزيادة توسعها في القارة و الحديث هنا عن جمهورية جنوب إفريقيا و طموحاتها في أن تكون القوة الإفريقية التي تقود إفريقيا انطلاقا من مبدأ إفريقيا للأفارقة ، فبالمقارنة بين القدرات الصينية و نظيرتها الجنوب افريقية سنجد أن هناك هوة شاسعة بين الطرفين ، ما يجعل الصين قادرة على مواجهة القوى البارزة في إفريقيا فالصين لا تجد صعوبات في فرض نفسها في إفريقيا باعتبارها أن لديها نموذجا سياسيا واقتصاديا يغري صناع القرار الأفارقة وهذا النموذج يعتبر سلاحا ناعما يفعل من الدور الصيني في إفريقيا و يجعله مقبولا من القادة السياسيين في إفريقيا .وقد سبق و تحدثنا عن مظاهر التفوق الصيني في إفريقيا من خلال غرز قوتها بالاعتماد على صناع القرار في كل من زامبيا زيمبابوي، إثيوبيا .[1]

**ثانيا / سيناريو تزايد الدور الصيني في إفريقيا مع الإبقاء على بقية القوى :**

إن الصين لا تحتاج أن تكون لها قوة للسيطرة على إفريقيا ، لكن من الضروري أن تكون لديها وسيلة للتفوق على باقي القوى لكي تلزمها للاذعان لرغباتها ، إن طبيعة الهيمنة الصينية لن تكون بالأسلوب العسكري ولكن تكون بالأساس اقتصاديا.

إن زيادة النفوذ الصيني في إفريقيا ينطلق من تفسير النوايا الحقيقية للتوجه الاستراتيجي لكل من الصين وإفريقيا والذي يمكن تفسيره من وجهة النظر الصينية من خلال ثلاث عوامل أساسية :

– رغبة الصين في دعم مركزها كقوة عالمية صاعدة من خلال تبني الخيار الاستراتيجي للتعاون بين دول الجنوب ، ولاشك أن القارة الإفريقية تحتل مكانة بارزة ومهمة.

1 - جمال محمد صالح ، **الاختراق الصيني للقارة الإفريقية لعد نهاية الحرب الباردة** ، ط 1 ، ألمانيا، برلين : المركز الديمقراطي العربي ، 2020 ، ص 216،217

– زيادة الطلب الصيني على الموارد الطبيعة وسعيها لتامين تلك الموارد ، فإفريقيا تمثل اكبر منطقة يمكن الاستثمار في مواردها الطبيعة ، كما أنها تملك أعداد كبيرة من الأسواق المفتوحة و هو ما يفسر فرصا استثمارية هائلة للمؤسسات و الشركات الصينية.[1]

– سعي الصين إلى تقويض جهود تايوان الرامية لإعلان الاستقلال ، وقد ظهر واضحا نجاح الدبلوماسية الصينية في إبعاد التايوان عن إفريقيا عام 2006 كانت تشاد آخر دولة تسحب اعترافها بتايوان و لا يوجد سوى خمس دول افريقية بنظام " **تايبيه** " دبلوماسيا .

فعلى المستوى السياسي: إن الصين من وجهة الإفريقية ليس لها تاريخ استعماري فضلا عن انتمائها لمنظومة دول الجنوب ، ولعل هذا التضامن بين دول الجنوب هو ما يجذب الأفارقة الذين يسعون إلى إنهاء نظام القطبية الواحدة التي يشهدها عالم اليوم ، كما إن المقعد الدائم للصين في مجلس الأمن يمثل مصدر حماية لكثير من الدول الإفريقية الصغيرة دون مقابل سياسي كبير .

وعلى المستوى الاقتصادي ، يمثل الاقتصاد الصيني النامي مصدرا محوريا للاستثمار و التنمية في دول الجنوب، وإذا كان تدفق الاستثمارات الصينية إلى إفريقيا لا يزال محدودا وفقا للمعدلات العالمية، فانه يمثل قيمة كبيرة لبعض الدول الصغيرة في إفريقيا ، كما أن النموذج الاقتصادي الصيني يطرح بديلا قد يكون ملائما في ظل الانتقادات الإفريقية المتزايدة للنموذج النيوليبرالي الذي تدعمه واشنطن .

ولعل الجانب الأكثر أهمية في العلاقات الصينية الإفريقية هو إن الاستثمارات الصينية في القارة لا تكون مصحوبة بأية شروط سياسية أو اقتصادية ، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الغربية، وهو ما يلقى قبول عند الأفارقة. وبالتالي يساعد في تعزيز و زيادة الدور الصيني في القارة ، ولعل التحفظ الصيني الوحيد الذي تطرحه لدعم العلاقات مع الدول الإفريقية، و من الواضح تزايد الدور الصيني في قطاع النفط والغاز الطبيعي قد أفضى إلى فتح شهية قوى أسيوية أخرى .[2]

**ثالثا / إمكانية هيمنة الصين في القارة :**

1 - عبد الغاني حمور ، **العلاقات الصينية الإفريقية ( دراسة حالتي الصين و تنزانيا )** ، رسالة ماجستير )غير منشورة )، كلية العلوم السياسية والإعلام ، تخصص الدراسات الأسيوية ، الجزائر 3 ، 2012 ، ص 135

2 - المرجع نفسه، ص 136

يرى دعاة هذا السيناريو أن تحول الصين إلى قوة عظمى حتمية تاريخية لا يمكن للدول الغربية إن توقفها كما يستبعد أنصار هذا الطرح أن تقوم الولايات المتحدة و الدول الكبرى في العالم بكبح تنامي الصين صعودها إلى مصف الدول الكبرى ، وذلك بسبب غرقها في مشاكل كثيرة أهمها انهيار اقتصادها و ارتفاع مديونيتها الخارجية إلى أكثر من12 تريليون دولار،إلى جانب دخولها في حروب استنزاف في كل من أفغانستان والعراق، وهي مشاكل لا تسمح لها بمجابهة التقدم الصيني، الذي من شانه أن يشتت قوتها المتبقية لقد أوضحت بعض الدراسات أن الصين ستتحول إلى قوى عظمى في 2040 ، ما يعني انه أمام الولايات المتحدة سنوات قليلة لتبقى القوة رقم واحد في العالم قبل بزوغ العملاق الصيني وعودة روسيا و أيضا الهند الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية لموازنة العملاق الصيني.[1]

ينطلق هذا السيناريو في ظل معطيات القوة الصينية المتنامية ، من أن الصين ستسعى حتما للسيطرة على إفريقيا بنفس الطريقة التي سيطرت بها القوى الغربية ، فالصين سوف تكافح من اجل توسيع فارق القوة بينها وبين القوى الأخرى، بشكل يكفل عدم وجود قوة كبرى في إفريقيا بالخصوص التي تهديد الصين و مصالحها وان القوة الغربية في إفريقيا سوف تتقلص مع مرور الوقت و عليه ستعمل الصين على ملء فراغ هذه القوى كما تأكد بعض الدراسات أن الاقتصاد الصيني سيتساوى مع نظيره الأمريكي من حيث الحجم في آفاق 2025.[2]

رابعا / **سيناريو تنافس الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية :**

عند استلام الرئيس الأمريكي جو بايدن 2021 الحكم رأى بأن الصين لا تزال تمثل أهم تهديد استراتيجي ومنافس شرس للولايات المتحدة الأمريكية حيث شهدت حالة من التوتر و التعقيد بالتالي اتخذت العديد من السياسات و المواقف الصارمة تجاه الصين ، والتي كان البعض يخشى أن تصل إلى نقطة الصراع بسبب هذه السياسات الصارمة في العديد من القضايا بما في ذلك الممارسات التجارية

1 - KURT-M CAMPBELL , the china challenge can hep America avert declin ;( why competition could prove declinsist wrong again) , journal article , foreign affairs ; 2020 p 9 , website :https ://www.foreignaffairs.com/article s /china /220/12/03 , 17:33

2 -عبد الغاني حمور ، المرجع السابق ، ص 140

ورفع الرسوم الجمركية على الواردات الصينية، واتهامها بانتهاك حقوق الملكية الفكرية وسرقة التكنولوجيا،ونشر فيروس كورونا في العالم.[1]

يقوم هذا المشهد على الاحتمالي على فكرة أساسية قوامها أن مستويات التنافس بين الولايات المتحدة والصين حول الطاقة في إفريقيا ، حيث ستفرض متغيرات أساسية وثانوية بقوة على طبيعة العلاقة التنافسية بين الدولتين وتدفعهما إلى مزيد من الجهود المتعلقة بالنفوذ السياسي و الاقتصادي و العسكري لكل منهما في مناطق حيوية من العالم ومنها إفريقيا استعداد لاستحقاقات القوة العظمى في المستقبل المتوسط.[2]

أيضا انتهجت الصين سياسة مستقبلية أمنية في غرب إفريقيا وذلك من خلال دعم جهود الأمم المتحدة من خلال المشاركة في بعثات حفظ السلام و تقديم المساعدات العسكرية و المالية لدعم جهود مكافحة الإرهاب ففي ديسمبر 2019 أعلن السفير الصيني في نواكشوط أن الصين ستتبرع بمبلغ 7 ملايين دولار أمريكي من المعدات العسكرية لكل عضو في مجموعة الساحل .

أيضا التعاون مع الدول الأوربية في مكافحة الإرهاب و القرصنة و توفير الدعم المالي و اللوجستي، وقد تمت مناقشته في حوار الصين مع الاتحاد الأوروبي ، ومع ذلك لم تظهر الصين أي حماس كبير لمثل هذا التعاون لان بكين تفضل العمل بشكل مستقل .

أيضا انخراط الشركات الأمنية الصينية في المنطقة ، والتي تعمل بالفعل في عدد من الدول الإفريقية وتطالب الشركات الصينية الاستعانة بالشركات الأمنية الغربية.[3]

1 - Islam Aiadi , Reading of Biden's policy toward china , democratic arab center, researcher in Chinese affairs , 2021; p3 , website : https:// democraticac.de/ ? p=73750 /23: 00

2 - حسان صادق حاجم ، **التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا**، ط1 ،برلين ، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2020 ، ص 213

3 - Hamdi Bashir , the future of china's security policy in western Africa , Emirates policy center , 20sep 2020 ,p 22, website : https://epc.ae/brief/ the future-of- chinas security policy in western Africa 21:30

# خاتمة

أخيرا ومن خلال هذه الدراسة التي قمت بإجرائها و تحليلها نخلص إلى أن الصين ذات الحضارة العريقة و الشواهد التاريخية ، والتجربة التنموية التي خاضتها على مر العصور و الأزمنة، قد حققت نتائج ايجابية وفي فترة وجيزة باعتمادها على مقومات اقتصادية مبهرة ، وبذلك استطاعت أن تنافس أقوى الدول في العالم كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، لتتمكن من كسب أكبر معركة ذات ثورة صناعية حقيقة وأكبر احتياط عالمي من العملة الصعبة، وتبؤ مكانة عالمية، بالتالي أصبح لديها دور أساسي و فعال على مستوى النظام الدولي، لكن وجدت هذا غير كاف ، فكان لابد على الصين التوجه للبحث عن مناطق نفوذ جديدة ومن بين هذه المناطق نذكر القارة الإفريقية بشكل عام والولوج إلى الساحل الإفريقي بشكل خاص،فقد تمكنت الصين من وضع خطواتها الأولى في القارة، معتمدة في ذلك على أساليب وأدوات سياسية واقتصادية وحتى إستراتيجية ذكية باستخدام ما يسمى بالقوة الناعمة من خلال التأثير والإغراء ومن ثمة الجذب، وهذا مرده البحث عن الثروات الطبيعية والمعدنية، وأسواق لتسويق منتجاتها، فنلاحظ أن دول الساحل الإفريقي

رحبت الصين، واحترمت النموذج التنموي الصيني ، خصوصا وان الساحل كان يعيش مشاكل داخلية فهي ستسانده على حلها و تساعده على إنشاء البنى التحتية، وهذه الأخطار تهدد الأمن، وفشل في بناء دولة واستنزاف الثروات، فكان السبيل الوحيد للخلاص من كل هذا هو فتح الباب للصين للقضاء على هذه المحاضير اللاتماثلية وكذلك التخلص من الفقر والمجاعة، وبالتالي تحقق معدلات نمو اقتصادية عالمية، وهذا عكس الدول الغربية الأخرى التي كانت تعتمد في سياستها على الاستعمار التقليدي المتمثل في القوة العسكرية .

وعلى ضوء كل ما سبق خرجت بأهم الاستنتاجات وهي كالتالي :

– أولا نتحدث عن مفهوم الأمن فهو يعد أكثر غموضا، لهذا تعددت الآراء و اختلفت وجهات النظر في وضع تعريف شامل ، وهذا راجع لكون الدراسات الأمنية لا تزال جزءا من حقل العلاقات الدولية ، فقد تغير مفهوم الأمن من قوة عسكرية إلى قوة أمنية ناعمة تركز على عدة أنماط ، وقد أسقطنا عليها بعض النظريات التي بدورها فسرت الأمن ، فكل نظرية دلت بدلوها، فمثلا النظرية الواقعية تحدثت عن الأمن و ربطته بالدولة فلتحقيق أمنها لابد من وجود قوة عسكرية، إما الليبراليون أرجعوا الأمن للسلام الديمقراطي من خلال إنشاء منظمات و مؤسسات دولية، أما المدرسة النقدية ركزت على حقوق الإنسان الفردية، أما البنائية ركزت على المصالح الوطنية .

فالواقع والتجربة أثبتت لنا أنه على الرغم من اتخاذ الأمن لمفاهيم جديدة حسب هذه النظريات إلى أن هناك مصادر تهدده و تعترضه .

فنجد من بين هؤلاء الذين يعانون من هذه المشاكل القارة الإفريقية، فرغم تمتعها بموقع جيواستراتيجي هام وغناها بثروات طبيعية كبيرة كمصادر النفط، فهي تتسم بمجموعة من التعقيدات الاثنية، والعرقية فحدوث انفجارها يؤدي الى تسلسل ردود الفعل المؤدية إلى زعزعت الاستقرار بكامل أراضي الساحل، كما يصبح هذا الفضاء ملجأ أمن لشبكة الجماعات المسلحة الدولية و ارتكاب ما يعرف المنظمة، كذلك تصارع القوى الكبرى فيما بينها للوصول إلى استحواذ الثروات النفطية في المنطقة، ومن بين هذه الدول نذكر الصين .

– صدق حين قال "**نابليون بونابرت**" في مقولته الشهيرة: الصين نائمة فدعوها لأنها إذا استيقظت هزت العالم فالمارد الصيني استيقظ حتى أصبح يقض مضاجع الآخرين ، وتجاوزت قدراته الاقتصادية والتكنولوجيا والعسكرية ما بعد أسوار الصين العظيم .

وتمكنت الصين التحول من دولة فقيرة تعيش المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية إلى دولة قوية نجحت في لفت انتباه العالم إليها ما حققته خلال تلك العقود من تنمية كبيرة على كافة الأصعدة، وقد اعتمدت الصين على القوة الناعمة اللينة بدل القوة العسكرية و ذلك لكسب ود الشعوب الأخرى، وهذا ما فسرته نظرية القوة الناعمة فلكي تتمكن دولة ما من تحقيقه أغراضها وأهدافها لابد عليها إتباع طريق الجذب وليس الإرغام والهيمنة كذلك هنالك نظرية أخرى وهي الاعتماد المتبادل و يمكن القول أنها ضمن المدرسة الليبرالية؛ فهي تقوم على تشجيع لمبادلات وربط العلاقات السياسية والاقتصادية بالتالي تحقيق السلام لكلا الطرفين .

–إن الحقبة الأهم في تاريخ الصين الجديدة ممثلة في إطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح وهي السياسة التي اعتمدتها الصين عام 1978 ليتسارع معها قطار التنمية و تقفز قفزة نوعية مذهلة ، ومن أهم مؤشرات نجاحها التحول من دولة زراعية فقيرة إلى دولة تملك ثاني اكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية بالتالي أصبحت منافسة لها وقد تحققت كل هذا بفضل تموقعها في القارة السمراء .

– فالتطور الحاصل في العلاقات الصينية الإفريقية هو سعي الصين إلى زيادة نفوذها و الهيمنة على القطب الواحد، فكان إدراكها هو التوجه إلى البوابة الإفريقية لتحقيق ملاذها والتي مالها من

أهمية، فهي فترة وجيزة أصبحت شريك أول بامتياز ،كل هذا مر بعدة مراحل من خلال عقد منتديات تعاون اقتصادي منذ سنة 2000 وقد حققت آفاق واسعة من مجال الطاقة و النفط و الاقتصاد و السياسة .

– ولقد استطاعت الصين أن تستخدم قوة ناعمة في رسم صورة للشراكة مع الدول الإفريقية وتوظيف آلياتها باتجاه خدمة أهداف السياسة الخارجية بالقارة لاحتوائها و التنافس مع الولايات المتحدة وذلك لأجل الحصول على الموارد الرخيصة و خاصة النفط و استثمار الأراضي الإفريقية و ذلك لخدمة صادراتها إلى بقية دول العالم

فالصين من خلال تعاملها مع بلدان القارة لم تلجأ إلى قوة العسكرية لأجل تحقيق غاياتها فقد وضع صانع القرار السياسي الصيني أمامه مدى معاناة الشعوب الإفريقية من سنوات الاستعمار الأوروبي

– أيضا تصورت الصين إستراتيجية جديدة متمثلة في مبادرة الحزام والطريق وهو مشروع يربط الصين بالقارات الثلاث ( آسيا ، أوروبا ، إفريقيا ) عبر طرق برية و بحرية متحملة في ذلك كل تكاليف مشاريع البنية التحتية لتلك الدول، فمن خلال هذا المشروع ستسيطر الصين على أهداف اقتصادية ، و سياسية ، وإستراتيجية الأمر الذي جعلها أمام تحديات تعرقل طموحاتها ، وذلك بمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية تعطيل هذا المشروع الصيني الذي سوف يمكن الصين من احتلال العالم و السيطرة عليه و القضاء على التفوق الاستراتيجي الأمريكي، والتوجه إلى تعدد القطبية .

وفي الأخير يمكن القول أن التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا ذو أبعاد إستراتيجية تتمثل أساسا في تامين احتياجات الصين للطاقة وأسواق لعرض منتجاتها في إفريقيا واستثمار الشركات الصينية هناك خصوصا في المجال النفطي .

فهذا التعاون يبدو شكليا ومبدئيا فقط لإفريقيا، إلا انه يجب أن يقوم بالأساس على تبادل الخبرات والتكنولوجيا و ليس مجرد استنزاف للموارد البترولية وتسويق المنتجات، واستثمار الشركات.

# قائمة المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع المعتمدة:

## أولا-المصادر والمراجع باللغة العربية:

### 1-المصادر:

- **القرآن الكريم:**

### 2- الكتب :


1. انغ قوانغ ، **العرب و الصين (أفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة )** ، تر: علي عتيقة ، دون طبعة، عمان – الأردن: منتدى الفكر العربي، 2007
2. بدوي محمد طه ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دون طبعة، بيروت: دار النهضة العربية ، د س ن.
3. بن عائشة محمد الأمين ، **الصين هندسة سياسية إقليمية للريادة العالمية**، ط1، برلين ،ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2021
4. جانغ يون لينغ، **الحزام و الطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21** ، تر : أية محمد الغازي، ط 1، الجيزة: دار صفصافة للنشر والتوزيع ، 2017
5. جداي سليم ، إسماعيل زيطاري، **التنافس الدولي في السياسة العالمية** ، ط1، جزء 1، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020
6. جمال محمد صالح ، **الاختراق الصيني للقارة الإفريقية لعد نهاية الحرب الباردة** ، ط 1 ، ألمانيا، برلين : المركز الديمقراطي العربي ، 2020
7. حاجم حسان صادق، **التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا**، ط1 ،برلين ، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2020
8. الخزرجي ثامر كامل ، **العلاقات السياسية الدولية و الإستراتيجية و إدارة الأزمات**، ط1، الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2005.
9. الخطيب هشام ، **العرب و الصين ( أفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة )**، ط1،عمان – الأردن : منتدى الفكر العربي، 2007
10. سالم حسين، **انفتاح الصين في ظل الخصوصية العالمية**، ط1، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2018
11. سلام سميرة ، **تهديدات الأمن الإنساني في البلدان العربية**، ط 1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2020.
12. عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمن للعلاقات الدولية**، دون طبعة، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011
13. العربي اسماعيل ، **الصحراء الكبرى وشواطئها**، دون طبعة،الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1982.
14. قوجيلي سيد أحمد، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن**، ط1، عمان، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية،2014.
15. معوض علي جلال ، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**، دون طبعة، مصر : مكتبة الإسكندرية، 2018


### 2- الدوريات

1. إبراهيم حادي، "الصين و إفريقيا شراكة أم استغلال"، **مجلة المعيار**، العدد 18، جوان 2017،
2. ادري صفية ، "الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي (نحو بناء مقاربة تعددية متساندة )"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، العدد 13 ، 2018
3. الازهاري علاء الدين بن دهقان ،"اثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود على الساحل الإفريقي و دور الجزائر في مكافحتها"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، المجلد 2، العدد 2، ماي 2020
4. بشير هادي عبد الرزاق ،"سياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا" ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، عدد52 ،2015
5. بن محمد هدى ، ابتسام طوبال، "الإطار العام للشراكة الصينية –الإفريقية و سبل تحقيقها"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 09، العدد 5، 2020
6. حسين هبة علي ،" فضاءات المصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا "، **مجلة حمورابى للبحوث والدراسات الإستراتيجية**، العراق، العدد 31 ، 2019
7. حمور عبد الغاني ، **العلاقات الصينية الإفريقية ( دراسة حالتي الصين و تنزانيا )** ، رسالة ماجستير )غير منشورة )، كلية العلوم السياسية والإعلام ، تخصص الدراسات الأسيوية ، الجزائر 3 ، 2012
8. خلفة نصير ، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية" الجزائرية، **مجلة البحوث فى الحقوق و العلوم السياسية**، المجلد 3،العدد2 ،2018
9. خميس خلود محمد ، "السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية"، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد 24، 2013
10. دريسي أسماء ، "الأبعاد الإستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي" **مجلة الإصلاحات الاقتصادية**، العدد 6 ، 2009
11. ربا صاحب عبد، محمد قاسم هادي ، "التوجه الاستراتيجي الصيني تجاه إفريقيا" ، **مجلة قضايا سياسية** ، النهرين ، عدد 60، 2020
12. زرقين أحمد ، "مبادرة الحزام و الطريق الصينية ( قراءة إستراتيجية )"، **مجلة قضايا أسيوية** ، المركز الديمقراطي العربي، العدد 13، 2020
13. زقاغ عادل ، سفيان منصوري، "الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 07، جوان 2014
14. زقاغ عادل ، سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ،العدد 23 ، مارس 2016
15. شاطري كاهنة ، "المقاربة الأمنية الفرنسية لإعادة بناء الأمن و الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي" ، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد 12، 2018
16. شريف خالد صابر ، "النزاعات القبلية في دول الساحل الإفريقي" ،**مجلة دراسات فى العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 11، العدد2، 2011
17. صحراوي سمية ، "السياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ سنة ألفين"، **مجلة قضايا معرفية** ، العدد 2، 2018

18. ظريف شاكر ، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى و ارتداداتها الإقليمية" ، **مجلة العلوم القانونية و السياسية** ، العدد 13 ، 2016
19. عبيد بشرى عبد الكاظم ، "الصراع و التنافس الدولي و الإقليمي على منطقة الساحل الإفريقي" ، **مجلة كلية التربية للبنات**، مركز البحوث والدراسات التربوية، المجلد 29 (1)، 2018
20. كعبوش الحواس ، فاروق العربي، "تموقع الاقتصاد الصيني بالقارة الإفريقية السمراء"، **مجلة قضايا أسيوية**، المركز الديمقراطي العربي، المجلد 2، العدد 5، جويلية 2020
21. لمزارة زهيرة ، ميلود عامر حاج، "السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد18، جوان 2017
22. مجدان محمد ، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي المظاهر، الأسباب، والانعكاسات"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 23 ،2016
23. مخلوفي لمياء ، "إستراتيجية الحزام و الطريق الصينية الجديدة و إفريقيا"، **مجلة مدارات سياسية** ، الجزائر، المجلد5، العدد1، ديسمبر 2017
24. مدوني علي ، "الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية بين الفرص والقيود"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 11، العدد 1، 2020
25. مزاني راضية ياسمينة ، "التحديات الأمنية لمنطقة الساحل الافريقي"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية** ، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 3-2019
26. المناصير سيف معتز عمر ، "دور الصين في تنمية دول شرق إفريقيا إبان الحرب الباردة 1960-1989 "، **مجلة دراسات تاريخية** ، العدد 27 ، 2019
27. وهبي زكرياء ، "الأمن النفطي في إستراتيجية الصين نحو إفريقيا"، **مجلة أفاق علمية**، المجلد 12، ع 2، 2020
28. وهبي زكرياء ، **التنافس الدولي حول الطاقة ( دراسة حالة التنافس الأمريكي – الصيني )**، أطروحة دكتوراء (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2019/2018

## 3- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. بشكيط خالد ، **المقاربة التنموية في مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة )، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2018 /2019
2. بعيرة جمال ، **العامل الاقتصادي في سياسة الصين الدولية**، رسالة ماجيستير (غير منشورة )، كلية الحقوق والعلوم السياسية، دراسات أسيوية، جامعة الجزائر3، 2013 /2014
3. بن يطو بن زيان ، **التهديدات الأمنية الجديدة للجزائر عبر دول الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير (غير منشورة )، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر3، 2017/ 2018
4. جدو فؤاد ، **دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسة مقارنة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017 /2018

5. دريسي أسماء ، التعاون الاقتصادي بين الصين و إفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة )، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007
6. سالم حسين، **العلاقات الصينية المغاربية ( الجزائر أنموذجا )**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة )، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات أسيوية ، جامعة الجزائر3، 2017 /2018
7. فريجة لدمية، **الترتيبات الأمنية للقوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسة مقارنة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2020/2019
8. قروش محمد ، **السياسة الصينية تجاه دول المغرب في ظل التحولات الدولية 2001- 2010** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2017
9. قشي عشور ، **نظرية مركب الأمن الإقليمي** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص دراسات إقليمية جامعة الجزائر 3 ، 2016/2015
10. قوادرة حسين ، **تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، دراسات أسيوية، جامعة باتنة ،الجزائر، 2018 /2019
11. لبدي حنان ، **التحولات الدولية الراهنة و تأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014
12. محمد محمود صبري صيدم ، **دور النفط في السياسة الخارجية الصينية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة )، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم الإدارية، جامعة الأزهر– غزة ، 2014
13. مزاره زهيرة ، **الإستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل الإفريقي** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر، 2017/ 2018
14. يحيى محمد لمين مستاك،**التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3 ، 2020/2019

## 4-المقالات الالكترونية

1. الزيات أمنية محسن عمر أحمد ، **السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا 1991 -2015**، المركز الديمقراطي العربي، 2016، ص 9 . تاريخ التصفح 2021/06/20
https://democraticac.de/?p=35916
2. خلوق هشام ، هل يصبح العالم آسيويا ، مجلة قضايا أسيوية ، المركز الديمقراطي العربي ، 2020 ، ، تم التصفح يوم 2021/06/01 على الساعة 15:00 على الرابط الالكتروني : https:// drive .google.com / file/de

## ثانيا-المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

## 1- باللغة الانجليزية

**A/ BOOKS :**

1. Barry Buzan ; peple , **states and fear an agenda for international security in the post –cold war Era** 2end London .longman ;1991.
2. brautigan Deborah ; **chinese Development aid in :jane golley and ligang song ; Rising china : global challenges and opportunities** ; canbetta : ANU E press ; 2011 ; p 218
3. Karlantzick Joshua, **charm offensive: how China's soft power is transforming the world**, New Haven and London: Yale University Press, 2007.

**B/ Periodicals :**

1. qahtan Abdullan harith;muthana faiq al obiedi , Afrikan –chinese relation : energy factor, journal of college law for legal and political science , folder 8 , the number 30, takrit .
2. D.kaplan Robert,center stage for the 21st century ; power plays in the Indian Ocean , foreign Affairs , vol 55,no 2,2009 .

**C/Web Sites :**

1. Aiadi Islam , Reading of Biden's policy toward china , democratic arab center, researcher in Chinese affairs , 2021; p3 , website : https:// democraticac.de/ ? p=73750 /23: 00
2. Bashir Hamdi , the future of china's security policy in western Africa , Emirates policy center , 20sep 2020 ,p 22, website : https://epc.ae/brief/ the future-of- chinas security policy in western Africa 21:30
3. M CAMPBELL- KURT, the china challenge can hep America avert declin ;( why competition could prove declinsist wrong again) , journal article , foreign affairs ; 2020 website :https ://www.foreignaffairs.com/article s /china /220/12/03 , 17:33

**2- باللغة الفرنسية:**

**A/LES LIVRES :**

1. Aline lebouuf , la compéttion stratégique en Afrique , focus stratégique , paris , 2019 .
2. Jj. roche. Théorie des relations internationales .Montchrestien paris. 2004
3. pierre de semorchent et yohonn ;ariffin .la politique interationale .ormond colin ; paris ;2006 .
4. Ultrich jocoby , Attirance mutuelle,finance et développment ,fmi ,washington , juin 2007.

**B/ LES OUVRAGES :**

1. Mehdi taje ;les vulnerabilite du sahel , in cerem n12 ,mai 2009
2. richard schiere , léonce ndikuman et peter walkenhorst , la chine et l'Afrique( Un nouveau
3. partenariat pour le developpemen) ,groupe de la Banque africaine de développement , 2011.

# محتوى الأشكال والجداول

| رقم | موضوع الشكل | الصفحـــة |
|---|---|---|
| 01 | شكل الأمن والمفاهيم المجاورة له | 22 |
| 02 | خريطة توضح حدود ودول منطقة الساحل الإفريقي | 29 |
| 03 | جدول يوضح بطاقة فنية لدول الساحل الإفريقي (السكان، المساحة، الكثافة السكانية) | 31 |
| 04 | خريطة تمثل المقاطعات والأقاليم والمناطق الصينية وفقا لتعداد السكان | 39 |
| 05 | جدول يوضح تصنيف الجريمة الاقتصادية | 53 |
| 06 | دائرة نسبية تمثل أهم الدول الإفريقية المصدرة للصين لسنة 2005 | 66 |
| 07 | دائرة نسبية تمثل أهم الدول الإفريقية المستوردة من الصين لسنة 2005 | 66 |
| 08 | أعمدة بيانية تمثل حجم الاستثمار الصيني الأجنبي إلى البلدان الإفريقية (الفترة 2000-2012) | 69 |
| 09 | يوضح مجالات التعاون الصيني الإفريقي بحسب وثيقة سياسة الصين تجاه إفريقيا | 85 |
| 10 | خريطة توضح الممرات الاقتصادية الستة لمبادرة الحزام والطريق | 90 |

# فهرس المحتوى

| | | |
|---|---|---|
| **مقدمة** | | **9-1** |
| **الفصـــل الأول** | **الإطار ألمفاهيمي والنظري للدراسة** | 45-10 |
| المبحث الأول | الإطار المفاهيمي والنظري للأمن و تطوره | 11 |
| المطلب الأول | مفهوم الأمن لغة واصطلاحا | 11 |
| المطلب الثاني | النظريات الكبرى المفسرة للأمن في العلاقات الدولية | 17 |
| المطلب الثالث | مفهوم التهديدات الأمنية | 22 |
| المبحث الثاني | الواقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي | 24 |
| المطلب الأول | التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي | 25 |
| المطلب الثاني | طبيعة التركيبة السكانية في الساحل الإفريقي | 30 |
| المطلب الثالث | الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي | 32 |
| المبحث الثالث | الصعود السلمي العالمي للصين و تحولها إلى قوة عظمى | 35 |
| المطلب الأول | الاتجاهات النظرية المفسرة للصعود الصيني | 35 |
| المطلب الثاني | مؤشرات و مقومات التجربة التنموية للصعود الصيني | 39 |
| المطلب الثالث | استعادة الصين رؤيتها الإقليمية حول دول الجوار وتموقعها في القارة السمراء | 43 |
| **الفصل الثاني** | **المخاطر الأمنية الراهنة في الساحل الإفريقي وتداعيات الاهتمام الصيني** | 72-46 |
| المبحث الأول | التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي | 47 |
| المطلب الأول | مظاهر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي | 47 |
| المطلب الثاني | أسباب التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي | 49 |
| المطلب الثالث | انعكاسات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي | 51 |
| المبحث الثاني | المنطلقات الموجهة للاهتمام الصيني بمنطقة الساحل الإفريقي | 54 |
| المطلب الأول | بداية إدراك دخول الصين الساحة الإفريقية | 54 |
| المطلب الثاني | طبيعة تطور العلاقة بين الصين والساحل الإفريقي | 56 |
| المطلب الثالث | الأهمية الإستراتيجية الدافعة لتواجد الصين في الساحل الإفريقي | 58 |
| المبحث الثالث | فضاءات ومصالح اقتصادية و تجارية صينية في منطقة | 61 |

| | | |
|---|---|---|
| | الساحل الإفريقي | |
| المطلب الأول | منتدى التعاون الصيني الإفريقي كآلية لتدعيم التعاون الاقتصادي | 61 |
| المطلب الثاني | واقع التبادل التجاري و الاستثماري بين الصين و الساحل الإفريقي | 64 |
| المطلب الثالث | الدور الصيني المتنامي في الساحل الإفريقي | 69 |
| الفصل الثالث | البراغماتية الصينية بين متطلبات القوة الناعمة و إلزامية الأمن وتطلعاتها مستقبلا نحو منطقة الساحل الإفريقي | 73-108 |
| المبحث الأول | الترتيبات الأمنية لتنفيذ وصنع السياسة الخارجية الصينية في منطقة الساحل الإفريقي | 74 |
| المطلب الأول | أهداف السياسة الخارجية للصين اتجاه الساحل الإفريقي | 74 |
| المطلب الثاني | وسائل و آليات تنفيذ السياسة الخارجية للصين اتجاه الساحل الإفريقي | 78 |
| المطلب الثالث | اعتماد الصين على دبلوماسية نفطية ناعمة في إفريقيا | 85 |
| المبحث الثاني | موقع إفريقيا من إستراتيجية الحزام و الطريق الصينية الجديدة في القرن الواحد و العشرون | 88 |
| المطلب الأول | التأصيل التاريخي و الفكري لمبادرة الحزام و الطريق اتجاه إفريقيا | 88 |
| المطلب الثاني | أدوات إستراتيجية الحزام و الطريق الصينية في إفريقيا | 91 |
| المطلب الثالث | مبادرة الحزام و الطريق بين التحديات و الأفاق | 93 |
| المبحث الثالث | الرؤية المستقبلية للتعاون مع دول الساحل الإفريقي لمواجهة التحديات المشتركة | 96 |
| المطلب الأول | نظرة تقييميه حول علاقات الشراكة و التعاون بين الصين و الساحل الإفريقي | 97 |
| المطلب الثاني | التحديات و الفرص التي تواجه الوجود الصيني في الساحل الإفريقي | 101 |
| المطلب الثالث | السيناريوهات المستقبلية المتوقعة للصين وعلاقته بالساحل الإفريقي | 103 |
| خاتمة | خلاصة واستنتاجات الدراسة | 109 |

| | | |
|---|---|---|
| قائمة المراجع | | 113 |
| فهرس الأشكال | | 119 |
| فهرس المحتويات | | 121 |
| ملخص | | 125 |

**مـــلخـــص :**

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على العلاقات بين الصين و إفريقيا، و كيفية ترتيب الأمن الصيني في منطقة الساحل، عن طريق التفاعل في المجال التجاري والاستثماري لاسيما ما تعلق بالمشاكل الداخلية الأمنية التي تعيشها هذه المنطقة والتي تشهد عجزا كبيرا فيها وعدم القدرة على حلها ، وهو ما ساهم بشكل كبير في إحداث تقارب خاصة في ظل كل ما تمنحه الصين من امتيازات ومساعدات للدول الإفريقية متبعة في ذلك إستراتيجية جديدة بعيدة عن كل الحسابات السياسية التقليدية، و التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و التي عانت منه هذه الأخيرة طويلا من طرف الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية .

**الكلمات المفتاحية** : الأمن – الإستراتيجية – الصعود السلمي للصين – القوة الناعمة – الساحل الإفريقي – وسائل و أهداف السياسة الخارجية للصين

**The security arrangements of China on the Africa coast**
**( A study of means and goals )**

**Abstract :**

This study attempts to shed on china –and how to arrange Chinese the security in the Sahel region , in behalf of interaction in the commercial sphere alasttmaratne trove ; especially those related problematic internal that this region lives in. which tchehz where a large deficit , and the inability to solve it , And it is what contributed signify scantly to the rapprochement this especially in light of everything that china granted privileges and assistance to African countries this is followed by a strategy away from political calculation convergence or interference the internal affair of states ; which has suffered from the latter long by western countries like the United states America and European countries .

**Key words :** the security – strategy – the peaceful rise of china – soft power – African coast - means and goals of china's foreign policy .